



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2023





صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2023

صندوق النقد العربي

مايو (أيار) 2024



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

للتواصل،

الدائرة الاقتصادية، وفق العنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 2 6215000 (+971)

البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae

الموقع الرسمي للصندوق على الشبكة الإلكترونية: <http://www.amf.org.ae>

المحتويات	الصفحة
- تقديم	ب
- رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة	ج
- نبذة عن صندوق النقد العربي	01
- خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2023	09
- نشاط الصندوق في مجال الإقراض	11
- أنشطة المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء	14
- الأنشطة البحثية والإصدارات	14
- الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل	17
- أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، وأمانة مجلس وزراء المالية العرب	20
- أنشطة الصندوق بإطار المبادرات	24
- أنشطة دعم وتطوير القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية	25
- أنشطة الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات	26
- نشاط الصندوق في مجال الاستثمار	27
- نشاط برنامج تمويل التجارة العربية	30
- أنشطة منصة "بني" للمدفوعات	31
- الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2023	34
- تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والبيانات المالية الموحدة لعام 2023	39
- الهيكل التنظيمي للصندوق	79
- ملحق التقرير	84

تقديم

يتم إعداد التقرير السنوي لصندوق النقد العربي حسب مقتضيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشائه، ويُقدّم التقرير خلاصة نشاط الصندوق، والمركز المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بما يتضمن ما قدمه الصندوق لدوله الأعضاء من دعم على المستويين المالي والفني، من خلال أنشطة الإقراض والمعونة والمشورة الفنية، وإسهاماته في مجال دعم تطوير القطاع المالي، في الدول العربية، وبناء وتطوير القدرات البشرية في الجهات الرسمية في الدول العربية، بما يشمل وزارات المالية، والتخطيط، والاقتصاد، والتجارة، والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، والهيكل الإحصائية الرسمية، من خلال الدورات التدريبية، التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع للصندوق. كما يستعرض التقرير الأنشطة البحثية، بما يتضمن الدراسات الاقتصادية والمالية، والتقارير، والنشرات الإحصائية، والكتب، والكتيبات التعريفية، والأدلة الإرشادية. كذلك، يتضمن التقرير الأنشطة الأخرى، والفعاليات التي نظمها الصندوق في المجالات الاقتصادية والمالية والإحصائية، بهدف طرح مقترحات وتوصيات لمعالجة التحديات المختلفة التي تواجهها الاقتصادات العربية، وتبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا الاقتصادية المعاصرة، بما يسهم في دعم جهود الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. كما يلقي التقرير الضوء على المبادرات التي يتبناها الصندوق استجابةً لمتطلبات الدعم الفني لدوله الأعضاء، وتطوير وتحديث البنية التحتية للأنظمة المالية والإحصائية في الدول العربية. يبين التقرير أيضاً تطورات النشاط الاستثماري الذي يقوم به الصندوق، حسب ما حددته المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، وكذلك خلاصة نشاطه في مجال دعم وتعزيز التجارة الخارجية العربية.

فهد بن محمد التركي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تأثرت اقتصادات المنطقة العربية خلال عام 2023 بالتطورات الإقليمية والدولية بشكل ملموس، وشملت هذه التطورات تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم، وتذبذب أسعار السلع الأساسية. ومع نهاية العام المذكور أثرت الحرب في غزة والتطورات الأمنية في البحر الأحمر على عدد من الدول العربية. كما أضافت بعداً إضافياً لعدم اليقين بشأن آفاق اقتصادات المنطقة والعالم. وقد تباين تأثير الدول العربية بهذه التطورات وفقاً لوضعها المالي ومدى تعرضها المباشر للتطورات سائلة الذكر، وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية لتنويع اقتصاداتها وتعزيز متانتها تجاه الصدمات.



تشير التوقعات لعام 2024 إلى استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، والبقاء عند نفس المعدل المسجل خلال عام 2023 (3.1 في المائة)، الأمر الذي يتوقع معه صعوبة الوصول، في الأجل القريب، إلى مستويات النمو الاقتصادي التي سادت في فترة ما قبل الجائحة. هذا، في حين من المتوقع تباطؤ معدل التضخم العالمي إلى نحو 5.8 في المائة عام 2024، انخفاضاً من 6.8 في المائة عام 2023، على خلفية انحسار الاضطرابات في سلاسل الإمداد، واستمرار تبني العديد من الدول سياسات نقدية متشددة بهدف السيطرة على معدلات التضخم، خاصة في ظل استمرار التضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة نسبياً. من جانب آخر، من المتوقع أن يبلغ نمو الاقتصادات العربية كمجموعة بحوالي 3.3 في المائة خلال عام 2024، وأن يتراجع معدل التضخم بشكل ملموس، ليسجل 3.6 في المائة، ذلك مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.2 في المائة ومعدل تضخم بلغ 9.3 خلال عام 2023.

جدير بالذكر، أن التطورات العالمية والإقليمية قد انعكست في زيادة المخاطر التي تواجه عدداً من الدول العربية، وضيق الحيز المالي المتاح، بما يبرز أهمية تبني إصلاحات في المالية العامة من شأنها توسيع الحيز المالي، بما يُعزز من قدرتها على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ومواجهة الصدمات وحفز النمو في الأجل المتوسط، فضلاً عن أهمية قيام المصارف المركزية العربية بمراجعة ملائمة إطار السياسة النقدية لتغيرات الهيكليّة في بعض الدول، وكذلك مراجعة منظومة إدارة الأزمات لديها وحوكمتها، وإعادة تقييم تلك المخاطر وانعكاساتها على القطاع المصرفي والمالي، واتخاذ السبل التي من شأنها الحد من تداعيات تلك المخاطر سواء على صعيد الرقابة المصرفية أو على صعيد السياسة الاحترازية الكلية.

واصل صندوق النقد العربي تكثيف جهوده لمساعدة الدول العربية الأعضاء على مواجهة التحديات من خلال تقديم التمويل المُيسر لدعم برامج إصلاح اقتصادية، وكذلك تقديم النصائح والمشورة في مجال تبني السياسات الداعمة للاستقرار والنمو، إضافة إلى مواصلة دعم تطوير القطاع المالي العربي بغرض تعزيز نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، والتي تمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي. كما يساعد الصندوق في دعم جهود الدول العربية الأعضاء في مجالات تعزيز وتطوير قدرات الكوادر البشرية من خلال التدريب وبرامج الدعم الفني.

استمر صندوق النقد العربي خلال عام 2023، في ترسيخ نهجه الذي يتبعه منذ إنشائه أن يكون الشريك الأقرب للدول العربية في تفاعلها مع التطورات الاقتصادية من خلال أنشطته وبرامجه المتنوعة، وما يقدمه لدوله الأعضاء من خدمات تشمل التمويل، والأنشطة البحثية، وأنشطة بناء القدرات، إضافة للدور المحوري الذي يلعبه في تنسيق السياسات وتبادل الخبرات بين الدول العربية، بما يدعم جهودها الرامية لمواجهة التحديات، كما يتطلع الصندوق إلى الاستمرار في دعم الدول العربية خلال الفترة القادمة بكل فعالية.


فهد بن محمد التركي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن صندوق النقد العربي

النشأة

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية. تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت إليه، ومرونة الوسائل التي أتاحتها له لتحقيقها. يضم الصندوق حالياً في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتخذ الصندوق مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً له.

الرسالة

يعد إنشاء الصندوق ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات، لتتفرد بذلك المنطقة العربية بين كافة التكتلات والتجمعات الإقليمية والاقتصادية في العالم بوجود صندوق نقد خاص بها. جسّد إنشاء صندوق النقد العربي الحلم الذي راود صُنَّاع القرار في الدول العربية لفترة طويلة بإيجاد الآلية التي تعزز التعاون والتكامل النقدي بين الدول العربية، ضمن منظومة العمل العربي المشترك، الذي يسعى إلى تقوية أوأصر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية تمهيداً للوصول إلى هدف الوحدة العربية المنشودة على كافة الأصعدة.

يعتمد الصندوق منهجية استباقية في تقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يبادر بدراسة التداخيات الاقتصادية على الاقتصادات العربية، الناجمة عن التطورات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، ويضع البدائل المناسبة لتقديم الدعم المالي والفني للمساعدة في التعامل معها، والعودة بالاقتصادات العربية المتأثرة بتلك التطورات إلى مسار التنمية المستدامة.

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بتحقيق التعاون وتبادل الخبرات، في مجال السياسات النقدية والمالية بين الدول العربية وتنسيق مواقفها في المحافل والاجتماعات

الدولية، وكذلك تعزيز التنسيق بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في مختلف المجالات ذات الصلة بعمل هذه المصارف، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات فيما بينها، وتنسيق المواقف تجاه المستجدات الإقليمية والدولية.

كما يحظى موضوع تطوير الأسواق المالية العربية باهتمام خاص من جانب الصندوق، انطلاقاً من قناعاته بأهمية دور هذه الأسواق في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، بما يساهم في خلق فرص العمل المنتج، وتنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد والإنتاجية.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر العربية، ويشمل ذلك المالية العامة، وتطوير أنظمة الدفع، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الاقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة بعمل الصندوق.

الأهداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أهداف يسعى الصندوق من خلال أنشطته المختلفة إلى تحقيقها، وهي:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
4. إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول العربية الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يُطلب منه ذلك.

كذلك، أكدت المادة السادسة من اتفاقية إنشاء الصندوق على ضرورة تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق، للإقلال من القيود على المدفوعات الجارية، وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلياً، والعمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، لا سيما المالية والنقدية منها، بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

تأكيداً للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه، نصت المادة التاسعة على إمكانية قيام الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

تتكون موارد الصندوق، وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق، وأية موارد أخرى يقرها مجلس المحافظين.

إطار الحوكمة بالصندوق

يرتكز إطار الحوكمة بالصندوق على مجموعة من المبادئ، حيث يضع الصندوق مهمة الالتزام بها في مقدمة أولوياته، وتتلخص في التالي:

مبدأ حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم، حيث يكفل إطار الحوكمة بالصندوق حماية حقوق المساهمين، وتسهيل ممارستهم لها ومعاملتهم بتكافؤ، ولا يتجلب الإطّار التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية، سواءً على مستوى مجلس المديرين التنفيذيين أو على مستوى الإدارات التنفيذية، حيث أن أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين تتم الموافقة على ترشيحهم من أعلى سلطة، وهو مجلس المحافظين، ويتم اختيارهم من مواطني الدول الأعضاء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة. يعمل مجلس المديرين التنفيذيين وفق قواعد إجرائية تنظم اتخاذ القرارات. على مستوى الإدارات التنفيذية، تنظم سياسات وإجراءات العمل المسؤوليات والصلاحيات، كما تدرس اللجان المتخصصة الأمور الجوهرية وتتخذ التوصية بشأنها.

مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، الذي يهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، بما يشمل الدول الأعضاء والموظفين والمتعاقدين مع الصندوق.

5. دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

6. تطوير الأسواق المالية العربية.

7. تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة التحديات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في معالجة تلك التحديات.

8. تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية الأعضاء، بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء، التي تعقد اتفاقيات اقتصادية، تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق الهدف الأسمى للصندوق، وهو الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي العربي.

الوسائل والموارد

يعتمد الصندوق عدداً من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه، أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، منها، تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء، للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم، الناجم عن تبادل السلع والخدمات والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء، تعزيزاً لفرص استفادتها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

من هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء، ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق.

مبدأ تحقيق الإفصاح والشفافية، باعتبار أن مجلس المحافظين هو المعني بذاته بالمرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، والإفصاح عن مدى تمتعهم بالحيادية، حيث يوافق المجلس مجتمعاً على ترشيح الأعضاء ويحدد المزايا الممنوحة لهم.

مبدأ المساءلة، الذي يطبقه الصندوق على جميع المستويات، إذ يعكس إطار الحوكمة المُطبّق مدى الحرص الذي يوليه الصندوق لتوضيح اختصاصات الأجهزة التوجيهية والإشرافية والتنفيذية، وتكاملها وتفاعلها، وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق بينها، إضافة إلى توسيع نطاق المشاركة في الرأي قبل اتخاذ القرار.

يتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي تنبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تشمل الدوائر والوحدات التنفيذية ولجان الإدارة، ومكتب التدقيق الداخلي، ووحدة إدارة المخاطر، ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجلس المحافظين، يضم محافظي جميع الدول العربية الأعضاء، ويعتبر بمثابة السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء، حيث أنطقت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وحوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية له⁽¹⁾. يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ينتخب المجلس سنوياً أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب.

مجلس المديرين التنفيذيين، يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية أعضاء غير متفرغين، يتم تعيينهم من جانب مجلس المحافظين من الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى مجلس المديرين التنفيذيين الإشراف على نشاط الصندوق، حيث يختص مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ومساءلة الإدارة التنفيذية ورفع التقارير لمجلس المحافظين. يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية لاتخاذ القرارات، وفقاً لقواعد وإجراءات التصويت المحددة باتفاقية إنشاء الصندوق.

لجنة المراجعة والمخاطر، المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، وتتكون من أربعة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قبل مجلس المديرين التنفيذيين من بين أعضائه في بداية كل دورة للمجلس. تقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها، ويهدف إلى مساعدة المجلس على القيام بمهامه الإشرافية، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها.

منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تتكون من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، والمستشار (كبير الاقتصاديين)، وست دوائر تنفيذية متخصصة هي: الدائرة الاقتصادية، ومعهد التدريب وبناء القدرات، والدائرة المالية، ودائرة الاستثمار، ودائرة الخدمات المساندة، ودائرة القانونية والامتثال، إضافة إلى وحدة الاستراتيجية والتقييم، ووحدة إدارة المخاطر. كما تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، واللجنة الإدارية، ولجنة إدارة المخاطر. تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار نظام للضبط الداخلي مترابط ومتكامل، يشتمل على لوائح تنظيمية، وسياسات وقواعد، وإجراءات عمل تنظم نشاطات الصندوق وعملياته، ولا يتيح النظام التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية.

مكتب التدقيق الداخلي، الذي يشكل مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باستقلالية. تشمل مهام المكتب تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصل مباشرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

التدقيق الخارجي، الذي يشكل حلقة هامة في منظومة الحوكمة، حيث يختص مجلس المحافظين دون غيره بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين، بتوصية من مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تتيح اتفاقية الصندوق

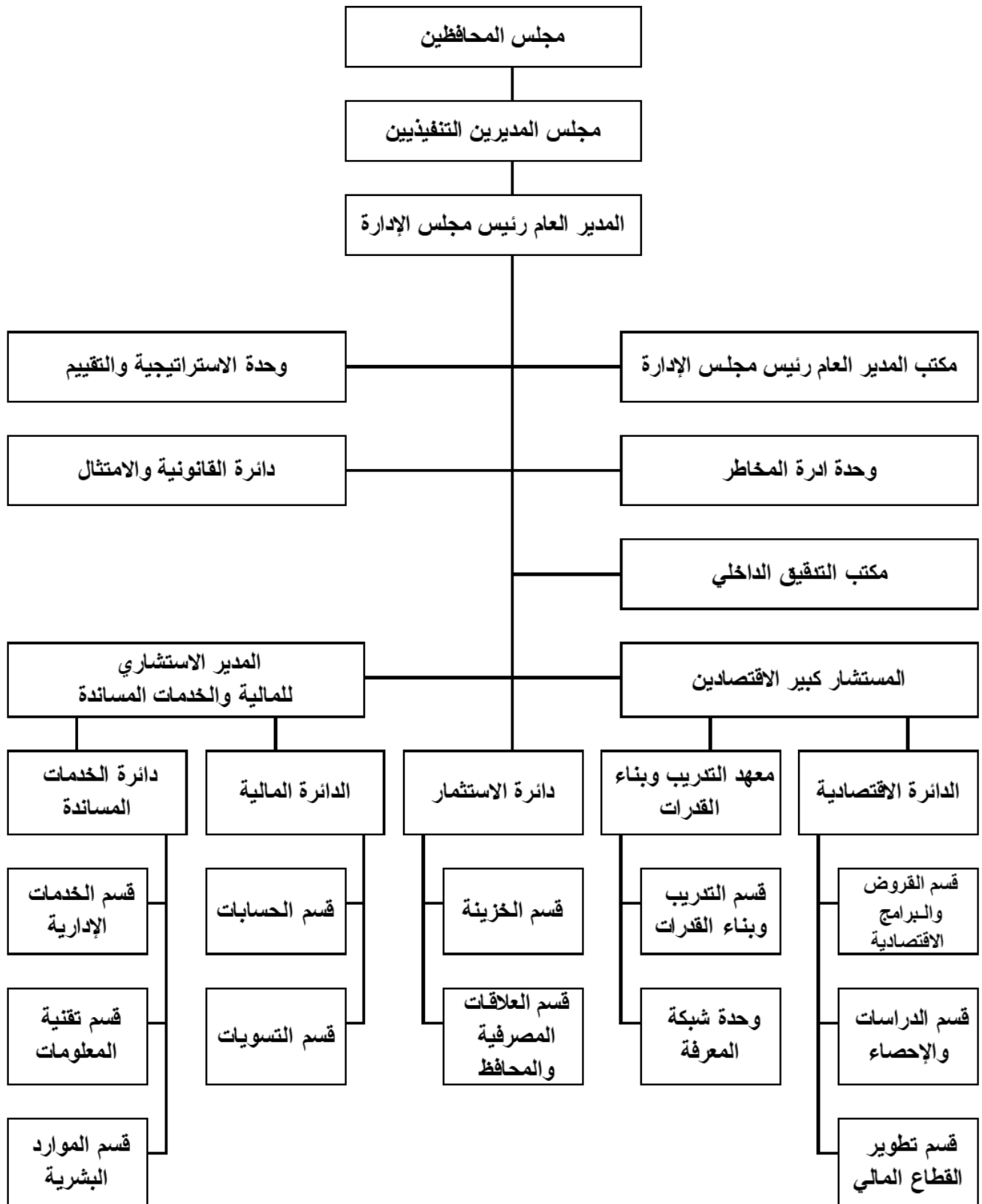
العضوية، وزيادة رأس المال، وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

¹ تتمثل السلطات الحصرية لمجلس المحافظين وفق اتفاقية إنشاء الصندوق في: تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافاتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف

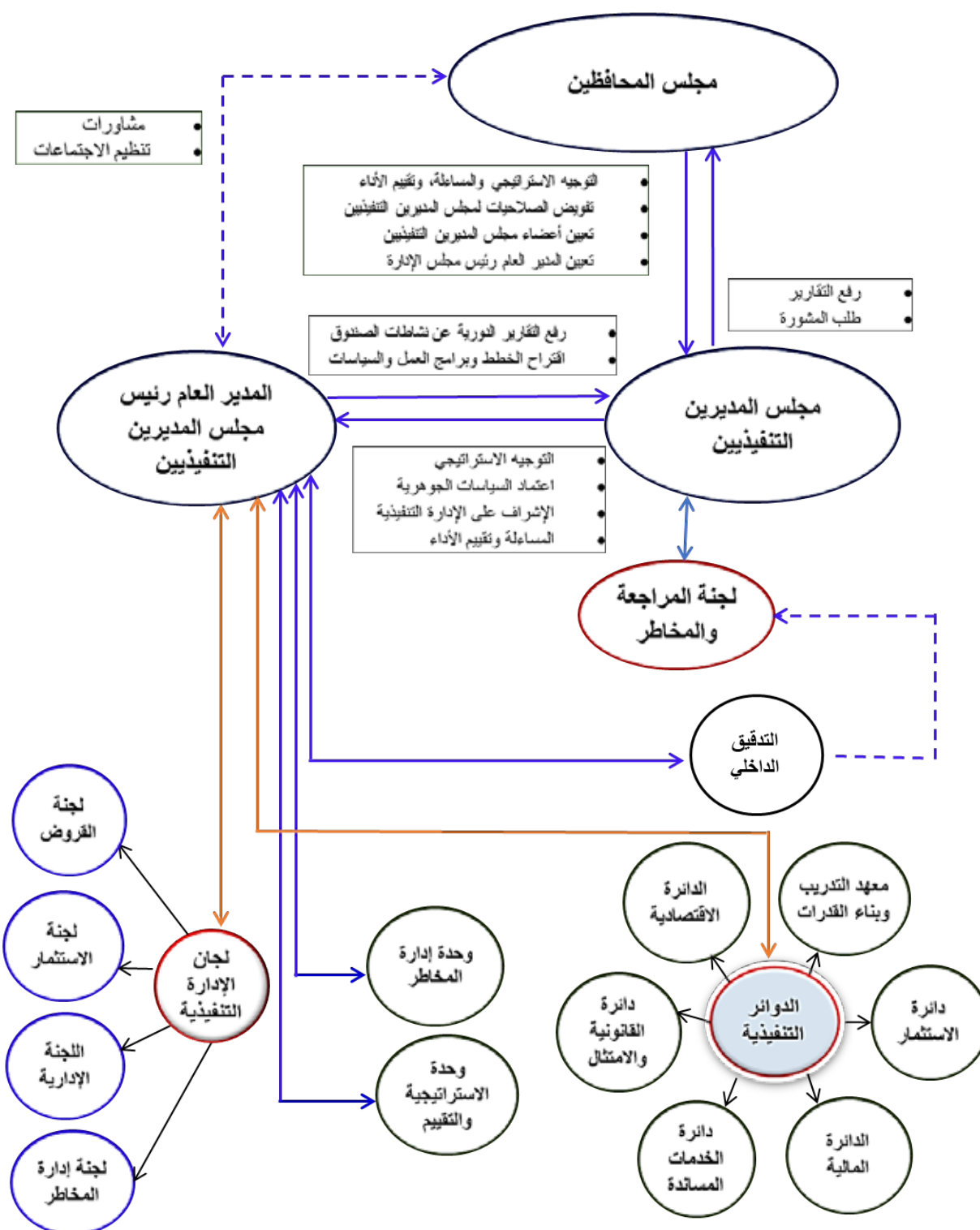
لمجلس المحافظين تفويض هذا الاختصاص لأي من السلطات الأخرى بالصندوق.

وبغرض تعزيز إطار الحوكمة بالصندوق، تم إنشاء **وحدة إدارة المخاطر** ضمن البناء المؤسسي، لتعزيز منظومة الحوكمة في الصندوق لتشمل ثلاثة خطوط دفاع لجهة إدارة المخاطر، تتمثل في الوحدات التنظيمية كخط دفاع أول، يليه وحدة إدارة المخاطر كخط دفاع ثانٍ، ثم مكتب التدقيق الداخلي كخط دفاع ثالث. تهدف الوحدة إلى تأصيل مفهوم "الإدارة الفعالة" للمخاطر الرئيسية المرتبطة بنشاط الصندوق، من خلال التركيز على محددات مؤسسية لإنجاز الأعمال، وضمان جماعية الأداء، والتأكيد على النهج الاستباقي لإدارة المخاطر في الصندوق.

شكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي



شكل رقم (2): إطار الحوكمة في صندوق النقد العربي*



* لا يشكل مخطط أجهزة الحوكمة في صندوق النقد العربي الهيكل التنظيمي للصندوق، بل يعكس مكونات وعلاقات العمل المؤسسية بأجهزة الحوكمة فيه.

إطار إستراتيجية الصندوق (2020 – 2025)

الرؤية الاستراتيجية

أن يكون صندوق النقد العربي
"الشريك الأقرب للدول العربية في
تفاعلها مع التطورات لتعزيز
مسيرة الاستقرار والتطوير
الاقتصادي والمالي والنقدي"

لتحقيق الرؤية الاستراتيجية "2040" لصندوق النقد
العربي، ينطوي البعد الاستراتيجي للصندوق على
أربعة خطط استراتيجية خمسية، تبدأ باستراتيجية
2020-2025 وتنتهي باستراتيجية 2035-2040.

أخذت التوجهات الاستراتيجية للصندوق بالاعتبار سبل
تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها، لكونه
المؤسسة النقدية الإقليمية الوحيدة بالمنطقة العربية،
ولأهمية الدور الذي يلعبه كمركز للتلاقي والتشاور
لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى
جانب دوره في تقديم المعونة والمشورة الفنية، ودعم
الإصلاحات بالموارد الإقراضية للصندوق، فضلاً عن
الدعم الذي يقدمه في مجال بناء القدرات من خلال برامج
التدريب المتخصصة التي يقدمها معهد التدريب وبناء
القدرات لكوادر الدول الأعضاء.

بإطار استراتيجيته للفترة (2020-2025)، يولي
الصندوق اهتماماً كبيراً باستغلال كافة الفرص المتاحة
لتعزيز قنوات التواصل الفعال مع دوله الأعضاء،
وتطوير وتعزيز قدراته ومبادراته بغرض الاستجابة
بشكل أفضل لاحتياجاتها المتزايدة، وتوفير الدعم
المالي، وتقديم المشورة والمعونة الفنية في مجالات
الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن تلبية الاحتياجات
المتنامية والمتنوعة في مجال التدريب وبناء القدرات في
مختلف المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية
والإحصائية، إضافة إلى تطوير نشاطه البحثي
والإحصائي لتوفير بيانات اقتصادية موثوقة، وتقارير
تحليلية، أكثر شمولاً وعمقاً، تدعم جهود صانعي
السياسات والباحثين.

الأهداف الاستراتيجية

تتمثل أهداف استراتيجية الصندوق للفترة 2020 -
2025 في: تطوير النشاط الإقراضي لدعم جهود
إصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول
العربية، وتطوير القطاع المالي بما يدعم دوره
كقاطرة للنمو والتنمية الاقتصادية، وتعزيز دور
الصندوق كمركز للتشاور لصانعي السياسات
الاقتصادية والمالية والنقدية، وتعزيز دور الصندوق
كمركز تميز للمعرفة وبناء القدرات

الوسائل والأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

يحرص الصندوق، بإطار استراتيجيته للفترة 2020-
2025، على رفع كفاءة استخدام الوسائل المتاحة،
واستحداث وسائل جديدة للوصول إلى أفضل النتائج
المرجوة، وتحقيق أهداف الاستراتيجية على النحو
الذي يحقق طموحات الدول الأعضاء.

ملامح الاستراتيجية وإطارها العام

تؤكد رؤية الصندوق 2040 على كونه "الشريك
الأقرب للدول العربية في تفاعلها مع التطورات لتعزيز
مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي
والنقدي". كما توظف هذه الرؤية جهوده المستمرة
لتحقيق أهدافه المتضمنة باتفاقية إنشائه، والتي تتمحور
حول "إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي
العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول
العربية".

اعتمد مجلس المحافظين رؤية 2040 وال خطة
الاستراتيجية للصندوق للفترة 2020 - 2025، التي
تعكس آمال وطموحات دوله الأعضاء، وتتضمن خطاً
للتطوير المستمر في مجالات عمله وأنشطته لتواكب
المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية. كذلك، تأخذ
استراتيجية الصندوق بالاعتبار نتائج تقييم المنجزات
بإطار استراتيجيته السابقة، إضافة إلى دوره المستقبلي
المأمول لاسيما في ظل تباين احتياجات الدول العربية
الأعضاء، وتزايد التحديات المحلية والإقليمية والدولية.

إضافة إلى الأنشطة البحثية والإحصائية التي تدعم صانعي السياسات في الدول العربية، فضلاً عن بناء شراكات مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتطوير الموقع الإلكتروني للصندوق وإثراء محتواه الرقمي وتحديثه باستمرار، وتكثيف النشاط الإعلامي للصندوق لإبراز الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها الدول العربية.

كما يعتبر نشاط الاستثمار من الأدوات الهامة التي يستخدمها الصندوق لتقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يتضمن النشاط قبول الدائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، وإدارة المحافظ الاستثمارية نيابة عنها، وتقديم المعونة والمشورة الفنية في مجال إدارة الاستثمارات.

كذلك يتولى الصندوق الأمانة الفنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومجلس وزراء المالية العرب، حيث يساعد ذلك في تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين النقدي والمالي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة التحديات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة.

تمثل الاجتماعات السنوية للمجلسين إطاراً هاماً لمناقشة المواضيع التي تتصل مباشرة بأهداف الصندوق، إلى جانب القضايا الراهنة.

في هذا الإطار، تتضمن الوسائل التي يعتمد عليها الصندوق لتحقيق الهدف الأول الخاص بتطوير النشاط الإقراضي، مجموعة من النواظ الإقراضية لتقديم الدعم المالي لمواجهة العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ودعم الإصلاحات الهيكلية في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي.

أما بالنسبة للوسائل الأخرى التي يعتمد عليها الصندوق لتحقيق الهدف الثاني لاستراتيجية 2020 – 2025، المتمثل في تطوير القطاع المالي، بما يدعم دوره كقاطرة للنمو والتنمية، فتتضمن القيام بأنشطة عديدة في إطار البرامج والمبادرات التي يتبناها لتقوية القطاعات المالية والنقدية والمصرفية بالدول العربية، وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، حيث تحظى تلك الأنشطة باهتمام نسبي، على خلفية مساهمتها في تعميق القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز دوره في دعم فرص النمو الشامل والمستدام، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

فيما يخص وسائل تحقيق الهدف الثالث للاستراتيجية، المتمثل في تعزيز دور الصندوق كمركز للتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فقد عمل الصندوق على تعزيز أطر الشراكة الفعالة مع الدول العربية للتشاور وتبادل الخبرات، وتنسيق مواقفها في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، ومواجهة التحديات التي تواجه أنظمتها المالية والمصرفية والنقدية.

بهذا الصدد، ركز الصندوق خلال عام 2023 في سياق عمله لتحقيق هذا الهدف على تعزيز دوره كمركز للحوار والمشورة الفنية على صعيد سياسات المالية العامة في الدول العربية، لدعم جهودها في مجالات تطوير إدارة استراتيجيات الدين العام، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح منظومة الدعم وشبكات الأمان الاجتماعي، ودعم الإصلاح الضريبي، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام.

كما بذل الصندوق جهوداً حثيثة من أجل تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية والتنموية المحلية والإقليمية والدولية، وتفعيل أطر التعاون في المجالات ذات الأولوية لصانعي السياسات في الدول العربية.

بخصوص وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع المتمثل في تعزيز دور الصندوق كمركز تميز للمعرفة وبناء القدرات، فقد شمل ذلك عدة أنشطة، أهمها: نشاط التدريب لبناء وتعزيز قدرات الكوادر الفنية العربية، وتوسيع نطاق الفعاليات وزيادة أعداد المستفيدين من برامج التدريب من خلال التوسع في برامج التدريب،

خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2023

الاضطلاع بدورها الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وخلق فرص العمل المنتج.

أيضاً، تضمنت الإصلاحات التي تم دعمها بموارد الصندوق، تلك الرامية لرفع كفاءة إدارة المالية العامة، ورفع كفاءة عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، من خلال تطوير وتعزيز الإدارة الضريبية، وإدارة المشتريات الحكومية، ومنظومة الحماية الاجتماعية، وإدارة الدين العام، إضافة إلى الإصلاحات الرامية لدعم قدرة السلطات في الدول العربية الأعضاء على احتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، بما في ذلك التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإلكتروني، ومواجهة تحديات القطاع المالي والمصرفي، الذي يشهد تحولاً كبيراً نحو الرقمنة، والتوسع في استخدام التقنيات المالية والتحديات المرتبطة بها.

في إطار نشاطه الإقراضي، قدم الصندوق خلال عام 2023 أربعة قروض إلى كل من جمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية (قرضان)، والمملكة الأردنية الهاشمية، بقيمة إجمالية بلغت نحو 277 مليون د.ع.ج، تعادل نحو 1.1 مليار دولار أمريكي، من أجل تلبية احتياجات التمويل الطارئة ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي في ظل التحديات الراهنة.

تتمثل القروض التي تم التعاقد عليها خلال عام 2023 في قرضين للمملكة المغربية بقيمة إجمالية بلغت 110.626 مليون د.ع.ج، تمثلاً في قرض تعويضي بقيمة 41.125 مليون د.ع.ج، وقرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، بقيمة 69.501 مليون د.ع.ج، في حين بلغت قيمة القرض المقدم إلى جمهورية مصر العربية، في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، 153.475 مليون د.ع.ج، وتم تقديم قرض عادي إلى المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة 12.790 مليون د.ع.ج.

تم خلال عام 2023 سحب دفعات من قروض متعاقدة عليها، تضمنت سحب المملكة الأردنية الهاشمية الدفعة الثانية من القرض المقدم لها في إطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، البالغ قيمتها 5.905 مليون د.ع.ج، وسحب الجمهورية التونسية الدفعة الثانية من القرض العادي بقيمة 4.794 مليون د.ع.ج، بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ برامج الإصلاح المدعومة بالقرضين المذكورين.

شهدت الاقتصادات العربية خلال عام 2023، تحديات متباينة متأثرة بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. وفي حين عززت هذه التطورات من متانة وضع الدول المنتجة للنفط، واجهت العديد من الدول العربية تحديات مرتبطة بارتفاع مستوى المديونية وكلفة التمويل، خاصة بعد عدد من الصدمات التي واجهتها بما في ذلك تداعيات جائحة كوفيد-19، وتدابير التطورات في شرق أوروبا، وفي المنطقة مع نهاية عام 2023. ولدعم جهود الدول العربية الأعضاء في مواجهة تلك التحديات، كثف الصندوق جهوده وتدخلاته لتقديم الدعم إلى دوله الأعضاء بأقصى طاقة ممكنة، دعماً لجهودها في مرحلة التعافي للمساعدة على العودة مجدداً للمسارات الاعتيادية للنمو، ومعالجة الآثار الناشئة عن تلك التحديات.

في هذا السياق، واصل الصندوق تفعيل الإجراءات السريعة للإقراض، من خلال إجراء المشاورات للاتفاق مع السلطات المعنية بالدول طالبة الاستفادة من موارد الصندوق حول برامج الإصلاح التي يتم دعمها بالقروض المعمول بها، أو سحب دفعات من قروض متعاقدة عليها.

بهذا الصدد، استجاب الصندوق لكافة طلبات الدول العربية، التي تقدمت بها خلال عام 2023، للحصول على تسهيلات مالية لدعم برامج إصلاح في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية، ومواجهة العجز الكلي في موازين مدفوعاتها. كذلك تمت الاستجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على تسهيلات بإطار دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومواجهة المواقف الطارئة بميزان المدفوعات، أو تلك التي تتضمن طلب سحب دفعات قروض قائمة.

خلال عام 2023، كثف الصندوق أيضاً من أنشطته التي تصب في تعزيز قدرات الدول العربية على انتهاز سياسات مالية ترمي لتحقيق الاستدامة المالية، وتتضمن آليات وبرامج للحماية الاجتماعية، لصالح الفئات الأقل دخلاً، وتعزيز إمكانات النمو من خلال الإنفاق الذي يدعم الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز استمرارية الموارد العامة على المدى المتوسط. كما هدفت أنشطة الصندوق بصورة أساسية لمساعدة دوله الأعضاء على تنفيذ الإصلاحات الرامية لزيادة التنوع الاقتصادي، وتعميق درجة الشمول المالي، وتهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من

لاستثمارها نيابةً عنهم. كما واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر والاستمرار في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي، مع المحافظة على نسب مقبولة من المخاطر الاستثمارية.

كما استمر الصندوق ضمن نشاطه الاستثماري في توظيف موارده الذاتية، إضافة إلى نشاطه في استثمار جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى الإشراف على الجزء المُدار من أطراف خارجية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها.

بخصوص أنشطة برنامج تمويل التجارة العربية، الذي يمتلك الصندوق حصة حاكمية في رأسماله، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2023، حوالي 696.5 مليون دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويلها، وبلغت قيمة السحوبات خلال العام المذكور حوالي 672.3 مليون دولار أمريكي.

بهذا، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه وحتى نهاية ديسمبر 2023، حوالي 21 مليار دولار أمريكي، لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 27.8 مليار دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويل 20.6 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال الفترة المذكورة حوالي 19.9 مليار دولار أمريكي.

بخصوص **المعونة الفنية** التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2023، فقد غطت المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتعزيز قدرات الدول العربية على تحقيق الشمول المالي بإطار مبادرة الشمول المالي التي يتبناها الصندوق، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية حسب المنهجيات الإحصائية الدولية، بإطار المبادرة العربية للإحصاءات "عربستات"، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

تضمنت المساعدات الفنية، التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2023، تقديم **الدعم الفني للبنك المركزي العراقي** على صعيد متابعة بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق، وتنفيذ خطة العمل التي قدمها الصندوق للجانب العراقي بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المبادرة.

كذلك، أوفد الصندوق، خلال عام 2023، بعثة مشورة فنية مشتركة مع البنك الدولي **لدعم جهود السلطات الجزائرية في رقمنة المدفوعات المالية وتطبيقات الهوية الرقمية، ودعم التحول المالي الرقمي للمؤسسات المصرفية.**

بالنسبة **لنشاط التدريب وبناء القدرات**، الذي يقوم به الصندوق من خلال معهد التدريب وبناء القدرات، فقد استمر المعهد خلال عام 2023 في نشاطه التدريبي من خلال تفعيل منصة التعلم الإلكتروني "Moodle"، وتطوير والإرتقاء بمختلف مكوناته الفنية واللوجستية.

تم في عام 2023 عقد 74 دورة تدريبية إستفاد منها 2,248 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية. بذلك، وصل عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق، منذ إنشائه، وحتى نهاية عام 2023 إلى 17,808 متدرباً.

بالنسبة **للتقارير، وأوراق العمل والبحوث والدراسات، والنشرات والكتب والكتيبات التعريفية، والأدلة الإرشادية التي أصدرها الصندوق خلال عام 2022**، فقد تناولت قضايا وموضوعات متنوعة، هدفت إلى مساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، ومواكبة اهتمامات دوله الأعضاء، في إطار استراتيجيته للفترة (2020-2025).

فيما يخص **نشاط الصندوق في مجال الاستثمار**، خلال عام 2023، فقد تميز بوجود مستوى عالٍ نسبياً لأرصدة الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء

الممتد، والقرض التعويضي، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل.

أما المجموعة الثانية، التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، فتشمل تسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح الملحق رقم (1) تفاصيل وشروط وآجال التسهيلات التي يوفرها الصندوق لدوله الأعضاء.

التعاقدات على القروض الجديدة والتزامات القروض

تعاقد الصندوق، في عام 2023، على أربعة قروض لدوله الأعضاء، من أجل تلبية احتياجات التمويل الطارئة ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي في ظل التحديات الراهنة. بلغت القيمة الإجمالية لتلك القروض 276.891 مليون د.ع.ج، وتمثلت في قرضين إلى المملكة المغربية أحدهما في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي بقيمة 69.501 مليون د.ع.ج، والثاني قرض تعويضي بقيمة 41.125 مليون د.ع.ج، وقرض إلى جمهورية مصر العربية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، بقيمة 153.475 مليون د.ع.ج، وقرض عادي إلى المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة 12.790 مليون د.ع.ج.

نشاط الصندوق في مجال الإقراض

يقدم الصندوق تسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء وفقاً لأحكام اتفاقية إنشائه، وسياسة وإجراءات الإقراض المعتمدة لديه، ذلك في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير. تضع اتفاقية إنشاء الصندوق النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل التي أتاحت له لتحقيق أهدافه.

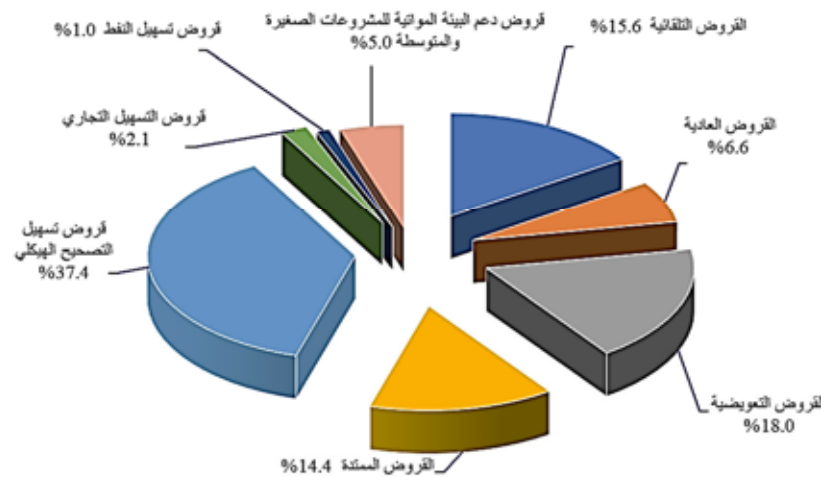
يدعم الصندوق، من خلال نشاطه الإقراضي، برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية في الدول العربية الأعضاء، في المجالات ذات الصلة بمهامه، فضلاً عن تقديم الدعم الفني اللازم لتصميم هذه البرامج، بالسرعة والكفاءة المناسبين، بهدف المساعدة على إرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة الجهود الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. كذلك، يساهم النشاط الإقراضي للصندوق بشكل أساسي في تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة 2020-2025، من خلال تسخير إمكانياته وتطويرها باستمرار لتتواءم مع الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لدوله الأعضاء.

أنواع القروض والتسهيلات

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيسيتين. تساهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم إصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية.

تتمثل المجموعة الأولى من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض

شكل رقم (3): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة (1978-2023)



الأولى من القرض البالغة نحو 41.7 مليون د.ع.ح، بتاريخ 13 أبريل 2023. يدعم القرض المذكور برنامج إصلاح يركز على خمسة محاور رئيسية تتمثل في: تعزيز منظومة الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز التمويل المستدام، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير قطاع الابتكارات المالية، وتطوير الإطار القانوني المنظم لعمل سوق رأس المال.

كما تم في 11 يناير 2023، توقيع اتفاقية بين الصندوق والمملكة المغربية، حصلت المملكة بموجبها على قرض تعويضي بمبلغ 41.125 مليون د.ع.ح، يمثل 100 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل، ويعادل حوالي 165 مليون دولار أمريكي، حيث تم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة بعد توقيع الاتفاقية. يهدف القرض إلى تعزيز وضع ميزان المدفوعات، في ظل زيادة الواردات الغذائية بسبب تراجع الناتج الزراعي المغربي، وارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.

فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية، فقد تعاقبت مع الصندوق في 25 يوليو 2023 على قرض بقيمة 153.475 مليون د.ع.ح، يمثل 175 في المائة من الحصة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل في رأسمال الصندوق، ويعادل حوالي 618 مليون دولار أمريكي. كما تم تحويل قيمة الدفعة الأولى من القرض البالغة نحو 92.0 مليون د.ع.ح، بتاريخ 28 يوليو 2023. تم تقديم القرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، لدعم برنامج إصلاح في القطاع المذكور، ارتكز على أربع محاور تمثلت في تعزيز سلامة ورفع كفاءة البنى التحتية لنظم الدفع في القطاع المالي والمصرفي المصري، وتعزيز الشمول المالي والاستدامة، وتطوير وتعزيز إطار الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي، وتوسيع نطاق الاعتماد على التقنيات في تقديم التمويل والخدمات المالية وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية.

بخصوص المملكة الأردنية الهاشمية، فقد حصلت بموجب الاتفاقية الموقعة مع الصندوق في 15 مايو 2023، على قرض عادي بقيمة 12.790 مليون د.ع.ح، يمثل 100 في المائة من الحصة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل في رأسمال الصندوق، ويعادل نحو 51 مليون دولار أمريكي. وتم تحويل قيمة الدفعة الأولى من القرض البالغة نحو 7.674 مليون د.ع.ح، بتاريخ 24 مايو 2023.

قدم الصندوق القرض المذكور لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي تتبناه الحكومة الأردنية لتعزيز

بإضافة قيمة القروض الجديدة التي وافق الصندوق على تقديمها لدوله الأعضاء في عام 2023 إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي وافق الصندوق على تقديمها لدوله الأعضاء، حتى نهاية عام 2023، إلى نحو 3.1 مليار د.ع.ح، تعادل نحو 12.6 مليار دولار أمريكي.

استفادت أربع عشرة دولة عربية من القروض التي قدمها الصندوق، خلال الفترة 1978-2023، والبالغ عددها 203 قرصاً. يبين الجدول (1)، ضمن الملحق رقم (2)، تفاصيل هذه القروض، حسب السنوات والدول المستفيدة.

يبين الشكل (3) التوزيع النسبي للقروض، حسب أنواعها، خلال الفترة 1978-2023. كما يبين الجدول (2) ضمن الملحق رقم (2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة.

المشاورات الفنية مع الدول الأعضاء بخصوص طلبات القروض الجديدة، والوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المدعومة بالقروض القائمة

أجرى الصندوق خلال عام 2023 مشاورات مع المعنيين في كل من المملكة المغربية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، بشأن برامج الإصلاح المدعومة بموارد الصندوق، أو متابعة سير تنفيذ البرامج القائمة، بغرض مساعدة الدول الأعضاء المقترضة في تعزيز قدرات القطاعات الاقتصادية، وتعزيز الأوضاع المالية، وزيادة منعة الاقتصاد، وذلك في مواجهة التداعيات الناجمة عن التحديات التي فرضتها التطورات على الساحتين العالمية والإقليمية. تضمنت المشاورات تقديم دعم فني من خبراء الصندوق في مجال تصميم برامج الإصلاح، وتحديد أولويات الإجراءات اللازمة لتجاوز التداعيات المشار إليها، والمدى الزمني لتنفيذها، وآليات التنفيذ.

بالنسبة للمملكة المغربية، فقد تم بتاريخ 17 مارس 2023، توقيع اتفاقية تم بموجبها تقديم قرض بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، إلى المملكة المغربية بمبلغ 69.5 مليون د.ع.ح، بما يمثل نحو 169 في المائة من الحصة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل في رأسمال الصندوق، ويعادل حوالي 279 مليون دولار أمريكي. كذلك، تم سحب قيمة الدفعة

حين يُبين الجدول (أ-4) بذات الملحق تفاصيلها للفترة 1978-2023.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخر في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها فترة اثنا عشر شهراً.

بحسب الموقف المالي بنهاية ديسمبر 2023، هناك أربع حالات تأخر في السداد، تمثلت في: جمهورية الصومال الفيدرالية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان.

بلغ مجمل المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء المقترضة، المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه الصندوق حوالي 269.282 مليون د.ع.ح. كما في نهاية ديسمبر 2023.

تتكون المتأخرات من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 179.667 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 89.615 مليون د.ع.ح.

فيما يخص جمهورية الصومال، فقد بدأت التأخير منذ عام 1984، ووصلت المتأخرات في نهاية ديسمبر 2023 إلى 76.356 مليون د.ع.ح.

أما بالنسبة للمتأخرات على الجمهورية السورية، فقد بدأت منذ ديسمبر 2011، ووصلت المتأخرات، في نهاية ديسمبر 2023، إلى حوالي 3.785 مليون د.ع.ح.

فيما يخص الجمهورية اليمنية، فقد بدأ التأخير منذ يونيو 2016، ووصلت المتأخرات، في نهاية ديسمبر 2023، إلى حوالي 76.738 مليون د.ع.ح.

فيما يخص جمهورية السودان، فقد بدأ التأخير منذ أبريل 2020، ووصلت المتأخرات، في نهاية ديسمبر 2023، إلى حوالي 112.403 مليون د.ع.ح.

استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. تضمن البرنامج تطبيق حزمة من الإجراءات خلال فترة البرنامج، على صعيد السياسات المالية والنقدية، بما يساعد على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، إضافةً إلى إجراءات بإطار جهود تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة، والقطاع المالي والمصرفي لدعم السياسات الاقتصادية الكلية.

كما وافق الصندوق، بتاريخ 11 يناير 2023، على سحب المملكة الأردنية الهاشمية مبلغ 5.905 مليون د.ع.ح. قيمة الدفعة الثانية من القرض المقدم للأردن في إطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بناءً على نتائج المشاورات المتعلقة بمتابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح المدعوم بالقرض المذكور.

في ذات السياق، أجرى الصندوق مشاورات مع السلطات في الجمهورية التونسية في سياق متابعته لسير تنفيذ برنامج الإصلاح المدعوم بالقرض العادي، حيث تم بناءً على نتائج المشاورات الموافقة على سحب الدفعة الثانية من القرض، بقيمة 4.794 مليون د.ع.ح. بتاريخ 5 أكتوبر 2023.

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها حوالي 187.498 مليون د.ع.ح. خلال عام 2023، مقابل 110.035 مليون د.ع.ح. خلال عام 2022.

في المقابل، قامت الدول المقترضة، وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 153.839 مليون د.ع.ح. خلال عام 2023، تمثل أقساط قروض مقدّمة في السابق. في ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 612.200 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 2023، مقابل 578.540 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2022.

تجدر الإشارة إلى أن رصيد التعاقدات غير المسحوب قد بلغ نحو 123.141 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 2023، مقابل 33.748 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2022.

يُبين الجدول (أ-3) في الملحق رقم (1) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2022 و 2023، في

التي تتناول الموضوعات الاقتصادية الهامة، بصورة تساهم في تحديد الأولويات والوقوف على التحديات والتوصية بسبل مواجهتها.

شمل النشاط البحثي للصندوق خلال عام 2023 إصدار مجموعة من البحوث والدراسات، والتقارير، والنشرات الإحصائية، وأوراق العمل، وأوراق السياسات، والكتيبات التعريفية المعنية بتعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية والنقدية لدى النشء العربي، فضلاً عن الأدلة والأطر الإرشادية.

فيما يلي إصدارات الصندوق خلال عام 2023، والمنشورة على موقعه الرسمي، ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط: <https://www.amf.org.ae/ar>

أ. الدراسات والبحوث الاقتصادية:

1. دراسة بعنوان "استخدام الاقتصاد السلوكي في تصميم السياسات الاقتصادية"، تناولت الخلفية النظرية للاقتصاد السلوكي، والتطبيقات العملية الممكنة للاقتصاد السلوكي لدعم وتسهيل تطبيق السياسات العامة، والاستفادة منها بالدول العربية في حفز السياسات الاقتصادية، كما استعرضت طريقة هندسة الخيارات وتصميم السياسات السلوكية في عدد من المجالات، شملت: زيادة الامتثال الضريبي، وبرامج التقاعد، وتحفيز الادخار، وسداد القروض المتعثرة.

2. دراسة بعنوان "التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط"، خلصت إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط حققت تحسناً في مستوى التنوع الاقتصادي لها، حيث تراجعت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية في تلك الدول من حوالي 39.9 في المائة في عام 2005 إلى نحو 28.4 في المائة في عام 2021، كما تحسن مؤشر التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3. دراسة حول: "واقع وتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية"، تناولت التفاوت في فجوة السلع الغذائية الأساسية والمواد الزراعية الأولية في أقاليم العالم، والدول العربية.

4. دراسة بعنوان "اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19"، تناولت التحديات التي واجهها العديد

أنشطة المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء

تمثلت أنشطة الصندوق في إطار المعونة الفنية المباشرة وغير المباشرة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2023 في:

- تقديم الدعم الفني للبنك المركزي العراقي على صعيد متابعة بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق، وتنفيذ خطة العمل التي قدمها الصندوق للجانب العراقي بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المبادرة.

- إيفاد بعثة مشورة فنية مشتركة مع البنك الدولي لدعم جهود السلطات الجزائرية في رقمنة المدفوعات المالية وتطبيقات الهوية الرقمية، ودعم التحول المالي الرقمي للمؤسسات المصرفية، في إطار مبادرة تطوير نظم المدفوعات الرقمية، التي تعني المبادرة بقضايا تطوير الإطار الإشرافي والتنظيمي للخدمات المالية الرقمية. حيث قامت البعثة بإعداد تقييم للأوضاع الراهنة وتقديم خطة تفصيلية للإصلاحات المطلوبة. بهذا الصدد، ركزت أعمال البعثة على تقييم وضع المدفوعات الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية الرقمية في الجزائر، ووضع التوصيات وخطة العمل الملائمة.

الأنشطة البحثية والإصدارات

يأتي النشاط البحثي في مرتبة متقدمة ضمن أولويات الصندوق، حيث يركز على تحليل التطورات على الساحتين الدولية والإقليمية وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصادات العربية، بغرض مساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة التحديات التي قد ترتبط بتلك التطورات أو الاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق أعلى درجة ممكنة من الرفاهية للمواطن العربي.

يتضمن النشاط البحثي الذي يقوم به الصندوق إصدار التقارير، والبحوث والدراسات الاقتصادية، والكتب، والكتيبات التعريفية، والنشرات الإحصائية، في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية والإحصائية،

11. دراسة بعنوان "هل التقنيات المالية المناخية فعالة في التخفيف من مخاطر تغير المناخ؟" (باللغة الانجليزية)، تناولت العلاقة بين مؤشر التقنيات المالية ومؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى الدولي.

12. دراسة بعنوان تقييم الارتباط بين المؤشر العالمي للعقود المستقبلية للكربون وعوائد وتقلبات الأسهم في دول عربية مختارة، بينت تأثير مؤشر العقود الأجلية العالمية للكربون (GCFI) على العوائد اليومية وتقلبات الأسهم في عدد من الدول العربية (البحرين، والسعودية، والإمارات، وقطر).

13. دراسة بعنوان "مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"، سلطت الضوء على أهمية مؤشرات السلامة المالية كأدوات تقييم، إضافة لإستعراض ملامح النظامين المالي والمصرفي ومؤشرات أدائهما، في بعض الدول العربية.

14. دراسة بعنوان "الجهود الدولية لمواجهة تداعيات تغيرات المناخ: دور مؤسسات الترتيبات المالية الإقليمية"، قدمت لمحة عامة عن الخطوات التي اتخذتها مؤسسات الترتيبات المالية الإقليمية (RFAs) لدمج الاعتبارات المناخية في إجراءات الأنشطة التي تغطي مجالات المراقبة الاقتصادية والإقراض وبناء القدرات والسياسات والإجراءات الداخلية. كما تناولت الدراسة كيفية تعامل المؤسسات الإقليمية مع مستجدات السياسات المتعلقة بتغير المناخ، وسبل تحفيز التفكير الجماعي بشأنها، لتعزيز مجتمع أكثر استدامة في المستقبل.

15. دراسة بعنوان "الترابط المالي في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (باللغة الانجليزية)، تناولت درجة ترابط أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

16. دراسة بعنوان "دور الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في تعزيز كشف الاحتيال على البطاقات الائتمانية"، ألقت الضوء على أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، ودورها في تعزيز كشف حالات الاحتيال في استخدام البطاقات الائتمانية.

من الدول، بما في ذلك بعض الدول العربية، نتيجة تأثرها بجائحة كوفيد-19.

5. دراسة بعنوان "تأثير معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في الدول العربية" (باللغة الانجليزية)، هدفت إلى تحليل أثر معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1990 - 2020) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

6. دراسة بعنوان "استدامة المالية العامة في الدول العربية" (باللغة الانجليزية)، تناولت استكشاف الاستدامة المالية والعلاقة بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في بلدان عربية مختارة.

7. دراسة بعنوان "العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية" (باللغة الانجليزية)، تناولت نموذج منحنى كورنيتس البيئي (EKC) من خلال تقييم العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، واستهلاك الطاقة المتجددة، وأسعار الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2) في بلدان عربية مختارة.

8. دراسة بعنوان "آثار الشمول المالي على تنمية رأس المال البشري في المنطقة العربية" (باللغة الانجليزية)، بحثت تأثير الشمول المالي على تنمية رأس المال البشري في 12 اقتصاداً عربياً خلال الفترة (2004-2019).

9. دراسة بعنوان "إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية"، تناولت أهم تحديات واستراتيجيات إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية التي تتبع نموذج عمل مختلف عن النموذج التقليدي، بما في ذلك استيفاء متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بالسيولة، كما تستعرض العلاقة بين طبيعة الأعمال المصرفية ومخاطر السيولة، والمخاطر التي يمكن أن تنشأ من عوامل مختلفة مثل ظروف السوق، وسياسات التمويل، وعدم تطابق الأصول والخصوم.

10. دراسة بعنوان "تحليل خيارات السياسة الاقتصادية" (باللغة الانجليزية)، تطرقت إلى بعض خيارات السياسات الاقتصادية وتأثيراتها على الناتج المحلي الإجمالي في 17 دولة عربية خلال الفترة (1970 - 2021).

ب: التقارير والدوريات

1. العدد الثالث والأربعين من "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023"، الذي تضمن إلى جانب الفصول المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، فصلاً حول واقع وتحديات الاقتصاد الدائري للكربون بالدول العربية، والفرص المتاحة للحكومات والشركات والأفراد لتقليل الانبعاثات الكربونية وزيادة كفاءة الموارد واستدامتها، والتخفيف من مخاطر تغيرات المناخ، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، فضلاً عن إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الدول العربية في سياق تبنيها لمبادئ الاقتصاد الدائري، مثل الفجوات التنظيمية والقيود التقنية، والحوافز الاقتصادية، والمقاومة الاجتماعية، والثقافية.

2. العدد السادس من "التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية"، الذي تناول عدة جوانب اقتصادية ومالية تهم الدول العربية في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. كما تناولت فصول التقرير، التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة وأثرها على الاستقرار المالي في الدول العربية، ومنهجيات وأعراض مؤشرات الاستقرار المالي.

3. التقرير السنوي حول "إنجازات مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية"، الذي استعرض أنشطة المبادرة، حسب أولويات إستراتيجية وبرامج الشمول المالي بالمنطقة العربية.

4. تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، الذي يصدر دورية نصف سنوية، ويتضمن توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: البيئة الاقتصادية الدولية، والنمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي وميزان المدفوعات.

5. تقرير "تنافسية الاقتصادات العربية"، الذي يستعرض وضع التنافسية في الدول العربية، ويلقي الضوء على الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها.

6. إصدار عديدين من السلسلة البحثية "موجز سياسات"، تناولت موضوعي: "تحولات الاقتصاد العالمي وخيارات السياسة النقدية"،

و"أمن الطاقة والاقتصاد الدائري للكربون كاستراتيجية لتعزيز الاستدامة في الدول العربية". يستهدف الصندوق من إصدار هذه السلسلة توفير إصدارات بحثية موجزة تنطرق لأبرز الأولويات والموضوعات ذات الاهتمام بالنسبة للدول الأعضاء، مصحوبة بتوصيات.

ج: الأدلة الإرشادية

إصدار الدليل الاسترشادي حول "تطبيق التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل III"، حيث تم إلقاء الضوء على التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل III التي تهدف إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي.

د: النشرات

1. "نشرة الإحصاءات الاقتصادية العربية ربع السنوية"، التي ترصد تطور أهم المتغيرات الاقتصادية، بما يشمل القطاع الحقيقي، والقطاع النقدي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي.

2. "النشرة الفصلية عن أداء أسواق المال العربية"، التي تتناول أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط أسواق المال العربية، إضافة إلى التغيرات في الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة لها، بهدف تعريف المستثمرين بالتطورات الحاصلة في هذه الأسواق وأدائها، وتطور تعاملات المستثمرين الأجانب في هذه الأسواق.

3. "النشرة الشهرية لأسواق المال العربية"، التي تهدف إلى تتبع إجمالي حركة التداولات الشهرية في هذه الأسواق.

4. "النشرة الأسبوعية لأسواق المال العربية"، التي تهتم برصد أهم التطورات في أسواق المال العربية استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي لأسواق المال العربية، وإلى البيانات الصادرة عن البورصات العربية.

د. سلسلة الكتيبات التعريفية، التي تستهدف زيادة الوعي الاقتصادي والمالي لدى النشء العربي، وتمكينه من فهم أساسيات القضايا الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية. بهذا الصدد، أصدر الصندوق 13 كتيباً تعريفياً خلال عام 2023، تناولت العديد من الموضوعات والقضايا الاقتصادية والمالية بما يشمل:

الموضوعات الهامة، مثل المخاطر والاتجاهات الراهنة في القطاع المصرفي في ظل المستويات غير المواتية لمعدلات التضخم على المستوى العالمي، بما في ذلك سياسات المصارف المركزية التي قد تساعد في مواجهة التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية من جهة، والحفاظ على سلامة القطاع المالي من جهة أخرى. كما تم مناقشة التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة الإحترازية الكلية، بما في ذلك سبل تحقيق التوازن بين أهدافهما، المتمثلة في تعزيز الاستقرار المالي وضبط معدلات التضخم.

كما تناولت المناقشات إدارة الأزمات المالية والمصرفية، بما في ذلك دور منظومة ضمان الودائع في تعزيز ثقة عملاء القطاع المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى الحد من احتمالية تعثر البنوك. كما جرى التطرق إلى الدور المتوقع للمصارف المركزية في الحد من الكلف الناجمة عن الأزمة المصرفية في حال حدوثها، ومدى الحاجة لمراجعة أدوار المصارف المركزية ومنظومة ضمان الودائع والأدوات المتاحة لإدارة الأزمات. ناقش الاجتماع كذلك، الدروس المستفادة من التداعيات الحاصلة مؤخراً في البنوك الأمريكية والأوروبية، والجوانب الممكنة إستخلاصها على صعيد الرقابة المصرفية والاستقرار المالي. كما جرى مناقشة أثر إرتفاع أسعار الفائدة لأدوات السياسة النقدية على القيمة السوقية للأصول المُصنفة كأصول عالية الجودة ضمن متطلبات كفاية رأس المال والسيولة.

تم خلال الاجتماع أيضاً، مناقشة كيفية تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر المرتبطة بالإعتماد المتزايد على التقنيات المالية الحديثة لدى القطاعين المالي والمصرفي، وإنعكاسات ذلك على الاستقرار المالي والنقدي. كما ناقش الاجتماع دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الائتمان الناجمة عن المنتجات المالية المبتكرة، ودور المتطلبات الرقابية وإختبارات الأوضاع الضاغطة وتمارين المحاكاة في الحد من المخاطر السيبرانية.

● **حلقة نقاشية حول "التطورات المصرفية العالمية الراهنة"**، هدفت لتعزيز الحوار وتبادل الملاحظات المتعلقة بتداعيات التطورات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

- (1) مكافحة الفساد وآليات الحد من آثاره
- (2) التقنيات الخضراء والمستدامة
- (3) التأمين التكافلي
- (4) الجرائم المالية
- (5) المالية الإسلامية: الضوابط والعقود
- (6) التدفقات الرأسمالية
- (7) بورصات الشركات الصغيرة والمتوسطة
- (8) حماية المستهلك مسؤولية الجميع
- (9) الاقتصاد التشاركي
- (10) الدراسة التسويقية للمشاريع
- (11) الركوند التضخمي
- (12) المسؤولية المجتمعية
- (13) العولمة والأزمات الاقتصادية

الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل

يولي الصندوق اهتماماً ملموساً بالأنشطة الرامية لتعزيز قنوات التشاور مع السلطات العربية لمناقشة التطورات العالمية والإقليمية على كافة الأصعدة، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وما يتطلبه ذلك من عقد اجتماعات وورش عمل وندوات ومؤتمرات بمشاركة كافة الجهات المعنية بالدول العربية بهدف نقل الخبرات والتجارب بين الدول العربية، فضلاً عن تجارب الدول المختلفة في العالم في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والإحصائية، وغيرها من المجالات التي تهم متخذي القرار، وصانعي السياسات في الوطن العربي.

في هذا السياق، تم خلال عام 2023 تنظيم اجتماعات حوارية رفيعة المستوى، وورش عمل، ومؤتمرات، وندوات لمناقشة سبل مواجهة التحديات الناجمة عن التطورات على الصعيدين العالمي والإقليمي على القطاعات الاقتصادية العربية.

تمثلت الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل التي نظمها الصندوق خلال عام 2023 فيما يلي:

❖ **اجتماعات حوارية رفيعة المستوى وورش عمل، نظمها الصندوق لمناقشة تداعيات التطورات الإقليمية والدولية على القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، تمثلت في:**

● **الاجتماع السنوي الثامن عشر عالي المستوى حول "الاستقرار المالي والأولويات الرقابية والتشريعية"**، تم خلاله مناقشة عدد من

والخدمات المصرفية، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتطوير أدوات التمويل الأخضر والمستدام:

اتساقاً مع اهتمام الصندوق بموضوعات وقضايا تغيرات المناخ والتمويل الأخضر، وتداعياتها على القطاع المالي والخدمات المصرفية، نظم الصندوق خلال عام 2023 عدد من الاجتماعات، والمؤتمرات، وورش العمل، ألقت الضوء على تلك الأمور، شملت ما يلي:

● اجتماع رفيع المستوى مع هيئات الإشراف على التأمين في الدول العربية، تركزت النقاشات خلاله حول موضوع "تداعيات تغيرات المناخ على صناعة التأمين في المنطقة العربية: استراتيجيات التكيف والتخفيف": ناقش الاجتماع عدد من الموضوعات الهامة، منها: "متطلبات تعزيز مرونة صناعة التأمين لمواجهة تغيرات المناخ في المنطقة العربية"، و"نحو صناعة تأمين مستدامة من خلال إدارة مخاطر تغيرات المناخ بفاعلية"، و"استراتيجيات مبتكرة لإدارة مخاطر المناخ في قطاع التأمين"، و"الاستفادة من التقنيات الحديثة والابتكار لمعالجة تغيرات المناخ في صناعة التأمين"، إلى جانب موضوع "دور هيئات الإشراف على التأمين في تعزيز مواجهة تحديات تغيرات المناخ".

● ورشة رفيعة المستوى حول "دور البنوك المركزية في مواجهة التغيرات المناخية"، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وبمشاركة مجلس الاستقرار المالي وعدد من البنوك المركزية العالمية. شارك في الورشة أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

● ورشة عمل رفيعة المستوى تحت عنوان "قضايا تمويل المناخ لدعم الانتقال المستدام"، بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، في إطار الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية. تناولت الورشة مناقشة مخاطر تغيرات المناخ، وما يتطلبه ذلك من وجود نهج شامل للحكومات والاقتصادات.

● مؤتمر حول "دعم الانتقال للاقتصاد الدائري للكربون لتحقيق التنمية المستدامة"، ناقش عدداً من الموضوعات، منها: "أمن الطاقة والتنمية

● ورشة عمل حول "متطلبات الاستعداد والتعامل مع مخرجات التقييم المتبادل"، تم خلالها مناقشة عدد من الموضوعات الهامة، منها: "متطلبات الاستعداد لعملية التقييم المتبادل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، و"التعامل مع مخرجات عمليات التقييم المتبادل بفاعلية". كما جرى استعراض تجارب عملية لعدد من الدول العربية التي خضعت لعملية التقييم المتبادل، والدروس المستفادة من هذه التجارب.

● ورشة عمل حول "التطبيق الفعال لأطر ومعايير الخدمات المصرفية والمالية المفتوحة"، ناقشت عدداً من القضايا والموضوعات الهامة، مثل: دوافع السوق والاعتبارات الرئيسية لبنى الخدمات المصرفية المفتوحة، والركائز الرئيسية لنجاح تطبيق منظومة الخدمات المصرفية والمالية المفتوحة، من حيث كيفية تصميم نهج ومعايير تركز على المستهلكين الماليين، وتحديد الجوانب الفنية والتقنية لكامل المنظومة، وخصوصاً على صعيد مشاركة البيانات. كما جرى خلال الورشة استعراض المخاطر المرتبطة بالخدمات المصرفية والمالية المفتوحة، وطرق تحديدها والتخفيف منها، إضافة إلى مناقشة أطر حوكمة منظومة التمويل المفتوح، واستعراض عدد من التجارب الدولية لنماذج الحوكمة، وإلقاء الضوء على نماذج الدول الرائدة في تنظيم وتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة، كحالات عملية.

● مؤتمر رفيع المستوى حول "تعزيز نفاذ الفئات محدودة الدخل لخدمات التمويل العقاري: السياسات والتحديات"، تم تنظيمه بالتعاون مع البنك المركزي التونسي. ناقش المؤتمر عدد من القضايا الهامة، منها: المستجندات العالمية في قطاع الإسكان في إطار جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخيارات سياسات الإصلاح لدعم الطلب والعرض للإسكان الميسور. كما تم التطرق إلى متطلبات تطوير أسواق للإيجار السكني ميسور التكلفة، وجوانب تعزيز الإطار المؤسسي والرقابي لأدوات وأسواق الرهونات العقارية، وإصلاحات أسواق المال لدعم فرص التمويل العقاري، إضافة إلى قضايا الاستدامة البيئية في السكن الميسور، وتحديات الوصول للتمويل والخدمات المالية للفئات محدودة الدخل، ودور مؤسسات القطاع الخاص في دعم الإسكان الميسور.

❖ اجتماعات، ومؤتمرات، وورش عمل، ركزت على تداعيات تغيرات المناخ على القطاع المالي

مبادرة المشاورات العميقة بين البنك الدولي ومؤسسات مجموعة التنسيق العربية.

ب - تنظيم والمشاركة في مؤتمرات وفعاليات إقليمية ودولية، بما تضمن:

- تنظيم منتدى "عمليات الصرف الأجنبي للبنوك المركزية عبر الحدود" لعام 2023، الذي تناول عدد من الموضوعات، منها الاتجاهات الراهنة في أعمال وخدمات الإيداع للبنوك المركزية العالمية، وعمليات الدفع عبر الحدود للبنوك المركزية، والعقوبات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقضايا الامتثال. كما ناقش المنتدى موضوعات الانتقال للمدفوعات الرقمية في المنطقة العربية، والأمن السيبراني والمدفوعات الرسمية عبر الحدود. كما تضمنت المناقشات تطبيق معيار (ISO 20022) في التحويلات، والاستجابة لحوادث العملاء والتدابير الاحترازية، وتوظيف خدمات المدفوعات عبر الحدود لدعم التكامل الاقتصادي والاندماج المالي: منصة "بني" للمدفوعات"، إضافة إلى إطار عمل المنظومة الأوروبية على مستوى خدمات إدارة الاحتياطيات (ERMS).

- تنظيم ورشة عمل رفيعة المستوى حول "اتجاهات أعمال المصارف المركزية: قضايا الحوكمة، وإدارة المخاطر، والشفافية"، ناقشت عدد من القضايا الهامة، منها: التحديات الراهنة في أعمال المصارف المركزية، ومتطلبات تقوية الحوكمة وتحسين إدارة المخاطر في ضوء تزايد التحول الرقمي والتهديدات الإلكترونية. كما جرى التطرق إلى محددات الشفافية في سياسات وعمليات المصارف المركزية لتعزيز المساءلة والتواصل، إستناداً إلى إطار الشفافية الجديد الصادر عن صندوق النقد الدولي.

- تنظيم جلسة حوارية حول الضرائب الدولية، بالتعاون مع وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب المشاركة في ندوة مغلقة حول تداعيات تغيرات المناخ، ذلك على هامش مشاركة الصندوق في اجتماعات القمة العالمية للحكومات.

- المشاركة في المؤتمر الدولي السابع لشركات وبرامج الضمان بمنطقة الشرق الأوسط

المستدامة"، و"الإطار العام للاقتصاد الدائري للكربون"، و"الأبعاد المالية والاقتصادية والبيئية للاقتصاد الدائري للكربون"، و"دور التقنيات الحديثة في الانتقال للاقتصاد الدائري"، إلى جانب استعراض عدد من التجارب العربية والدولية في مجال الاقتصاد الدائري للكربون.

• ورشة عمل رفيعة المستوى حول "التحول نحو الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية"، تناولت فرص وسبل التحول إلى اقتصاد دائري ومستدام في المنطقة العربية، فضلاً عن استعراض أفضل التجارب والممارسات الوطنية والدولية، والتعرف على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد الدائري، وأهم الحلول المحتملة لتجاوز تلك التحديات.

❖ الاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات التي شارك فيها الصندوق لتعزيز أطر التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية:

في إطار حرصه على توطيد علاقته مع المنظمات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية، أنجز الصندوق خلال عام 2023 ما يلي:

أ - المشاركة في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين:

شارك الصندوق في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، إلى جانب المشاركة في اجتماع محافظي المجموعة العربية مع كل من رئيس مجموعة البنك الدولي، والمدير العام لصندوق النقد الدولي، إضافة إلى المشاركة في اجتماع رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق مع البنك الدولي. كما شارك الصندوق في الاجتماع الوزاري لمجموعة الأربع والعشرين (G-24)، والاجتماع الوزاري للجنة التنمية الدولية. كذلك، شارك الصندوق في اجتماع محافظي المصارف المركزية لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا. كما شارك الصندوق على هامش هذه الاجتماعات في الاجتماع الدوري السابع على مستوى رؤساء الترتيبات المالية الإقليمية وصندوق النقد الدولي.

في إطار الشراكة مع البنك الدولي، حدّث الصندوق وثيقة المشاورات العميقة على صعيد تطوير القطاع المالي، التي تناولت الأنشطة والمبادرات المشتركة بين المؤسسات في إطار

كما يتولى الصندوق مهام الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب.

تضمنت أنشطة الأمانة الفنية للمجلس خلال عام 2023، تنظيم اجتماعات وإعداد الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إضافة لنقل مرثيات السلطات الإشرافية وأعضاء اللجان في المؤتمرات، واجتماعات اللجان الدولية ذات العلاقة، بما يساهم في عكس مرثيات الدول العربية في صياغة المبادئ والإرشادات الدولية، وتبادل الأفكار والتجارب.

❖ أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم:

- تنظيم اجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: هدف الاجتماع للإعداد لاجتماع الدورة السابعة والأربعين للمجلس. تم خلال الاجتماع مناقشة تقرير أمانة المجلس، واستعراض تقارير عن أعمال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، فضلاً عن مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا الهامة الراهنة.
- تنظيم اجتماع الدورة السابعة والأربعين للمجلس، حيث تركزت النقاشات حول أربع موضوعات رئيسية، هي:

1. فاعلية السياسة النقدية في مواجهة التضخم الناشئ عن اختلالات العرض.
2. التوازن بين تعزيز رقمنة الخدمات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي.
3. الاستقلالية وتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة في أعمال المصارف المركزية.
4. أولويات مجموعة العمل المالي (فاتف) وتحديات تطبيق معايير المجموعة في المنطقة العربية.

- تنظيم اجتماع رفيع المستوى لنواب محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ناقش منظومة إدارة الأزمات المالية والاقتصادية، ومدى الحاجة للمراجعة والتحديث. تم في الاجتماع مناقشة عدد من القضايا والمواضيع الهامة، مثل الدروس المستفادة من التداعيات التي حصلت في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتطوير أدوات الإنذار المبكر وإدارة المخاطر لدى المصارف المركزية، ومدى الحاجة إلى مراجعة وتحديث منظومة الأزمات المصرفية في ضوء المخاطر المستجدة، وحوكمة الاستقرار المالي وسبل تعزيز الشفافية وسياسات التواصل للمصارف

وشمال أفريقيا، حول: "مؤسسات الضمان، عقود من النشاط: الواقع والرهونات"، المنعقد في الجمهورية التونسية.

- المشاركة في ورشة عمل حول "تعزيز الشمول المالي من خلال البنية التحتية الرقمية: تبادل المعرفة والتجارب للاقتصادات الناشئة في جنوب الكرة الأرضية"، ذلك في إطار الاجتماع الثاني للشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) على هامش اجتماعات مجموعة العشرين.

- المشاركة في أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)، والمؤتمر المصرفي العربي لعام 2023 حول الأفق الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي السعودي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

- المشاركة في اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول "استخدام التقنيات المبتكرة في الإشراف على القطاع المالي"، والاجتماع الأول للمجموعة التشاورية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلى جانب المشاركة في فعاليات أسبوع المدفوعات العالمي.

أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، وأمانة مجلس وزراء المالية العرب

يتولى صندوق النقد العربي أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، كاللجنة العربية للرقابة المصرفية، واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة، وشبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية.

في المدفوعات عبر الحدود"، و"أنظمة الدفع الفوري وتطبيقاتها ونظام منصة "بنى" للدفع الفوري"، و"العملات الرقمية للمصارف المركزية ودورها في تعزيز الشمول المالي"، و"تداعيات ترتيبات العملات المستقرة والعملات الرقمية في نظم الدفع عبر الحدود والإشراف عليها"، و"الإشراف على مدفوعات التجزئة والدور المتنامي للبنوك المركزية"، و"تعزيز تبني نموذج "الدفع مقابل الدفع"، و"مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية المخصصة لتقييم أنظمة الإيداع المركزي للأوراق المالية ومرونة الأطراف المقابلة المركزية"، و"الاتجاهات الحديثة على صعيد الهوية الرقمية وإجراءات "اعرف عميلك الإلكترونية"، و"استخدام تطبيقات البلوكتشين في عمليات الدفع"، و"مخاطر وفرص شركات التقنيات المالية الضخمة في تقديم الخدمات المالية في المنطقة العربية".

كذلك، جرى خلال الاجتماعين إحاطة أعضاء اللجنة بتطورات أعمال مجموعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية.

■ اجتماعات اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية:

نظم الصندوق في عام 2023 اجتماعين للجنة، تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، أهمها: "مؤشرات أداء شركات المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني" و"البيانات البديلة المنظمة وغير المنظمة لتطوير عمل شركات المعلومات الائتمانية" و"مجالات التعاون بين شركات المعلومات الائتمانية والشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية الحديثة".

كذلك، ناقشت اللجنة عدة موضوعات، من أهمها: "دور شركات المعلومات الائتمانية في تسجيل المشتقات المالية"، و"توفير منصة معلومات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، و"كيفية استفادة القطاع المالي غير المصرفي من المعلومات الائتمانية"، و"استخدام التقنيات المالية الحديثة والمنصات الإلكترونية لتبادل المعلومات الائتمانية وتعزيز الوصول إلى الائتمان"، و"صناعة المعلومات الائتمانية في ظل التقنيات المالية الحديثة"، و"الإطار القانوني للاستعلام الائتماني ودور البنوك المركزية في منح التراخيص والرقابة"، و"خدمات المعلومات الائتمانية والاستدامة"، إلى جانب موضوع "دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي"

المركزية مع الجمهور خلال الأوقات الطبيعية وفترات الأزمات، وتفاعل السياسات الاقتصادية والسياسة الاحترازية الكلية وأثر ذلك على القطاع المصرفي، إلى جانب دور منظومة ضمان الودائع خلال الأوقات الطبيعية والأزمات المصرفية.

❖ أنشطة الأمانة بإطار تنظيم اجتماعات اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

■ اجتماعات اللجنة العربية للرقابة المصرفية:

نظم الصندوق ثلاثة اجتماعات للجنة، تم فيها مناقشة عدد من المواضيع، أبرزها: "ترخيص البنوك الرقمية: التجارب والدروس المستفادة - تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة" و"الأطر التنظيمية لمخاطر تغيرات المناخ والتمويل الأخضر" و"كيفية تأثير جائحة كورونا في إبراز الحاجة لمراجعة وتحديث التشريعات الرقابية والمصرفية - تجربة البنك المركزي المصري".

كذلك، تم خلال الاجتماعات التطرق إلى آخر التطورات التشريعية والرقابية في الدول العربية، فضلاً عن مناقشة موضوعات أخرى، من أبرزها "تقييم مدى كفاية عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر (SREP)"، و"جودة الأصول في البنوك وأثر جائحة كورونا"، و"الرقابة المبنية على المخاطر"، و"الرقابة والإشراف على شركات التقنيات المالية الحديثة"، و"الاحتيالات المالي ودور البنوك المركزية في حماية العملاء"، إلى جانب "تطبيق بطاقة الأداء للمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة للمصارف".

■ اجتماعات اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية:

نظم الصندوق اجتماعين للجنة، تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع أبرزها: "الاتجاهات الحديثة في مجال استخدام البيانات الكبيرة، وتطبيقات البلوكتشين في عمليات الدفع والتسوية" و"إعادة التفكير في دور البنوك المركزية على صعيد تطوير نظم الدفع" و"الإشراف على مدفوعات التجزئة والدور المتنامي للبنوك المركزية".

إضافة لما تقدم، ناقشت اللجنة مواضيع أخرى من أبرزها: "الاتجاهات الحديثة في مجال نظم الدفع عبر الحدود في إطار أعمال مجموعة العشرين"، و"آليات تبادل السيولة بين المصارف المركزية"

المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي - تجربة مصرف لبنان".

كذلك، جرى مناقشة عدد من الموضوعات، منها "تعزيز المسؤولية المجتمعية والبيئية وتطبيق متطلبات التمويل المستدام"، و"تعزيز الإطار التنظيمي لدعم التمويل الأصغر"، و"دور أجهزة ضمان القروض في تعزيز الشمول المالي"، و"آفاق الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والأثر على الشمول المالي في المنطقة العربية"، و"متطلبات مواجهة تغيرات المناخ وحماية المستهلك"، و"تعزيز رقمنة الخدمات البنكية والابتكارات في القطاع المالي"، و"إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأثيرها على الشمول المالي"، و"رفع مستوى الثقافة المالية في الدول العربية"، و"أهمية خدمات التأمين الأصغر للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة".

من جانب آخر، تم التطرق خلال الاجتماع الثاني للفريق إلى تحضيرات الدول العربية المتعلقة بأنشطة وفعاليات اليوم العربي للشمول المالي في عام 2023، وخطة عمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية لعام 2023.

اجتماعات مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة:

نظم الصندوق اجتماعين للمجموعة، لمناقشة عدد من المواضيع، أبرزها: "التقنيات المالية الحديثة لتمويل الأنشطة المتوافقة مع المعايير البيئية والإستدامة" و "وثيقة إرشادية حول إستراتيجيات الخدمات المصرفية والمالية المفتوحة: نهج قصصيلي" و "دليل إرشادي حول تنظيم نماذج (إشتري الآن ودفع لاحقاً) في الدول العربية".

كذلك، ناقشت المجموعة مواضيع: "مستقبل النظام المالي في ظل التقنيات المالية الحديثة"، و"تطبيقات الميتافيرس في القطاع المالي"، و"الأطر التنظيمية والإشرافية للأصول المالية المشفرة والمخاطر المُصاحبة"، و"العملات الرقمية للبنوك المركزية والنظام النقدي"، إضافة إلى موضوعات: "الخدمات المالية والمصرفية المفتوحة، البيانات المفتوحة، وحوكمة البيانات". كما تضمنت المناقشات خلال اجتماعي الفريق، مواضيع: "البنوك الرقمية والبنوك الحديثة عن بُعد"، و"النظام المالي اللامركزي والأطر

تطبيقات التعلم الآلي في التصنيف الائتماني، والبيانات البديلة والتصنيف الائتماني السلوكي".

اجتماعات فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية:

نظم الصندوق اجتماعين للفريق، حيث جرى مناقشة عدد من المواضيع أبرزها: "منظومة ضمان الودائع في الدول العربية: الأدوار والأهداف" و"خارطة المخاطر النظامية - تجربة بنك المغرب" و"مؤشر الاستقرار المالي المركب القائم على التصنيف - تجربة البنك المركزي العُماني".

كما جرى خلال الاجتماعين مناقشة مواضيع: "الدروس المستفادة من أزمة جائحة كورونا"، و"متطلبات تصميم أنظمة الإنذار المبكر لدى القطاع المصرفي"، و"أثر تغيرات المناخ على الاستقرار المالي"، و"طرق تطبيق المبادئ الإرشادية الصادرة عن صندوق النقد العربي"، و"تداعيات العملات الرقمية على الاستقرار المالي"، و"تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية في ضوء التطورات العالمية الراهنة"، و"منظومة إدارة الأزمات المصرفية وخطط التعافي"، و"استخدامات البيانات الضخمة"، و"التقنيات الرقابية والتنظيمية من منظور الاستقرار المالي"، و"الأثر المتوقع لنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد رفع تدابير الدعم المتخذة من البنوك المركزية".

كذلك تم خلال الاجتماعين مناقشة عدد من أوراق العمل، منها "أثر ارتفاع مديونية الحكومة على الاستقرار المالي"، و"تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة في دولة فلسطين"، إلى جانب "تداعيات التطورات العالمية الراهنة ومخاطر الضغوط التضخمية على الاستقرار المالي في الدول العربية".

اجتماعات فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

نظم الصندوق اجتماعين للفريق، حيث جرى مناقشة عدد من المواضيع، أبرزها: "منهجية تحديد الشركات الأكثر تأثيراً على المستهلك المالي - تجربة البنك المركزي الأردني" و"التمويل الأخضر- تجربة مصرف لبنان" و"دعم

التمويل المستدام السيادية"، و"استدامة الديون لمواجهة التعرض للصدمات"، و"الإصلاحات العالمية لضرائب الشركات: خارطة التنفيذ والانعكاسات على الدول العربية"، و"دور السياسة المالية في تعزيز الأمن الغذائي"، و"دعم الانتقال للاقتصاد الدائري للكربون"، و"آخر التطورات في أنشطة مجموعة العشرين".

التنظيمية المرتقبة"، و"التمويل المُضمن"، و"توازن أدوات التقنيات المالية الحديثة الخضراء"، و"استراتيجيات التمويل المفتوح"، و"الأطر التنظيمية لتشجيع الابتكارات المالية".

- اجتماعات شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية:

- **الاجتماع الثامن لوكلاء وزارات المالية للدول العربية:** تم مناقشة عدد من الموضوعات، من أهمها: ورقة عمل حول "تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية في الدول العربية" المقدمة من صندوق النقد الدولي، وورقة عمل حول "قضايا تحسين أداء المؤسسات والشركات الحكومية" المقدمة من البنك الدولي، إضافةً إلى الدليل الإرشادي حول "أدوات التمويل المستدام السيادية" والدراسة حول "استدامة الديون لمواجهة التعرض للصدمات" اللذان أعدهما صندوق النقد العربي.

نظم الصندوق اجتماعين للشبكة، جرى خلالهما مناقشة عدد من المواضيع الهامة، منها: "الإستراتيجيات والأطر الوطنية لتغيرات المناخ والتمويل الأخضر والمستدام"، و"إدارة مخاطر تغيرات المناخ: الطرق وقضايا التقييم والإفصاح"، و"تمويل الاستثمارات المعنية بتغيرات المناخ"، و"تطوير وتصنيف أدوات التمويل الأخضر والمستدام في ظل التقنيات المالية الحديثة الخضراء"، و"تداول الكربون وآليات التسعير"، و"تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة وتداعياتها على أسواق رأس المال".

❖ اجتماعات في إطار أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب:

كما ناقش الاجتماع في إطار بند تبادل الخبرات، تجارب الدول العربية في القضايا المتعلقة بموضوعات: "دور السياسة المالية في تعزيز الأمن الغذائي" و"دعم الانتقال للاقتصاد الدائري للكربون"، إضافةً لذلك، ناقش الاجتماع موضوع "الإصلاحات العالمية لضرائب الشركات: خارطة التنفيذ والانعكاسات على الدول العربية"، من خلال عرض قدمته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

تضمنت إنجازات الصندوق خلال عام 2023، في إطار مهامه كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، تنظيم اجتماعات المجلس والوكلاء، وإنجاز الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس. من جانب آخر، أرسل الصندوق الرسالتين السنويتين لمجلس وزراء المالية العرب إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، في إطار ترتيبات الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد والبنك الدوليين. تناولت الخطابات احتياجات ومتطلبات الدول العربية من هاتين المؤسستين، استناداً إلى القضايا التي سبق التقاها حولها في اجتماع الدورة الاعتيادية الرابعة عشر للمجلس، ومقترحات أصحاب المعالي الوزراء التي تسلمها الصندوق بشأن هذه القضايا.

- **ورشة العمل الثالثة حول "تحسين كفاءة إدارة الدين العام في الدول العربية":** ناقشت الورشة آفاق الديون السيادية وتشريعات إدارة الدين العام، حيث جرى التطرق إلى تشريعات الدين العام والإطار القانوني لإدارة الدين العام، ومخاطر الدين العام على المالية العامة والتفاعل مع السياسة النقدية، إلى جانب موضوع المفاضلات التي تواجه مديري الدين في إصدار الأدوات المرتبطة بالاستدامة.

شملت الاجتماعات وورش العمل والمنتديات التي نظمها الصندوق ضمن أنشطته في إطار الأمانة الفنية للمجلس، ما يلي:

- **المنتدى الإقليمي للضرائب في الدول العربية:** نظم الصندوق المنتدى الإقليمي الخامس للضرائب في الدول العربية تحت عنوان "الإصلاح الضريبي في المنطقة العربية: الفرص والتحديات"، حيث تم مناقشة فرص إصلاح السياسات والإدارة الضريبية في الدول العربية في ظل التحديات والمخاطر التي تُحيط بالاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية، كانعكاس للتطورات الدولية الراهنة وآثار جائحة كورونا وتداعيات ذلك على الأوضاع المالية.

- **اجتماع الدورة الاعتيادية الرابعة عشرة لمجلس وزراء المالية العرب:** ركز جدول الأعمال على مناقشة موضوعات حول: "تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية في الدول العربية"، و"قضايا تحسين أداء المؤسسات والشركات الحكومية"، و"أدوات

النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمار الأجنبي، ورفع القدرة التنافسية العالمية للمنطقة العربية.

كذلك، تناولت الورشة دور المؤسسات الإقليمية والدولية في توفير المشورة والدعم لنجاح جهود إصلاح وتطوير الشركات المملوكة من الحكومة في الدول العربية، بالاستفادة من التجارب الناجحة والدروس المستفادة منها، وتعزيز فرص تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية.

أنشطة الصندوق في إطار المبادرات

❖ أنشطة الصندوق في إطار مبادرة الإحصاءات العربية "عربسات":

إدراكاً من الصندوق لأهمية توفير الإحصاءات الشاملة والموثوقة عن الاقتصادات العربية، فقد حظى هذا النشاط بأولوية هامة ضمن اهتمامات الصندوق، لدوره في تعزيز العمل في المجالات الاقتصادية والمالية للدول العربية. في ضوء ذلك، تمثلت أنشطة الصندوق بإطار المبادرة خلال عام 2023 فيما يلي:

- تقديم الدعم والمعونة والمشورة الفنية للدول العربية بإطار المبادرة، من أجل تعزيز بناء القدرات في الهياكل الإحصائية، وتوفير الإحصاءات الموثوقة والشاملة وفقاً لأحدث الأدلة والمنهجيات الإحصائية. بهذا الصدد، تمثلت بعثات المعونة الفنية للصندوق خلال عام 2023، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في: بعثة للمشورة الفنية إلى السودان حول إحصاءات مالية الحكومة، وبعثة فنية إلى الأردن حول الإحصاءات النقدية والمالية.

- تنظيم الاجتماع العاشر للمبادرة، في مدينة أبوظبي بحضور أكثر من 80 مشاركاً من المراكز الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول العربية، وعدد من الخبراء الدوليين والإقليميين في المجالات الإحصائية.

تناول الاجتماع العديد من المواضيع الإحصائية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية، بما يتوافق مع أهداف المبادرة، شملت: الإحصاءات البيئية والاقتصاد الأخضر، وإحصاءات الزراعة

ركز المنتدى على الإصلاح الضريبي كأساس للانطلاق نحو تعبئة الموارد المالية المستدامة وتعزيز الاستدامة المالية، وتخفيف آثار التداعيات الاقتصادية الحالية، ودعم النمو الشامل والمستدام. في هذا الصدد، تمحور النقاش حول التطورات الاقتصادية الإقليمية ومحركات السياسة المالية، وإصلاحات الضرائب غير المباشرة، وتطورات الإصلاحات الضريبية الدولية على صعيد نظم ضريبة الدخل على الشركات في الدول العربية، إضافة إلى كيفية الاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير الإدارة الضريبية.

- المنتدى السابع للمالية العامة: ناقش المنتدى قضايا السياسة المالية وآفاق التطورات الاقتصادية والمالية، بهدف تبادل الخبرات والوقوف على التحديات التي تواجه صناعات السياسات الاقتصادية، فيما يتعلق بقضايا السياسة المالية وتأثيرها على المنطقة العربية في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا وفي ظل التطورات الدولية الراهنة.

كذلك، تناول النقاش تدابير السياسة المالية لمواجهة التحديات والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية ولتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مع تبادل الخبرات في المنطقة العربية وفي جميع أنحاء العالم. كما تطرق المنتدى إلى إدارة مخاطر المالية العامة والتحديات التي تواجهها الدول العربية، إضافة إلى سبل تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، مع التركيز على الإجراءات والسياسات اللازمة لتضمين القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي.

- ورشة عمل حول "تحسين أداء الشركات المملوكة للحكومة في الدول العربية: تبني إطار عمل لتحديد وتشجيع الإصلاحات"، ناقشت عدد من الموضوعات، أبرزها إطار عمل الشركات المملوكة للحكومة في المنطقة العربية المقترح من البنك الدولي في سياق إصلاح هذه الشركات وآليات التنفيذ الخاصة بكل دولة، وأهم الإصلاحات للشركات المملوكة للحكومة في المنطقة العربية.

كما ناقشت الورشة أفضل الممارسات للشركات المملوكة للحكومة في المنطقة العربية، وتشمل حوكمة الشركات، والالتزام بمعايير الشفافية، واعتماد استراتيجيات الأعمال المستدامة، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدفع الكفاءة والابتكار، بهدف تعزيز

خلال عام 2023، بعثة مشورة فنية مشتركة مع البنك الدولي لدعم جهود السلطات الجزائرية في رقمنة المدفوعات المالية وتطبيقات الهوية الرقمية، ودعم التحول المالي الرقمي للمؤسسات المصرفية، قامت البعثة بإعداد تقييم للأوضاع الراهنة وتقديم خطة تفصيلية للإصلاحات المطلوبة. بهذا الصدد، ركزت أعمال البعثة على تقييم وضع المدفوعات الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية الرقمية في الجزائر، ووضع التوصيات وخطة العمل الملائمة.

أنشطة دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً لدعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وتعزيز مقومات الاستقرار المالي في الدول العربية، وتوفير فرص تبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة بشأن سبل مواجهة التطورات والتحديات التي أملتتها جائحة كوفيد-19 والتطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي على القطاع المالي، إلى جانب متطلبات مرحلة التعافي والعودة مجدداً إلى المسارات الاعتيادية للنمو الاقتصادي. بهذا الصدد، كُفّ الصندوق مشاوراته مع صانعي السياسات في الدول الأعضاء، خلال عام 2023، فضلاً عن إصدار عدد من الأدلة والأطر الإرشادية، والأوراق المرجعية التي تُعني بالسياسات والأدوات المتعلقة بقضايا التمويل المستدام، والاستقرار المالي، ودعم التحول المالي الرقمي في الدول العربية في هذه المرحلة، إلى جانب مواصلة إصدار أوراق بحثية ودراسات تناولت مختلف محاور القطاع المالي.

تضمنت جهود الصندوق خلال عام 2023، في مجال تطوير القطاع المالي والمصرفي، إصدار مبادئ وأدلة إرشادية، بالتعاون والتشاور مع السلطات الإشرافية، وغيرها من السلطات المعنية في الدول العربية، هدفت لتوفير الدعم والمعونة، والمشورة الفنية في مرحلة التعافي، وتعزيز قدرة القطاع المالي والمصرفي على مواجهة تداعيات الأزمات، فضلاً عن دعم التحول المالي الرقمي، وتشجيع الابتكارات المالية في الدول العربية.

اشتملت المبادئ والأدلة الإرشادية التي أصدرها الصندوق خلال عام 2023 بغرض دعم جهود الدول العربية في مجال تطوير القطاع المالي على ما يلي:

والغذاء، واتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي، وإحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات التجارة الإلكترونية، وإحصاءات الاستقرار المالي، ومؤشرات رأس المال البشري، والأدلة والمنهجيات الإحصائية المطبقة في الدول العربية.

❖ أنشطة الصندوق بإطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية:

شملت أنشطة الصندوق، خلال عام 2023، الرامية إلى تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بإطار المبادرة المشار إليها، تنظيم عدد من الفعاليات، ارتكزت على المحاور الرئيسية للمبادرة، المتمثلة في مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية، وتعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي، وبناء القدرات، وتعزيز ونشر المعرفة المالية والمصرفية.

فيما يلي أهم الأنشطة التي تضمنتها جهود الصندوق بإطار المبادرة:

- تنظيم فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لعام 2023، الذي يوافق السابع والعشرين من أبريل في كل عام، تحت شعار " تعزيز الشمول المالي لدعم جهود مواجهة تداعيات تغيرات المناخ"، حيث تم نشر وتوزيع البيان الصادر عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية، إضافة إلى عقد مؤتمر صحفي بهذه المناسبة، تم فيه تقديم عدة عروض حول: "أنشطة الصندوق على صعيد الشمول المالي"، و" التقنيات المالية الحديثة وتطبيقات التمويل المستدام"، و"الشمول المالي كنهج لمعالجة تغيرات المناخ: الفرص والتحديات".

- تقديم الدعم الفني للبنك المركزي العراقي على صعيد متابعة بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق، وتنفيذ خطة العمل التي قدمها الصندوق للجانب العراقي بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المبادرة.

❖ أنشطة الصندوق في إطار مبادرة تطوير نظم المدفوعات الرقمية:

تعني المبادرة بقضايا تطوير الإطار الإشرافي والتنظيمي للخدمات المالية الرقمية. أوفد الصندوق

بالتحديات التي تواجه الإقتصادات العربية، إلى جانب تعزيز الشراكة مع المؤسسات الإقليمية والدولية.

تجدر الإشارة إلى أن المعهد قد واصل تنفيذ جزء كبير من نشاطه التدريبي عن بُعد خلال عام 2023، اعتماداً على منصة التدريب الإلكترونية مودل، حيث أصبح هذا النمط من التدريب خياراً استراتيجياً ضمن توجه الصندوق، ويتم تنفيذه بما يتماشى مع المواصفات وأفضل الممارسات العالمية، ويلبي احتياجات التدريب الراهنة والمستقبلية.

في ضوء ما سبق، شهد عام 2023 تنظيم 74 دورة تدريبية، تناولت موضوعات تواكب تطلعات الدول الأعضاء وتلبي احتياجاتهم، مع التركيز على ورش العمل التطبيقية والحالات الدراسية. بلغ عدد المشاركين من الكوادر العربية في البرامج التدريبية التي عقدت خلال العام المذكور 2,248 متدرباً، مقارنة بعدد 1,850 مشاركاً خلال عام 2022، (شكل رقم 4).

بهذا، يصل عدد المشاركين من الكوادر العربية الرسمية في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات التي نظمها المعهد خلال الفترة (988 1- 023 2)، إلى 17,808 مشارك، (ملحق رقم 4).

إضافة للدورات التدريبية التي قدمها الفنيون بالصندوق خلال عام 2023، وعددها 48 دورة، تعاون المعهد في تقديم 26 دورة تدريبية، مع مجموعة من المؤسسات الدولية والإقليمية، شملت 15 دورة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ودورتين مع البنك الإسلامي للتنمية، ودورة مع البنك المركزي الألماني، ودورتين مع بنك التسويات الدولية، ودورة مع البنك الدولي، ودورة مع جايا، ودورتين مع البنك الفرنسي، ودورة مع منظمة التجارة العالمية.

1. دليل استرشادي حول "تطبيق التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل III": الذي يهدف إلى تسليط الضوء على التعديلات التي تمت على متطلبات بازل III بما في ذلك الإطار الزمني لتطبيقها. تضمن الدليل إرشادات حول كيفية تطبيق آلية احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان، التي تشمل إطاراً معدلاً لكل من المنهجية المعيارية ومنهجية التقييم الداخلي، ذلك للوصول إلى أساليب قياس أكثر حساسية للمخاطر.

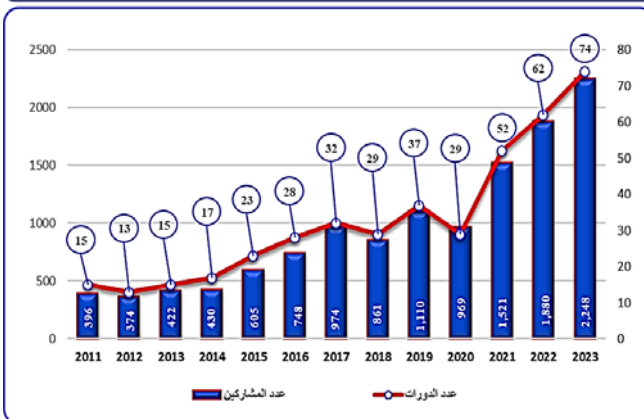
2. دليل إرشادي حول "أدوات التمويل السيادية المستدامة في المنطقة العربية". جاء إصدار الدليل في إطار مساعي الصندوق لتعزيز الوعي بمتطلبات تطوير برامج التمويل الأخضر والمستدام في المنطقة العربية، ودعم جهود الدول العربية في هذا الشأن. يهدف الدليل الإرشادي إلى تعزيز الوعي بالاستثمار في أدوات الدين السيادية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المرتبطة بتطوير الإصدارات السيادية في المنطقة العربية.

على صعيد آخر، واصل الصندوق في عام 2023 إصدار مؤشر الاستقرار المالي العربي، الذي يقيس مستوى الاستقرار المالي للدول العربية، ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث يساعد متخذي القرار وواضعي السياسات على التعرف على إمكانية ظهور أزمات مالية محتملة قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية واستباقية.

نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات

واصل معهد التدريب وبناء القدرات خلال عام 2023، أنشطته الرامية لتعزيز دور الصندوق كمركز تميز للمعرفة وبناء القدرات، من خلال تنمية وتعزيز بناء القدرات للكوادر العربية في القطاعات الإقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية، حيث يأتي نشاط تعزيز القدرات والتدريب ضمن أولويات استراتيجية الصندوق، ورؤيته 2040. بهذا الصدد يحرص المعهد على استدامة واستمرارية جهوده للارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي للبرامج التدريبية المقدمة، والتوسع في الأنشطة والبرامج التدريبية مع التركيز على المواضيع ذات العلاقة

شكل رقم (4) : تطور أعداد الدورات والمشاركين بأنشطة معهد التدريب وبناء القدرات خلال الفترة (2011 - 2023)



نشاط الصندوق في مجال الاستثمار

التحديات المرتبطة بسلاسل التوريد، مما سمح للبنوك المركزية بإبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة الرئيسية التي سادت خلال عام 2023.

شهد عام 2023، قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة الرسمية 4 مرات بمقدار إجمالي بلغ 100 نقطة أساس، لتصل إلى معدل يتراوح بين (5.25 - 5.5) في المائة، وهو أعلى مستوى منذ 22 عاماً. إضافة إلى ذلك، أعلن رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أنه يتوقع أن ينخفض مستوى التضخم خلال عام 2024 بوتيرة أسرع قليلاً من المتوقع.

كما رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرسمي 6 مرات في عام 2023، ليصل إلى 4.5 في المائة في نهاية العام، وهو الأعلى منذ 22 عاماً. علاوة على ذلك، أعلن رئيس البنك المركزي الأوروبي أن الجزء الأصعب فيما يتعلق بالسيطرة على التضخم قد انتهى على الأرجح وأنه سيتم تخفيض أسعار الفائدة خلال عام 2024 في حال الوصول على قناعة بإمكانية تحجيم التضخم عند مستوى 2 في المائة.

وفي المملكة المتحدة رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الرسمي 5 مرات في عام 2023، بمقدار إجمالي بلغ 175 نقطة أساس، ليصل إلى 5.25 في المائة في نهاية العام، وهو الأعلى منذ 15 عاماً، بسبب ارتفاع التضخم في المملكة المتحدة حتى بلغ نسبة 4 في المائة في شهر ديسمبر 2023. إضافة إلى ذلك، حذر محافظ بنك إنجلترا أنه من السابق لأوانه استنتاج أن التضخم يسير على مسار هبوطي ثابت وبالتالي فإن أسعار الفائدة يجب أن تظل مرتفعة لفترة زمنية ممتدة، تاركاً الخيار مفتوحاً للمزيد من رفع أسعار الفائدة إذا دعت الضرورة بذلك.

في اليابان، أبقى بنك اليابان على سعر الفائدة الصفري دون تغيير، واستمر في إجراءات التيسير الكمي ضمن برنامج شراء السندات، ولكنه أجرى تعديلاً على سياسة التحكم في منحنى العائد على السندات الحكومية (استحقاق عشر سنوات)، حيث سمح بتحديد معدل العائد بنطاق يبلغ 100 نقطة مئوية حول النسبة الصفريّة المستهدفة، مقارنة بـ 50 نقطة أساس سابقاً. وذكر محافظ بنك اليابان أن حالة عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية والتضخمية لا تزال موجودة، ولذلك فمن الصعب على بنك اليابان الخروج في الوقت الحالي من سياسته التيسيرية.

أما بالنسبة للصين، فقد أبقى بنك الشعب الصيني على سياسته التيسيرية على مدار عام 2023 بهدف دعم

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسية في الصندوق، بحكم الأهداف والمهام التي حددتها اتفاقية إنشائه، والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين، المتعلقة بوضع الإطار العام لسياسة الاستثمار المعمول بها في الصندوق. كما حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار، والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذها وإدارة الاستثمارات المختلفة وسبل التحوط ضد مخاطرها.

في هذا السياق، يتبع الصندوق سياسة استثمارية تركز على أربعة معايير رئيسية تتمثل في: تعزيز سبل حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتوفير السيولة، وحرية التحويل، وتحقيق أقصى عائد متاح على أساس أفق زمني سنوي، مع مراعاة الحد من المخاطر الاستثمارية ومعالجتها، لتبقى في الحدود المقبولة على المستوى الكلي.

يتضمن النشاط الاستثماري بالصندوق، بصورة أساسية، استثمار الموارد المالية الذاتية للصندوق والمكونة من رأس المال والاحتياطيات، وتوظيفها بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق، وسياسة الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى تحقيق عائد يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. كما يتضمن النشاط الاستثماري الاستثمار بالسندات العربية ضمن الحدود المقررة، بغرض تنمية وتطوير أسواق السندات العربية.

يشمل النشاط الاستثماري أيضاً تنفيذ عمليات من شأنها تعزيز أطر التعاون مع السلطات الرسمية، والمؤسسات المالية العربية، بما يتضمن تنفيذ عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف، واستثمارها وفقاً لسياسة الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى توفير خدمة إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

في هذا السياق، شهد عام 2023 انتعاشاً نسبياً في أداء الأسواق المالية حيث سجلت جميع فئات الأصول تقريباً باستثناء السلع الأساسية مكاسب قوية خلال عام 2023. من جانب آخر، توقع المستثمرون نهاية نهج سعر الفائدة المرتفع الذي اتبعه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، على خلفية الانخفاض في مستوى التضخم، ليس فقط في الولايات المتحدة، وإنما في كل من البلدان المتقدمة والنامية على خلفية انحسار

المصارف التجارية العربية والأجنبية، التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع، وتضمّ حالياً نحو 100 مصرفاً ومؤسسة مالية عربية وأجنبية، تم اختيارها وفقاً للقواعد المعمول بها في اختيار المصارف وحدود التعامل معها، والتي يتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين. تخضع البنوك المدرجة بالقائمة للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية.

أما فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية، فيستثمر الصندوق في أدوات ذات جودة عالية من حيث السيولة والتقييم الائتماني، ويحرص على تنوع المُصدّرين وانتشارهم الجغرافي الواسع.

تمّ استثمار نسبة 47.61 في المائة من محفظة السندات في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية، كما بلغت نسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة AA وأعلى حوالي 82.19 في المائة، ونسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة A حوالي 13 في المائة من قيمة محافظ السندات.

بالنسبة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية في الدول العربية، فقد بلغ 1,174 مليون د.ع.ح.، تُعادل نحو 4,736 مليون دولار أمريكي، يمثل حوالي 31.42 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2023، ويتضمن ما قيمته 832.9 مليون د.ع.ح.، تُعادل 3,360 مليون دولار أمريكي، مستثمرة في الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، ومبلغ 340.9 مليون د.ع.ح.، تُعادل 1,375 مليون دولار أمريكي، مُستثمرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف العربية، بما يشمل إصدارات حكومية بما مجموعه 165 مليون د.ع.ح.، تُعادل 665 مليون دولار أمريكي، تُمثل نسبة 48.4 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، في حين يمثل الرصيد المُتبقّي من المبالغ المستثمرة، والبالغ نسبته 51.6 في المائة، استثمارات في سندات صادرة عن المصارف العربية والشركات.

فيما يخص الاستثمار بالعملات العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 26 مليون د.ع.ح.، تُعادل 105 مليون دولار أمريكي، في نهاية عام 2023.

التعافي الاقتصادي الضعيف نسبياً في الصين بعد انتهاء الإجراءات الصارمة المتعلقة بمواجهة تداعيات جائحة كوفيد – 19. من جانب آخر، أثرت أزمة العقارات بشكل كبير على أنشطة البناء والاستثمار وانعكست سلباً على ثقة المستهلكين والشركات. وفي ظل أوضاع اقتصادية ضعيفة، من المتوقع أن تواجه الصين ضغوطات انكماشية خلال عام 2024، مما يضغط على صناع القرار لاتخاذ المزيد من الإجراءات التيسيرية لدعم النمو الاقتصادي.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق خلال عام 2023 في اتباع نهجه المحافظ بإعطاء أولوية لتوافر عنصر الأمان في استثماراته، حيث حرص، في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام، على الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع المراقبة المستمرة لأوضاع هذه المؤسسات. بهذا الصدد، ركزت منهجية الصندوق في إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية على المخاطر الرئيسية للاستثمارات، منها: مخاطر تركيز الاستثمارات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار صرف العملات، ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق، ومحفظة استثمار الأموال المستلمة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 3.735 مليار دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)، تعادل حوالي 15.07 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023.

أما استثمارات المحفظة، فتتكون بشكل رئيس من استثمارات في الودائع المصرفية، واستثمارات في السندات والأوراق المالية، واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية.

بلغت نسبة الودائع المصرفية في المحفظة الاستثمارية في نهاية عام 2023 حوالي 39.61 في المائة، في حين مثلت الاستثمارات في السندات والأوراق المالية نسبة 58.35 في المائة، وتمثل الاستثمارات في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة، والصناديق العقارية نسبة 2.04 في المائة.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة بالصندوق، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة، ومنها الودائع لدى

كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، إضافة إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة من احتياطاته لدعم النشاط وتعزيز الثقة. كذلك، تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح بها لهذا النشاط في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية إضافة إلى وضع أسس محافظه في إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتمتع الصندوق بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها والتي تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات. كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة، بحكم ملاءة الصندوق المالية، بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتسم بإدارة المخاطر بفاعلية.

في إطار تطبيقات مقررات بازل التي تبناها الصندوق بصورة اختيارية لإدارة مخاطر محفظة استثمار الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2023 نسبة 34.75 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى لمتطلبات بازل III المحددة بنسبة 13 في المائة.

كما بلغ مستوى تغطية السيولة القصيرة الأجل لمدة 30 يوماً نسبة 481 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة، والذي بدأ تنفيذه في مطلع العام 2019، وسجل معدل صافي التمويل نحو 1,096 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة.

كذلك، سجل معدل الرافعة المالية نسبة 9.33 في المائة، مقارنة مع نسبة 3 في المائة للحد الأدنى المطلوب. تعكس هذه المؤشرات متانة إدارة مخاطر نشاط الاستثمار، والاهتمام الذي يولييه الصندوق للأموال المودعة من دوله الأعضاء.

ساهمت هذه الميزات مجتمعة في نمو حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء، واستمرارها عند مستويات عالية نسبياً، حيث سجلت نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، ليصل حجم الودائع المقبولة، في نهاية عام 2023، إلى ما قيمته 2,953 مليون د.ع.ح، تُعادل 11,912 مليون دولار أمريكي، تم تلقيها من 15 دولة ومؤسسة مالية عربية. جدير بالذكر أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة، ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتحقيق معدلات أداء إيجابية ومستقرة على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على

بالنسبة للتقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن نحو 47.79 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني A وأعلى، أما النسبة المتبقية فتمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني يتراوح ما بين الفئتين BBB وB.

جدير بالذكر، أنه استجابة للرغبة التي أعرب عنها مجلس المحافظين، في اجتماعه السنوي لعام 2012، بدعم الصندوق لسوق السندات الحكومية العربية، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين عدّة قرارات تم بموجبها زيادة وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية، المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B.

بهذا الصدد، تم تخصيص جزء من موارد الصندوق الذاتية للاستثمار في السندات الحكومية العربية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB، بلغت قيمته 115 مليون د.ع.ح، (ما يعادل 463 مليون دولار أمريكي)، وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين الذي أتاح إضافة عدد من الدول العربية التي يمكن الاستثمار في سندات الحكومية.

يأتي قرار المجلس حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية ليعكس اهتمام الصندوق المتزايد في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق الاستثمار في إصدارات سندات الدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، ذلك ضمن جهود الصندوق المستمرة في تطوير وتنمية الأسواق المالية العربية ومنها سوق السندات، وعليه استمر الصندوق في دعم جهود هذا النشاط.

فيما يتعلق بنشاط قبول الودائع من الدول والمؤسسات المالية العربية، فيأتي في إطار اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين، التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً، وأرست عدّة قواعد من ضمنها، عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وتخصيص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط.

أصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال المودعة، منها القرار الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل بصورة اختيارية،

من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مُجمّع عن نشاط الحساب الموحّد. بهذا الصّدّد، يُبيّن المركز المالي للحساب الموحّد بأن رصيد صافي الموجودات قد بلغ نحو 46 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2023، بزيادة قدرها 7 مليون دولار أمريكي، مقارنة بالرصيد في نهاية عام 2022.

يُذكر أن عوائد الاستثمارات المتحققة لدى الحساب الموحّد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات في الحساب الموحّد. بلغ رصيد الاحتياطي الخاص نحو 11 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2023. أصبح بذلك يُغطي ما نسبته 25 في المائة تقريباً من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمة لأخرى. تجدر الإشارة إلى أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقر تستهدف الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه بقرارات منه لأغراض طارئة.

نشاط برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يبلغ رأس المال المصرح به للبرنامج مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة اسمية تبلغ 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد، يبلغ عدد المساهمين في رأس المال 50 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية.

يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدّر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية.

ترتكز آلية عمل البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تشمل بنوك ومؤسسات مالية وجهات رسمية تتم تسميتها من قبل السلطات النقدية في الدول العربية لذلك الغرض. كما يوفر البرنامج تسهيلات ائتمانية غير ممولة، مثل عمليات إصدار الضمانات أو تعهدات السداد الغير قابلة للإلغاء أو المساهمة مع بنوك أخرى في تحمل مخاطر سداد الوكالات الوطنية للبرنامج لالتزاماتهم المالية الناتجة عن عمليات تجارية مؤهلة.

كذلك، يوفر البرنامج تسهيلات ممولة بخلاف

الرغم من استمرار التحديات في الأسواق المالية العالمية بالآونة الأخيرة.

كما واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى الإشراف والمتابعة على الجزء المُدار من أطراف خارجية لمحافظة برنامج تمويل التجارة العربية.

إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة

بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 1056 في يوليو 1988، تمّ استحداث حساب موحّد خاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة من المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية، بغرض الصرف على موازاناتها المعتمدة. تُعدّ المنظمات العربية المتخصصة التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع الفنية للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والخبرة والنصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها التي تتصل بالمواطن العربي، ولها تأثير مباشر على مستوى معيشتة، وتوفير العيش الكريم له.

تتمثل المنظمات المعنية حالياً بالحساب الموحّد في:

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- منظمة العمل العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- المنظمة العربية للطيران المدني.
- المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضّح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء

حرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. في هذا الإطار، نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب الناشطين في القطاعات التالية: النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية ومستلزماتها، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية ومستلزماتها، والصناعات البتروكيمياوية، والأثاث، ومستلزمات البناء، والتشييد.

أنشطة منصة "بني" للمدفوعات

واصل الصندوق دعم جهود منصة "بني" للمدفوعات، الرامية لتطوير وتوسيع نطاق استفادة المصارف العربية من خدماتها المبتكرة. فيما يلي أهم الانجازات المحققة خلال عام 2023، بإطار محاور العمل التالية:

● تعزيز ربط البنوك العربية بالمنصة:

أسفرت جهود الصندوق لتعزيز مشاركة البنوك العربية في منصة بني للمدفوعات عن مباشرة 156 بنكاً إجراءات الاختبارات، واستكمال 112 بنكاً الجهوية التقنية، ووصول عدد البنوك التي أتمت الربط بالمنصة إلى 105 بنكاً. بهذا الخصوص، بلغ عدد البنوك التي تواصل الصندوق معها بشأن إتمام معاملاتهم من خلال المنصة 274 بنكاً، كما بلغ عدد البنوك التي وقعت اتفاقية الربط 120 بنكاً مع نهاية ديسمبر 2023.

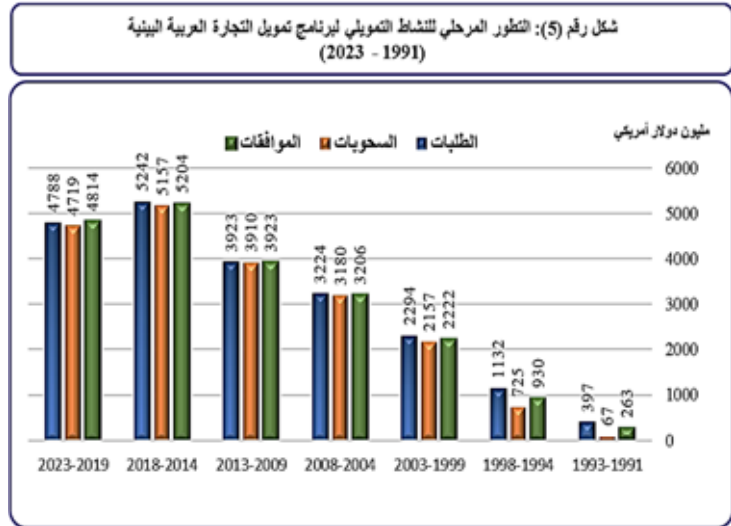
● تضمين العملات العربية والدولية، وتعزيز مشاركة البنوك المركزية:

مع نهاية عام 2023، تم ربط ثمانية بنوك مركزية عربية بمنصة بني للمدفوعات، كمشاركين مباشرين، هم: البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي التونسي، وبنك الجزائر، والبنك المركزي العراقي، والبنك المركزي المصري، وبنك المغرب، والبنك المركزي الليبي، والبنك المركزي اليمني، كما أن هناك مشاورات جارية

التسهيلات ضمن خطوط الائتمان من خلال عمليات السوق الثانوي بالتعاون مع مصارف ومؤسسات مالية إقليمية ودولية مثل عمليات خصم المستندات التجارية وتمويل قروض الاعتمادات المستندية. كما قام البرنامج مؤخراً بتفعيل خدمات التمويل المباشر والتي تتيح للبرنامج تمويل الشركات العربية بالتعاون مع الوكالات الوطنية للبرنامج. تساهم الوكالات الوطنية في توسيع نطاق نشاط البرنامج، حيث وصل عددها كما في نهاية ديسمبر 2023 إلى 216 وكالة وطنية منتشرة في 20 دولة عربية و5 دول أجنبية.

بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2023، حوالي 696.5 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة السحوبات خلال العام المذكور حوالي 672.3 مليون دولار أمريكي

بهذا، بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه نحو 21 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 27.8 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 20.6 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 19.9 مليار دولار أمريكي. يوضح الشكل رقم (5) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1991 وحتى نهاية ديسمبر 2023.



فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، يواصل البرنامج تطوير وتحديث قاعدة بيانات شبكة معلومات التجارة العربية وإتاحتها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث توفر الشبكة معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها من خلال الموقع الرسمي للبرنامج على الشبكة الإلكترونية (atfp.org.ae).

● بناء شراكات استراتيجية:

شهد عام 2023 البدء في تنفيذ مشروع الربط بين نظام الدفع الفوري لمنصة "بنى" للمدفوعات مع نظام الدفع الفوري في باكستان (RAAST)، بالتعاون مع بنك باكستان المركزي، وبتمويل من مؤسسة "بل وميلندا جيتس". كما شهدت مسارات الشراكات الإستراتيجية مع عدد من المؤسسات وأنظمة الدفع الدولية تقدماً في إطار مذكرات التفاهم الموقعة، إضافة إلى تقدم جهود الربط بين المنصة، ونظام (NPCI) في الهند، ونظام "بابس (PAPSS)" الأفريقي، ونظام (CIPS) في جمهورية الصين الشعبية. كذلك، واصلت المنصة خلال العام المذكور مساعيها في بناء شراكات إستراتيجية مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ومقدمي الخدمات المالية العالميين، بما يعزز من تطور الخدمات التي تقدمها المنصة وانتشارها واستجابتها لاحتياجات المؤسسات المالية والمصرفية.

● إطلاق خدمات جديدة على المنصة:

أطلقت منصة بنى للمدفوعات خلال عام 2023 خدمات نظام الدفع الفوري للبنوك، والذي يمثل قيمة مضافة، تعزز من خدمات المنصة. في هذا السياق، تم توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مع كل من شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي، وشركة "جوباك" في الأردن، وشركة "بينفت" البحرينية.

تهدف هذه المذكرات إلى الربط التوافقي بين منصة "بنى" للمدفوعات وشبكات المدفوعات اللحظية لدى هذه الشركات لتحقيق قابلية الوصول إلى خدمات الدفع المختلفة من خلال حلول ابتكارية لاستقبال وإرسال المدفوعات العابرة للحدود بشكل فوري على مدار (24) ساعة يومياً، وطوال أيام السنة، مع مراعاة أعلى معايير الامتثال العالمية.

من شأن التعاون الاستراتيجي، بين منصة بنى للمدفوعات وهذه الشركات، دعم العديد من الاستخدامات مثل الحوالات الشخصية والتجارة الرقمية، بما يساهم في زيادة المنافع لقطاعي الأفراد والمؤسسات، ويعزز فرص التكامل الاقتصادي والمالي للدول العربية. من جانب آخر، تم إطلاق خدمة الصرف الأجنبي باستخدام آلية الدفع المتزامن (PvP) والتي تساعد على توفير السيولة المالية اللازمة للبنوك لتنفيذ عمليات التحويل عبر المنصة.

مع عدد من البنوك المركزية العربية الأخرى لربطهم بالمنصة كمشاركين مباشرين بالمنصة.

كذلك، تم خلال عام 2023 تمديد فترات التسوية لكل العملات على المنصة لتصل إلى 12 ساعة خلال ستة أيام أسبوعياً لكافة عملات التسوية على المنصة والتي تشمل كل من الدينار الأردني والدرهم الإماراتي، والريال السعودي، والجنيه المصري، والدولار الأمريكي، واليورو.

● حجم عمليات التحويل:

واصلت منصة بنى للمدفوعات، خلال عام 2023، تنفيذ عمليات التحويل بين المشاركين، حيث شهد حجم العمليات تصاعداً متزايداً على مدار العام مقارنة بالعام السابق. بهذا الصدد، تم التركيز على زيادة فعالية البنوك المرتبطة بالمنصة بحثهم على الربط بجميع العملات المتاحة على المنصة، مما أدى إلى زيادة عدد حسابات المشاركين بجميع العملات بنسبة 49 في المائة. وتُظهر الإحصائيات أن نحو 66.9 في المائة من عدد التحويلات الإجمالية، التي تمت خلال عام 2023، كانت بالدرهم الإماراتي، وحوالي 22.2 في المائة بالجنيه المصري، ونحو 4.1 في المائة بالريال السعودي، وحوالي 3.4 في المائة بالدولار الأمريكي، ونحو 3.1 في المائة بالدينار الأردني، وحوالي 0.3 في المائة باليورو.

● متابعة توسيع التواصل مع القطاع المصرفي:

تم خلال عام 2023 تنظيم 6 ورش عمل، هدفت إلى تعزيز التواصل والتشاور مع المؤسسات المالية والمصرفية، والتعريف بمختلف خدمات منصة بنى للمدفوعات، فضلاً عن مناقشة حالات أعمال محددة ذات صلة بعمل المنصة. بذلك، وصل عدد الورش التي تم تنظيمها للأغراض سالفة الذكر إلى 55 ورشة، وشارك فيها عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية من المنطقة العربية وخارجها، بما في ذلك مؤسسات مالية دولية ومصارف مركزية وشركات خدمات مالية عالمية.

من جانب آخر، واصلت منصة بنى للمدفوعات خلال عام 2023، عقد اجتماعات فنية مع العديد من البنوك المركزية العربية، والبنوك العاملة في عدد من الدول العربية، لتعزيز جهوزيتهم للربط مع المنصة.

● تشكيل المجموعة الإستشارية:

شهد عام 2023 تشكيل المجموعة الإستشارية الخاصة بمنصة بُنى للمدفوعات، والتي تضم 22 بنكاً مشاركاً، من عدة دول عربية، إضافة إلى 7 أعضاء مراقبين من عدة مؤسسات دولية متخصصة في مجال المدفوعات العالمية من القطاعين العام والخاص. تهدف المجموعة إلى تقديم المشورة إلى إدارة المنصة، فيما يتعلق بأعمالها واهتمامات مستخدميها، سواء فيما يتعلق بالجوانب العملية والتقنية، أو جوانب الإمتثال والتوسع في الخدمات والمنتجات وغيرها من المجالات ذات الصلة، كما تعد الاجتماعات الدورية للمجموعة بمثابة منتدى لمناقشة آخر مستجدات وتطورات قطاع المدفوعات في الوطن العربي والعالم، وأثر ذلك على تطورات العمل بمنصة بُنى.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة، من اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف د.ع.ج.، مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منهما 50 ألف د.ع.ج..

بموجب قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (3) لسنة 2013، تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف د.ع.ج.، ليصبح 1,200,000 ألف د.ع.ج. كما تضمن نص القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف د.ع.ج.، ليرتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف د.ع.ج..

تضمن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف د.ع.ج. بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء، بواقع خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 883,025 ألف د.ع.ج. في نهاية عام 2023. أما الجزء غير المدفوع، والبالغ 16,975 ألف د.ع.ج. في نهاية عام 2023، فيمثل الأقساط المتأخر سدادها بالتحويل النقدي من بعض الدول الأعضاء، إضافة إلى حصة دولة فلسطين المؤجل سدادها.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2023 ما مجموعه 540,516 ألف د.ع.ج. مقارنة مع 517,708 ألف د.ع.ج. في نهاية عام 2022. بلغت نسبة الاحتياطيات إلى رأس المال المدفوع حوالي 61 في المائة، في نهاية 2023، مقارنة مع 59 في المائة في نهاية 2022.

تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ. بلغ رصيد الاحتياطي العام 340,516 ألف د.ع.ج.، بنهاية عام 2023، شاملاً مخصص التغير في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 322,708 ألف د.ع.ج.، في نهاية عام 2022.

الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2023

تُعدّ البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسستين التابعتين له (برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الإقليمية لمقاصصة وتسوية المدفوعات العربية) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تُظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوم الموجودات والمطلوبات وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي (د.ع.ج.)، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

فيما يلي ملخص لأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة للصندوق:

الموارد

تتكون موارد صندوق النقد العربي، وفق مقتضيات المادة الحادية عشرة من اتفاقية تأسيسه من: رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين.

قرّر مجلس محافظي الصندوق في سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية، بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية، على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه، واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق.

كما أقرّ المجلس أيضاً، من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

د.ع.ح. في نهاية عام 2023، مقارنة مع 1,530,822 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، واستثمارات مالية، وأصول أخرى، على النحو المبين أدناه:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء 605,549 ألف د.ع.ح.، كما في 31 ديسمبر 2023، مقارنة برصيد قيمته 578,540 ألف د.ع.ح. في 31 ديسمبر 2022.

أما التزامات الصندوق للقروض المتعاقد عليها والقائمة مع الدول الأعضاء، فقد بلغت 735,340 ألف د.ع.ح. كما في 31 ديسمبر 2023. تمثل التزامات القروض أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض المتعاقد عليها وغير المسحوبة البالغة 123,000 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2023.

خطوط الائتمان

يقدم برنامج تمويل التجارة العربية خطوط ائتمان مقومة بعملة الأساس وهو الدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحبوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 138,708 ألف د.ع.ح. (ما يعادل 558 مليون دولار أمريكي)، مقارنة برصيد قيمته 182,579 ألف د.ع.ح. (ما يعادل 731 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2022.

ودائع لدى البنوك المركزية

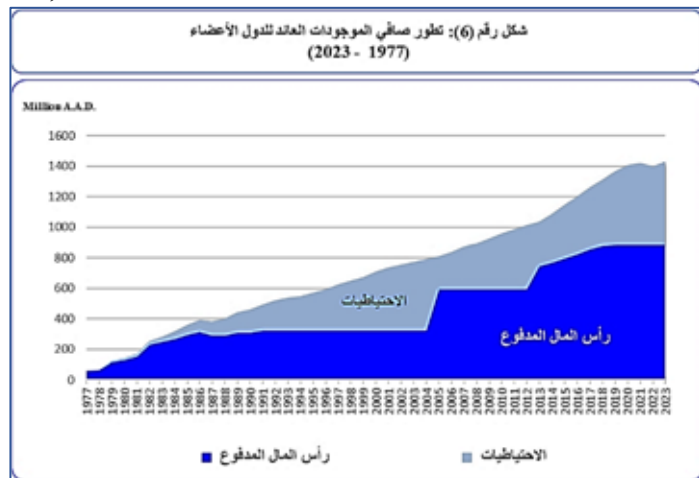
استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق، سُددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة

أما احتياطي الطوارئ، فقد بلغ رصيده 200,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023، مقارنة برصيد بلغ 195,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022. تم تكوين احتياطي الطوارئ بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، ورقم (4) لسنة 2000، لتحويل مبلغ 5,000 ألف د.ع.ح.، أو 10 في المائة من الدخل التشغيلي (صافي الدخل) سنوياً، أيهما أكبر، إلى هذا الاحتياطي، ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً.

صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء

بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء، المتمثل في رأس المال والاحتياطيات 1,423,541 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023، مقارنة بمبلغ 1,400,733 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، أي بارتفاع مقداره 22,808 ألف د.ع.ح.، ما نسبته 2 في المائة. يوضح الشكل رقم (6) تطور صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء بصندوق النقد العربي، منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2023.

أما صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، الذي يمثل حصصهم في رأسمال واحتياطيات البرنامج، فقد بلغ 132,028 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023، مقارنة مع 130,089 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022، بزيادة قدرها 1,939 ألف د.ع.ح.، ما نسبته 1 في المائة. تعود غالبية تلك الزيادة إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي.



بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين 1,562,219 ألف

الصادرات. بلغت قيمة المساهمة 8,070 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023، في حين بلغت قيمتها 8,301 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022. كان مجلس المحافظين قد وافق بموجب قراره رقم (6) لعام 2002 على المساهمة نيابةً عن دوله الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل. ثم أتبعه بقراره رقم (3) لعام 2015 القاضي باكتتاب الصندوق بزيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25 في المائة من مساهمته القائمة، وبقيمة تعادل 2,030 ألف دينار كويتي، وتسديدها على خمسة أقساط متساوية، لتصل بذلك مساهمة الصندوق إلى 10,148 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل.

موجودات أخرى

بلغ رصيد إجمالي الموجودات الأخرى 54,560 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023، مقارنةً برصيد 35,433 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2022. يتضمن رصيد الموجودات الأخرى كما في نهاية عام 2023 موجودات غير ملموسة بمبلغ 6,038 ألف د.ع.ح. (مقارنة مع 6,635 ألف د.ع.ح.، خلال عام 2022)، تمثل القيمة الدفترية للنظام التقني لـ "منصة بنى" الذي تُديره المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

نتائج الأعمال

بلغ الدخل التشغيلي الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، شاملاً حقوق المساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، ما مجموعه 15,923 ألف د.ع.ح.، مقارنةً بمبلغ 18,364 ألف د.ع.ح. لسنة 2022. بعد استبعاد ما يخص المساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغ الدخل التشغيلي 11,095 ألف د.ع.ح.، في نهاية 2023، مقارنةً بمبلغ 14,989 ألف د.ع.ح. لسنة 2022. يتمثل الدخل التشغيلي بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسات التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من

المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي، بما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقومة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية عامي 2022 و 2023.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية. بلغت قيمة هذه المحفظة 3,770,805 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2023، مقارنةً بمبلغ 4,150,263 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022.

بلغ رصيد الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 2,952,824 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2023، مقارنةً برصيد 3,376,101 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022. في حين بلغت الاستثمارات من الموارد الذاتية للصندوق 817,981 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2023، مقارنةً مع 774,162 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022.

عقود تبادل عملات آجلة

يستخدم الصندوق أدوات مالية مشتقة تشمل عقود تبادل عملات آجلة وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. بلغ صافي القيمة العادلة للعقود الآجلة لتبادل العملات مستحقة الدفع 10,676 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2023، في حين بلغ رصيد صافي العقود الآجلة لتبادل العملات مستحقة القبض 9,233 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2022.

المساهمة بمؤسسة ذات علاقة

يُمثل هذا البند مساهمة الصندوق المقومة بالدينار الكويتي في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء

بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي.

تتم جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية، التي تتم بالدولار الأمريكي، كجزء من الشريحة الدولار لمحفظة العملات. تُوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة. يبين الجدول التالي أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاثاً منها في نهاية عامي 2022 و2023، وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 30 سبتمبر 2016.

العملة	أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة (2016 - 2023)				سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكوّنة لها	
	30 سبتمبر 2016	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
دولار أمريكي	41.73 %	43.44 %	43.09 %	1.331	1.342	
يورو	30.94 %	29.81 %	30.74 %	1.254	1.216	
جنيه إسترليني	7.98 %	7.33 %	7.66 %	1.103	1.056	
ين ياباني	8.43 %	7.62 %	7.04 %	176.623	191.181	
الريمنيني	10.92 %	11.80 %	11.47 %	9.317	9.582	
	100 %	100 %	100 %			

المؤسسات النقدية والمالية العربية، مبلغ 36,686 ألف د.ع.ج. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، مقارنةً بمبلغ 29,054 ألف د.ع.ج. لسنة 2022.

المصروفات الإدارية والعمومية

يتضمّن هذا البند المصروفات العمومية والإدارية لصندوق النقد العربي، والمؤسستين التابعتين له (برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية).

تشمل المصروفات الإدارية والعمومية بنود الإنفاق المتمثلة في: نفقات العاملين، ومصروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين، ومصروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات، والمصروفات البنكية والاستشارات، إضافةً إلى مصاريف تشغيل "منصة بُنى" للمدفوعات.

بنهاية 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي المصروفات الإدارية والعمومية 10,989 ألف د.ع.ج.، مقارنةً بمبلغ 10,653 ألف د.ع.ج. لسنة 2022.

تخصيصات العون الإنساني للشعب الفلسطيني

يُساهم صندوق النقد العربي في الجُهد الجماعي للهيئات المالية العربية، بهدف تقديم العون الإنساني للشعب الفلسطيني، ذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي للصندوق منذ عام 2002.

بهذا الإطار، وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب قراره رقم (5) لسنة 2023 الصادر عن اجتماعه السنوي السادس والأربعين، الذي انعقد في المملكة المغربية بتاريخ 29 أبريل 2023، على التخصيص الحادي والعشرين، الذي بلغت قيمته 1.499 مليون د.ع.ج. (ما يعادل حوالي 6 مليون دولار أمريكي).

وصل بذلك مجموع التخصيصات التي أقرها مجلس المحافظين، لدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، إلى 63 مليون د.ع.ج. (ما يعادل حوالي 276 مليون دولار أمريكي).

يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين مكونات البرامج التي يُوجّه لها الدعم الإنساني، بناءً على منهجية مُتفق عليها

نفقات المعونة الفنية

يقدم الصندوق برامج معونة فنية للدول العربية، تساهم فيها مؤسسات إقليمية ودولية بإطار الشراكات معها. بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة خلال عام 2023 ما مجموعه 693 ألف د.ع.ج.، مقارنةً بنحو 65 ألف د.ع.ج. في عام 2022. بلغت المساهمة النقدية والعينية للجهات المشاركة في المعونة الفنية المقدمة 194 ألف د.ع.ج. في عام 2023 (ما نسبته 28 في المائة)، مقابل 28 ألف د.ع.ج. في عام 2022 (ما نسبته 43 في المائة). أي أن مساهمة الصندوق في نفقات المعونة الفنية قد بلغت 499 ألف د.ع.ج. في عام 2023 (ما نسبته 72 في المائة)، مقابل 37 ألف د.ع.ج. (ما نسبته 57 في المائة) في عام 2022.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات، بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات

التاريخية. بلغ مجموع الاعتمادات للقطاع 6.5 مليون دولار أمريكي، بنسبة 3 في المائة من إجمالي التخصيصات.

إضافةً لما تقدّم، يوفّر الصندوق للكوادر الحكومية في دولة فلسطين فرصاً للتدريب وبناء القدرات في مجالات تخصص الصندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع للصندوق، وفق برامج سنوية منتظمة بالتعاون مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، يُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية.

بلغ عدد المتدربين الفلسطينيين 855 متدرباً، حتى نهاية شهر ديسمبر 2023.

مع صندوق الأقصى، بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، تتمثل في اعتماد اللجنة الإدارية لصندوق الأقصى لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، بما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية العربية الأخرى من جهة، ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهة أخرى، وبحيث تتكامل المشاريع ذات الأولوية للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني.

توزعت التخصيصات على قطاعات تشكل الأبواب الرئيسية، التي تتدرج بإطارها مكونات المشاريع الممولة من تخصيصات صندوق النقد العربي للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني كما يلي:

1. قطاع التعليم، مثل إنشاء مدارس جديدة، ودعم

صندوق إقراض الطلاب الفلسطيني، وترميم وصيانة وتجهيز المدارس. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم القطاع حوالي 108.2 مليون دولار أمريكي، ما يمثل حوالي 39 في المائة من مجمل المبالغ التي تم تخصيصها.

2. قطاع الخدمات الصحية، بما يتضمن إنشاء

مراكز طبية، وبناء وتوسعة مستشفيات، وتجهيزات طبية لمستشفيات وعيادات. بلغ مجموع الاعتمادات الموجهة للقطاع حوالي 33.2 مليون دولار أمريكي، ما نسبته 12 في المائة من إجمالي التخصيصات.

3. قطاع دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية، مثل

دعم أنشطة الهلال الأحمر، ومشاريع تشغيل وتأهيل الشباب. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 28.8 مليون دولار أمريكي، بنسبة تبلغ حوالي 11 في المائة من إجمالي التخصيصات.

4. قطاع التنمية الريفية المندمجة والتمكين

الاقتصادي، بما يشمل دعم صغار الحرفيين، وتأهيل المناطق، ودعم القرى، وشبكات الكهرباء والمياه، والطرق الريفية، واستصلاح الأراضي، وتعبيد وتأهيل الطرق الداخلية، وإقامة شبكات الصرف الصحي، ومشاريع المرأة المنتجة، ودعم الأسر المحتاجة والأيتام. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم هذا القطاع 99.2 مليون دولار أمريكي، بنسبة 35 في المائة من إجمالي التخصيصات.

5. قطاع حماية وتطوير المباني التاريخية: مثل

إعمار البلدة القديمة بالقدس، وتأهيل المباني

تقرير مدققى الحسابات الخارجيين
والبيانات المالية الموحدة
كما فى 31 ديسمبر (كانون الأول) 2023



صندوق النقد العربي
البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة	1 - 3
المركز المالي الموحّد	4
بيان الدخل الشامل الموحّد	5
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين	6
بيان التدفقات النقدية الموحّد	7
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	8 - 37

هاتف: +٩٧١ ٢ ٤١٧ ٤٤٠٠
+٩٧١ ٢ ٦٢٧ ٧٥٢٢
فاكس: +٩٧١ ٢ ٦٢٧ ٣٣٨٣
abudhabi@ae.ey.com
ey.com
رخصة تجارية رقم ١٠٠١٢٧٦

ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع أبو ظبي)
من.ب. ١٣٦
نايفين تاورز - برج ٢ - الطابق ٢٧
طريق الكورنيش غرب
إمارة أبو ظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة



تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسسات التابعة له، برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية (يشار إليها معاً بـ "الصندوق")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، ويشمل ذلك المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("قواعد المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين") إلى جانب متطلبات السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤوليتنا المهنية وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك المهني الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. باعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً للأحكام المعنية من اتفاقية تأسيس الصندوق، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس محاسبي، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للصندوق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة، ككل، خالية من الأخطاء المادية، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن مستوى عالي من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء المادية عند وجودها. قد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيايل أو خطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تم اتخاذها بناءً على تلك البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ المادي الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم حول نظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية الموحدة لتصميم إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى موضوعية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التأكيد تتعلق بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار. إذا توصلنا إلى استنتاج أن هناك حالة جوهرية من عدم التأكيد، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بشكلٍ يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية داخل الصندوق بغرض إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على وإنجاز عملية التدقيق للصندوق. ونتحمل المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة بخصوص، من بين أمورٍ أخرى، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة، والتي تتضمن نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات اتفاقية تأسيس الصندوق والقواعد المالية للصندوق، نفيديكم بما يلي:

- (١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.
- (٢) أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية طبقاً للأحكام السارية للقواعد المالية للصندوق.
- (٣) أن الصندوق قد احتفظ بسجلات محاسبية سليمة وفقاً للقواعد المالية للصندوق وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات.
- (٤) أن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ضمن الحدود في الميزانية الإدارية المعتمدة من مجلس المديرين التنفيذيين، كما هو مطلوب بموجب القواعد المالية للصندوق.
- (٥) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الصندوق قد خالف خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أيّاً من الأحكام السارية لاتفاقية تأسيس الصندوق والقواعد المالية للصندوق بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.



بتوقيع:

هاني فريد زيدان

شريك

إرنست ويونغ

رقم القيد ٥٤٧١

١٩ مارس ٢٠٢٤

أبوظبي

صندوق النقد العربي

المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح	
			الموجودات
382,572	104,854	3	النقد والبنود المعادلة للنقد
1,086,885	1,381,329	3	ودائع لأجل لدى البنوك
2,680,806	2,284,622	4	الاستثمارات المالية
182,579	138,708	6	خطوط الائتمان
578,540	605,549	7	قروض للدول الأعضاء
5,336	5,336	8	ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء
8,301	8,070	9	مساهمة بمؤسسة ذات علاقة
35,433	54,560	10	حسابات مدينة وموجودات أخرى
4,960,452	4,583,028		مجموع الموجودات
			المطلوبات
3,376,101	2,952,824	11	ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية
9,233	10,676	5	عقود تبادل عملات آجله مستحقة الدفع
44,296	63,959	12	حسابات دائنة ومطلوبات أخرى
3,429,630	3,027,459		
			صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء
883,025	883,025	13	رأس المال المكتتب به 900 مليون دينار عربي حسابي
517,708	540,516	13	رأس المال المدفوع
1,400,733	1,423,541		الإحتياطيات
130,089	132,028	13	صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين
4,960,452	4,583,028		إجمالي صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين، والمطلوبات


فهد بن محمد التركي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 07 آذار (مارس) 2024. تُشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة. تقرير مُدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صندوق النقد العربي

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح	الدخل
6,198	10,477		إيرادات القروض وخطوط الائتمان
5,174	11,555		فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء
-	30		فوائد ورسوم على خطوط الائتمان
11,372	22,062		إيرادات التعامل عبر منصة بنى
20,045	33,464		إيرادات الإستثمارات
17,103	58,496		الفوائد على السندات والأوراق المالية بالتكلفة المُطفاة
9,071	11,065	14	الفوائد على السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة
23,117	70,882		الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية
69,336	173,907		الفوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب
(51,724)	(159,443)	11	فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية
17,612	14,464		إيرادات أخرى
80	160		إجمالي الدخل
29,064	36,686		الإنفاق
(10,653)	(10,989)	15	مصرفات إدارية وعمومية
(37)	(499)	16	معونة فنية
(10,690)	(11,488)		مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة
(10)	(9,275)	23	الدخل التشغيلي قبل عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
18,364	15,923		عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
(35,539)	13,809	17	التغير غير المحقق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة
(3,196)	(1,499)	13	تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني
5,216	(3,486)	18	تغيرات أخرى
(33,519)	8,824		مجموع التغيرات الأخرى في صافي الموجودات
(15,155)	24,747		التغير في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
			الدخل التشغيلي قبل عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد إلى:
14,989	11,095		• الدول الأعضاء
3,375	4,828		• المساهمين غير المسيطرين
18,364	15,923		
			التغير في صافي الموجودات العائد إلى:
(23,101)	22,808		• الدول الأعضاء
7,946	1,939		• المساهمين غير المسيطرين
(15,155)	24,747		

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة. تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صندوق النقد العربي

صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

رأس المال المدفوع	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين	اجمالي صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
ألف دينار عربي حسابي				
2022				
883,025	350,809	190,000	122,143	1,545,977
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)				
-	(23,101)	-	7,946	(15,155)
التغير في صافي الموجودات العائد للدول				
-	(5,000)	5,000	-	-
الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين				
-	(5,000)	5,000	-	-
المحول إلى احتياطي طوارئ				
883,025	322,708	195,000	130,089	1,530,822
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)				
2023				
883,025	322,708	195,000	130,089	1,530,822
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)				
-	22,808	-	1,939	24,747
التغير في صافي الموجودات العائد للدول				
-	(5,000)	5,000	-	-
الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين				
-	(5,000)	5,000	-	-
المحول إلى احتياطي طوارئ				
883,025	340,516	200,000	132,028	1,555,569
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)				

تُشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مُدقق الحسابات المُستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح	
			● أنشطة التشغيل
(15,155)	24,747		الزيادة / (النقص) في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين
			معدلاً بما يلي:
(71,627)	(182,249)		إيرادات الفوائد على قروض الدول الأعضاء، خطوط الائتمان، السندات والودائع
51,724	159,443		الفوائد على الودائع المقبولة
35,539	(13,809)	17	التغير غير المحقق في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة
(2,264)	(559)	14	التغير غير المحقق في قيم صناديق الاستثمارات المتعددة وصناديق العقار
1,699	1,708		استهلاك الممتلكات والمعدات
10	9,275	23	التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	3,486		التغيرات الأخرى في حقوق المساهمين غير المسيطرين
17,896	(33,659)		التغير في القروض للدول الأعضاء
102	42,018		التغير في خطوط الائتمان
33,095	-		التغير في عقود تبادل عملات آجلة مستحقة القبض
8,525	2,622		التغير في عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع
(368)	(6,926)		التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى
(17,652)	5,333		التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى
777	(4,729)		التغير في تخصيصات دعم الشعب الفلسطيني
(344,519)	(294,657)		التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع
278,303	(423,277)		التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية
45,870	105,918		فوائد مستلمة
(30,409)	(140,384)		فوائد مدفوعة
(8,454)	(745,699)		صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل
			● أنشطة الاستثمار
(76,682)	467,982	19	صافي النقد المستخدم من / (المستخدم في) الاستثمارات
(85,136)	(277,717)		صافي النقص في النقد والبنود المعادلة للنقد
467,708	382,572		النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة
382,572	104,855	3	النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة

تُشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة. تقرير مُدقق الحسابات المُستقل مُدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

1 الوضع القانوني ونشاط الصندوق

صندوق النقد العربي (الصندوق) هو هيئة مالية عربية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر نيسان (أبريل) من عام 1977، بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية. يضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. يتخذ الصندوق من مدينة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً له (صندوق بريد رقم 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

يعتمد الصندوق عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه، منها تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي المصرفي والمالية العامة. تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي، وتسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصيرة الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من هذه الوسائل أيضاً تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر الوطنية، ويحرص على إثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الإقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من النشاطات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

يهدف الصندوق من خلال هذه الأنشطة مساعدة الدول العربية على إرساء مقومات استقرار الإقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام.

2 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا محفظة الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة.

بمقتضى اتفاقية تأسيس الصندوق الموقعة بين الدول الأعضاء في نيسان (أبريل) 1976، أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. يتم احتساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة من الأوزان المرجحة لسلة العملات الرئيسية والتي تشمل الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني واليوان الصيني والجنيه الإسترليني.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. تركز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. تخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الموجودات والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتلاءم مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضمّ البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لكل من برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية ("المؤسسات التابعة").

تم تأسيس برنامج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس محافظي الصندوق بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989، بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم على شكل خطوط ائتمان يتم تقديمها لصالح المصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. يمتلك الصندوق فيها نسبة 56.4% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 56.4%).

المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية هي مؤسسة مالية عربية إقليمية مملوكة بالكامل للصندوق تم إنشاؤها بناءً على قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (4) لسنة 2018 الذي اعتمد تنفيذ القرار رقم (10) لسنة 2017 الصادر عن مجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية القاضي بإنشاء مؤسسة إقليمية عربية تُدير النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة برأسمال 100 مليون دولار أمريكي، واعتبار ما يتحمّله الصندوق من تكاليف لحين إنشاء المؤسسة جزءاً من مساهمته في رأس المال، وبموجب قراره رقم (4) لسنة 2023 أقرّ مجلس محافظي الصندوق تخصيص موارد رأسمالية إضافية للمؤسسة بمقدار 50 مليون دولار أمريكي من موارد الصندوق الذاتية، تُسحب عند الحاجة، ليكون بذلك رأس المال المصرح به للمؤسسة 150 مليون دولار أمريكي.

تهدف المؤسسة إلى المساهمة في دعم فرص الاندماج والتكامل الاقتصادي والمالي بين الدول العربية ومع الشركاء التجاريين للدول العربية من خلال إنشاء وإدارة وتشغيل نظام لتقديم الخدمات اللازمة لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية والشركاء التجاريين.

تتخذ كلا المؤسساتان التابعتان من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. تم استبعاد جميع المعاملات بين الصندوق والمؤسسات التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

يُبيّن الإيضاح رقم (13) حول البيانات المالية الموحدة صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة، برنامج تمويل التجارة العربية.

(ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

السياسات التي يتبعها الصندوق فيما يخص تصنيف وقياس الأدوات المالية، تتلخص في التالي:

(1) التحقق الابتدائي

يتم الاعتراف بالأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئياً بالقيمة العادلة. جميع الأدوات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة المعدلة بتكاليف المعاملة. إن أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة. لا يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر عند الاعتراف الأولي إلا في حال وجود فرق بين القيمة العادلة وسعر المعاملة والذي يمكن إثباته من خلال معاملات السوق الحالية الأخرى التي يُمكن ملاحظتها لنفس الأداة أو من خلال نماذج التقييم التي تتضمن مُدخلاتها فقط بيانات السوق التي يُمكن ملاحظتها. بعد التحقق المبدئي، يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المُصنفة بالتكلفة المطفأة والسندات والأوراق المالية المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين (عناصر التغير الأخرى) في بيان الدخل الشامل.

يتم تسجيل جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي تتطلب التسليم خلال الإطار الزمني المحدد بموجب اللوائح أو أعراف السوق (المشتريات والمبيعات "بالطريقة العادية") في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بتسليم أو تسلم الأصل المالي. يتم الاعتراف بجميع المشتريات الأخرى عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس (تابع)

(2) تصنيف الأصول المالية

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات: "أصول مالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى (عناصر التغير الأخرى في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين)" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر". يعتمد التصنيف ضمن هذه الفئات على خصائص التدفقات النقدية للأصل المالي، إضافة إلى نموذج الأعمال المتبع لإدارة الأصول المالية، وذلك وفقاً للشروط التالية:

- تُصنّف الأصول المالية ضمن فئة التكلفة المعدلة بالإطفاء إذا كانت تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه وأن الهدف من الاحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة بها دون استهداف إمكانية بيعها بغض النظر عن تغير قيمها في السوق.
- الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل تتمثل في تلك الأصول التي تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفائدة المستحقة عليه ولكن الهدف من الاحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة بها مع استهداف إمكانية بيعها لتحقيق عوائد رأسمالية نتيجة تحسن قيمها في السوق.
- الأصول المالية الأخرى غير المشمولة في التصنيفين أعلاه يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر.

يتم تقييم نموذج الأعمال المتبع لإدارة الأصول المالية تأسيساً على السياسات المؤسسية المعتمدة لأنشطة الاستثمار والإقراض على مستوى المحافظ الاستثمارية أو الإقراضية وليس على مستوى الأصل المالي أخذاً بالإعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتوفرة في تاريخ التقييم، التي تشمل:

- الأهداف والسياسات المعلنة للمحافظ الاستثمارية والإقراضية ومدى تطبيق تلك السياسات عملياً على وجه الخصوص، وفيما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على قبض التدفقات النقدية التعاقدية، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة الإلتزامات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال عمليات بيع الأصول المالية.
- كيفية تقييم أداء المحافظ الاستثمارية والتقرير عنه.
- نوعية المخاطر التي تؤثر على أداء الأعمال وكيف تتم إدارة تلك المخاطر.
- حجم ووتيرة عمليات البيع التي تمت في الماضي وتوقيتاتها وأسبابها وعمليات البيع المتوقعة في المحفظة.
- لأغراض تقييم خصائص التدفقات النقدية، يُعرّف أصل الدين بأنه القيمة العادلة له عند الاعتراف المبدئي به. أما الفائدة فهي عبارة عن المبلغ الذي يُدفع للتعويض عن القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الإلتزام المرتبطة بالمبلغ الرئيسي القائم ولمخاطر الإقراض الأخرى مثل مخاطر السيولة والأتعاب الإدارية وكذلك هامش الربح.
- عند تقييم ما إذا كان التدفق النقدي التعاقدية هو فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، يأخذ الصندوق في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية يمكن أن تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية أخذاً بالإعتبار التالي:
- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- شروط السداد المبكر للأصل المالي أو تمديد فترة السداد.
- الشروط التي تحدّ من مقدرة الصندوق على المطالبة بالتدفقات النقدية من أصول محددة.
- الميزات الأخرى التي قد تؤدي إلى تعديل القيمة المدفوعة للتعويض عن القيمة الزمنية للنقد.

(3) إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا الفترات التي تعقب حدوث تغيير في نموذج العمل بشكل يؤثر على الهدف من إدارة تلك الأصول.

(4) الإلتزامات المالية

يُصنّف الصندوق مطلوباته المالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس (تابع)

(5) تعديل الأصول المالية

يقوم الصندوق أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل الأحكام التعاقدية لبعض الأصول المالية. في هذه الحالات يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كان هذا التعديل جوهرياً أخذاً بالإعتبار عوامل مثل الاختلاف في الشروط التعاقدية التي قد تؤثر بشكل كبير على نوع المخاطر العائدة للأصل المالي، والتغير في أسعار الفائدة. إذا اتضح أن الشروط المعدلة مختلفة بشكل جوهري، في هذه الحالة يكون الحق في التدفقات النقدية من الأصل قد انتهى ويقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف به والاعتراف بأصل جديد بقيمته العادلة. يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي بالأصل المالي بهدف قياس التدني لاحقاً، يشمل ذلك تحديد ما إذا كان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان العائد للأصل المالي. أما إذا لم تكن الشروط مختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. في هذه الحالة يقوم الصندوق بإحتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي والاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التعديل في بيان الدخل الشامل الموحد. لأغراض إحتساب التدني في القيمة، يقوم الصندوق أيضاً بتقييم ما إذا كان الأصل المالي الجديد يستوفي خصائص التدفقات النقدية، المتمثلة في الأصل والفائدة العائدة إليه. عندما يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة العادلة للأصل الجديد المعترف به وإدراج هذا الفرق في حساب الأرباح والخسائر.

(6) استبعاد الأصول المالية والمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما ينتهي الحق التعاقدية في التدفقات النقدية العائدة إليه أو أن يقوم الصندوق بتحويل حقه في إستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بملكية الأصل المالي. عند التوقف عن الاعتراف بالأصل المالي فإن الفرق بين قيمته الدفترية والمقابل المقبوض يتم إدراجه في حساب الأرباح والخسائر.

يدخل الصندوق في عمليات تسليف للأوراق المالية وعقود إعادة شراء يقوم بموجبها بتحويل الأصول المالية المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ بجميع المخاطر والمزايا العائدة للأصل المالي الذي يتم تحويله بموجب هذه المعاملات. وفي مثل هذه الحالات، لا يتم استبعاد هذه الأصول.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند انقضاؤها، (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو إنتهاء صلاحيته).

(د) التدني في قيم الأصول المالية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال فترة 12 شهر أو على مدى عمر الأصل المالي. يعتمد ذلك على درجة التغير في مخاطر الائتمان العائدة للأصل المالي منذ الاعتراف الأول.

يتم الاعتراف بالتغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة في الأرباح والخسائر. تأسيساً على ذلك يتم تصنيف مستوى التدني في قيم الأصول المالية في ثلاث مراحل مرتبطة بالتغير في مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ تاريخ الاعتراف بها على النحو التالي:

- المرحلة الأولى تتمثل في حالات الإقتناء الجديد للأصول، وحالات استقرار الوضع الائتماني للأصول القائمة. يتم أخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال فترة 12 شهراً. هذه المخصصات يتم أخذها عند الاعتراف بالأصل المالي، دون الإنتظار لحدوث مؤشر في تدني قيمته.
- المرحلة الثانية يتم أخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي، ذلك إذا كان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان العائدة له ولكنه لم يتعثر بعد.
- المرحلة الثالثة في حال تعثر الأصول المالية يتم تكوين مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي، مع إحتساب إيرادات الفوائد استناداً إلى القيمة الصافية للأصل بعد تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) التدني في قيم الأصول المالية (تابع)

يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي بالمبالغ الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة على مدى عمر الأصل المالي، أما الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً فتتمثل بالأحداث المحتملة خلال الاثني عشر شهراً القادمة من تاريخ البيانات المالية الموحدة.

يقوم الصندوق باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحد، وذلك على الأصول المالية المُصنّفة بالتكلفة المعدلة بالإطفاء وتلك المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل الموحد. أما الأصول المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، فيتم تدارك تأثيرات الأحداث المستقبلية مباشرةً من خلال الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الموحد.

يقوم الصندوق بأخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي باستثناء ما يلي، والتي يتم أخذ مخصصات لها تماثل الخسائر الائتمانية المُتوقعة خلال 12 شهراً:

- السندات والأوراق المالية ذات مخاطر إئتمانية مُنخفضة في تاريخ البيانات المالية الموحدة.
 - الموجودات المالية الأخرى التي لم ترتفع مخاطر الائتمان العائدة لها بشكل ملحوظ منذ إثباتها الأولي.
- يعتبر الصندوق أن السندات والأوراق المالية ذات مخاطر ائتمان مُنخفضة عندما يكون تصنيفها الائتماني مساوياً لفئة درجة الإستثمار المتعارف عليها عالمياً.

(1) قياس التدني

لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أصوله المالية يطبق الصندوق نموذج يستند على نسبة احتمال التعثر ونسبة الخسارة عند حدوث التعثر، وقيمة الدين المعرض للخسارة. المُتغيرات وطرق القياس والعوامل المؤثرة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تختلف بحسب طبيعة وخصائص المحفظة المالية وذلك على النحو التالي:

- **محفظة القروض**، يتم احتساب نسبة احتمال التعثر أخذاً بالإعتبار العوامل الأكثر تأثيراً على حدوث التعثر في الديون السيادية للدول الأعضاء، والتي تشمل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطيات، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات لدى الدولة المُقترضة. إضافةً إلى مؤشرات الخبرة التاريخية والتقييم الائتماني للدولة المُقترضة. أما نسبة الخسارة عند حدوث التعثر يتم احتسابها أخذاً بالإعتبار خبرة الصندوق وتجربته الذاتية مع دوله الأعضاء. يقوم الصندوق بتقدير الدين المعرض للخسارة بناءً على توقعات المبالغ التي تُستحق عند التعثر. ينطبق ذلك على جميع محافظ الصندوق المالية الأخرى.

- **الإستثمارات المالية وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية**، يتم احتساب نسبة احتمال التعثر ونسبة الخسارة عند حدوث التعثر استناداً إلى بيانات وكالات تصنيف الائتمان.

(2) الإرتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان

لتحديد ما إذا كان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان المتعلقة بالأصول المالية يأخذ الصندوق في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية المؤثرة وذلك على النحو التالي:

- **محفظة القروض**، يعتبر الصندوق أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان إذا تأخرت الدولة المُقترضة في سداد استحقاقاتها لمدة ستة أشهر، إلا إذا كان لدى الصندوق أدلة وافية أن مخاطر الائتمان لم تزداد بصورة كبيرة على الرغم من التأخر، مثل أن يكون التأخر بسبب إجراءات إدارية داخلية.
- **الإستثمارات المالية**، يعتبر الصندوق أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان المتعلقة بالإستثمارات المالية إذا انخفض تصنيفها الائتماني بأكثر من ثلاث درجات، أو أن هنالك تراجعاً ملحوظاً في النظرة المستقبلية للجهة المصدرة للسند. يعتبر الصندوق التصنيف الائتماني BBB أو أعلى ذو مخاطر إئتمانية منخفضة، بالتالي تحسب لها خسائر إئتمانية متوقعة على مدى 12 شهراً.
- **خطوط الائتمان للوكالات الوطنية**، يعتبر الصندوق أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان، إذا تخلف المُقترض عن أداء التزاماته المالية، وذلك إما على مدى 12 شهراً مُقبلة أو مدى العمر المُتبقي للإلتزام المُقترض، ويعتمد مستوى التعثر على المبالغ المتوقع تكبدها وقت حدوث التعثر.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) التدني في قيم الأصول المالية (تابع)

(2) الإرتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان (تابع)

البيانات التي تستخدم في مراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بخطوط الائتمان الممنوحة للوكالات الوطنية تشمل التالي:

- السجل التاريخي لسداد الوكالات للمبالغ المستحقة عليها، بما في ذلك نسبة الدفع والتأخر في السداد.
- النسبة المستنفذة من سقف الائتمان الممنوحة.
- فترات الإمهال في السداد المطلوبة والممنوحة.
- التغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.
- معلومات التصنيف الائتماني التي توفرها وكالات التصنيف الخارجية.

يستخدم الصندوق التصنيف الائتماني للوكالات الوطنية كمدخل أساسي لتحديد احتمالية التعثر. يقوم الصندوق بجمع معلومات الأداء والتخلف عن السداد حول التعرض لمخاطر الائتمان الخاصة به ويتم تحليلها حسب التوزيع الجغرافي ونوع الأصل المالي وطبيعة المقترض والتصنيف الائتماني. يتم الحصول على المعلومات المستخدمة من مصادر داخلية وخارجية بناءً على طبيعة الأصل المالي الذي يتم تقييمه.

لدى الصندوق إجراءات رقابية فعالة للتأكد من أن الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان يتم تحديدها قبل حدوث التعثر.

(3) تعريف التعثر

لم يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التعثر بشكل محدد وإنما ترك ذلك لتقديرات المؤسسات، بحيث تراعي طبيعة الأصول المالية المكونة لمحففظها. مثل ذلك التعريف يجب أن يكون منسجماً مع التعريفات المطبقة في إدارة مخاطر الائتمان في الظروف العادية. يقوم الصندوق بإجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن الجهة المقترضة قد تعثرت أو إذا كان من المحتمل أن لا تقوم بسداد التزاماتها للصندوق كاملة كما يلي:

- **محفظة القروض**، يعتبر الصندوق أن الدول المقترضة قد تعثرت إذا كانت متأخرة في السداد لمدة عام. يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحسوبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.
- **خطوط الائتمان للوكالات الوطنية**، يعتبر الصندوق أن الوكالة قد تعثرت عندما تتأخر في السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر.
- **الاستثمارات المالية**، يعتبر الصندوق أن هناك حالة تعثر في الاستثمارات المالية إذا كان هناك تأخراً في السداد لمدة 90 يوم. يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لعوامل مالية أو إقتصادية أو قانونية أو سياسية قد يكون لها تأثير على قيمتها السوقية.

(4) الخسائر الائتمانية على قروض الصندوق

يقدم الصندوق قروض للدول الأعضاء تصنف ضمن الأصول مالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على القروض الممنوحة للدول الأعضاء باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تستند سياسة الصندوق في التخصيص للإنخفاض في قيم قروضه المقدمة للدول الأعضاء إلى الوضع المؤسسي الفريد للصندوق مع الدول الأعضاء وطبيعة القروض التي يقدمها الصندوق لهذه الدول.

يتمتع الصندوق بعلاقة فريدة مع دوله الأعضاء، وجميعها دول مساهمة في الصندوق. علاوة على ذلك، فإن القروض المقدمة إلى الدول الأعضاء هي ديون سيادية بطبيعتها، إذ يتم الإقراض حصراً ومباشرة للحكومات ومن خلال دعم برامج تصحيحية تهدف لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، وبالتالي تعزز من مقدرة الدول المقترضة على الإيفاء بالالتزاماتها إتجاه الصندوق في المدى المتوسط والبعيد. تلتزم الدول الأعضاء بهذه البرامج التي تخضع لمراجعات منتظمة. بالإضافة إلى ذلك، لم يسجل الصندوق أي خسائر للتدني في قيم قروضه المقدمة للدول الأعضاء منذ إنشائه. أخذ هذه العوامل مجتمعة بالحسبان يقلل بشكل كبير من احتمالية تكبد الصندوق خسائر إئتمانية على محفظة قروضه.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) التدني في قيم الأصول المالية (تابع)

(4) الخسائر الإنتمائية على قروض الصندوق (تابع)

نظرًا لخصائصه الفريدة، لا يمكن مقارنة مخاطر الإلتزام للصندوق بتلك التي تواجهها المؤسسات المالية التجارية. عليه، فإن تقييم مخاطر الإلتزام على قروض الصندوق يتم بشكل كلي بناءً على الاعتبارات النوعية والكمية المتعلقة بكل دولة، مثل البرامج الإقتصادية المدعومة بقروض وتسهيلات، وتعاون الدولة بشأن تنفيذ السياسات وتسوية الإلتزامات المالية في الوقت المناسب، والتطلع إلى المستقبل.

قام الصندوق بتطوير نموذجًا للخسائر الإنتمائية المتوقعة على أصوله المالية وتطبيقه على محفظة قروضه للدول الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الفريدة لقروض الصندوق وعلاقته المؤسسية مع الدول الأعضاء.

(هـ) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي عبارة عن المبلغ الذي يمكن قبضه نظير أصل أو دفعة نظير تحويل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية هو سعرها في السوق النشطة. تعتبر السوق نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأداة المالية منتظمة وملأمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشطة على أساس السعر المعلن لكل أداة في ذلك السوق. ينطبق ذلك حتى في حالات عدم قدرة السوق على استيعاب كافة الأدوات المراد قياسها. في حال عدم وجود سعر مُعلن في سوق نشطة يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تستفيد من معطيات التقييم ذات الصلة والجديرة بالملاحظة، كنموذج التدفقات النقدية أو المعاملات التي تمت حديثاً في ظروف مواتية. يتم تحليل مستويات القيمة العادلة في تسلسل هرمي، وذلك على النحو التالي:

- المستوى الأول: يتم تقييم هذه الأدوات بالرجوع إلى الأسعار المدرجة (غير المعدلة) للموجودات أو المطلوبات المماثلة في السوق النشطة.
- المستوى الثاني: يتم تقييم هذه الأدوات باستخدام الأساليب التي تكون معطياتها الأساسية قابلة للملاحظة إما مباشرة مثل الأسعار أو غير مباشرة باستنباطها من أدوات مالية يمكن فيها ملاحظة المعطيات الخاصة بأساليب التسعير.
- المستوى الثالث: تشمل الأدوات التي لا يستند تقييمها إلى بيانات قابلة للملاحظة في السوق (معطيات غير جديرة بالملاحظة).

(و) إعادة هيكلة المديونيات

يعتمد الصندوق آلية مرنة لإدارة وتسوية حالات التعثر في القروض للدول الأعضاء بما يُمكن من مساعدة الدول المتعثرة ويحقق مصلحة الصندوق في الحفاظ على حقوقه المالية. تركز سياسة معالجة الديون للدول المتعثرة على معاملة كل حالة على حدة، تراعي حجم المديونية والأوضاع الإقتصادية والإمكانات المالية للدول المقترضة والقدرة على تسوية الديون المتأخرة بما يؤدي إلى إعادة هيكلة أصول القروض المتأخرة والفوائد المترتبة عليها.

نتيجة للعلاقة المتميزة مع دوله الأعضاء وخبرته التاريخية، حيث لم يخسر الصندوق أياً من أصوله منذ بدء نشاطه الإقراض، لا يقوم الصندوق بالتخصيص لأصول قروضه التي يقدمها لتلك الدول أو شطبها.

(ز) الكفالات والتعزيزات الإنتمائية

لا يقوم الصندوق بإصدار كفالات أو تعزيزات إنتمائية لمديونيات تخص أطراف أخرى.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ح) المعاملات بالعملة الأجنبية

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملة مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي.

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء تلك المعاملات، وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الممتلكات والمعدات التي يتم تسجيلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة عند شرائها) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار صرف تلك العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات لدى المؤسسات التابعة إلى الدينار العربي الحسابي باستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية العام. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات للمؤسسات التابعة إلى الدينار العربي الحسابي باستخدام متوسط أسعار الصرف السائدة خلال الفترة. الأرباح والخسائر المترتبة على ذلك يتم إدراجها في بيان الدخل الشامل الموحد.

(ط) الأدوات المالية المشتقة

يستخدم كل من الصندوق والمؤسسات التابعة أدوات مالية مشتقة تشمل عقود مبادلات عملات وعقود صرف أجل لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق أو المؤسسات التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة. يتم الاعتراف بفروقات تحويل العملات الناتجة عن هذه العقود في بيان الدخل الشامل الموحد.

(ي) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها.

(ك) استهلاك الممتلكات والمعدات

تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الإقتصادية المتوقعة.

(ل) احتساب الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المعدلة بالإطفاء والموجودات المالية التي تخضع لفائدة ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل الشامل الموحد باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار المتوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية أو حيثما يكون ملائماً، على مدى فترة أقصر إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بالإعتبار كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية، وليس توقعات خسائر الائتمان المستقبلية.

يتضمن حساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملات والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أي موجودات أو مطلوبات مالية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(م) الأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة عند إعداد البيانات المالية الموحدة أن تختار السياسات المحاسبية المناسبة وتقوم بتطبيقها بشكل منتظم واتخاذ تقديرات وافتراضات معقولة ومتوازنة. في غياب المعيار أو التفسير ذي الصلة، فإن على الإدارة أن تقوم بتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات موثوقة مسترشدة بالتوجيهات الواردة في المعايير التي تنطبق على حالات مشابهة وبالإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

فيما يلي الأحكام التي تم اتخاذها عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والتي يعتقد الصندوق أن يكون لها تأثير على المبالغ التي تم الاعتراف بها في البيانات المالية الموحدة:

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج الأعمال وتقييم خصائص التدفقات النقدية. يقوم الصندوق بتحديد نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف معين. يشمل هذا التقييم جميع الأدلة ذات الصلة مثل السياسات المعلنة للمحافظ ومدى تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع، وكيفية تقييم أداء الأصول المالية وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء هذه الأصول، وحجم ووتيرة عمليات البيع وتوقيتاتها. يقوم الصندوق بالتحقق من الموجودات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة التي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم أسباب استبعادها. تعتبر المراقبة جزء من التقييم الذي يقوم به الصندوق حول ما إذا كان نموذج الأعمال ما زال مناسباً لبقية الموجودات التي يحتفظ بها الصندوق.

الإنخفاض في القيمة

- **الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان:** يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً للأصول المصنفة في المرحلة الأولى، أو على مدى عمر الأصل المالي للأصول المصنفة في المرحلتين الثانية والثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تزيد مخاطر الائتمان بصورة كبيرة منذ الاعتراف الأولي بالأصل. لم يحدد المعيار الدولي رقم (9) تعريفاً للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات النوعية والكمية المعقولة والمدعمة. الإيضاح (د-2) أعلاه يُبين تعريف الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان لكل نوع من استثمارات الصندوق.

- **إنشاء مجموعات ذات خصائص إنتمائية متشابهة:** عندما يتم قياس الخسائر الإنتمائية بشكل جماعي يتم تجميع الأصول المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة ودرجة التصنيف والفترة المتبقية حتى الاستحقاق. يقوم الصندوق بتقييم مخاطر الائتمان للتأكد أن الأساس الذي يقوم عليه تجميع الأصول المالية ما زال ملائماً.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

2 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ن) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة أو المعدلة التي تم إصدارها

إن السياسات المحاسبية المطبقة في هذه البيانات متوافقة مع السياسات المحاسبية التي كانت مطبقة في السنة السابقة باستثناء المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي أصبحت نافذة في أو بعد 01 يناير 2023 وهي كالتالي:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 2- الإفصاح عن السياسات المحاسبية
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 – الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة

لم تؤثر التعديلات الواردة أعلاه بشكل جوهري على البيانات المالية الموحدة للصندوق.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتم الصندوق بالتطبيق المبكر للمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة أو التعديلات التي صدرت ولم تصبح نافذة في أو قبل تاريخ البيانات المالية والتي تشمل:

- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: التزام عقد الإيجار في عمليتي البيع وإعادة التأجير
- ترتيبات تمويل الموردين – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17
- عدم القدرة على تحويل العملات – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

3 النقد والبنود المعادلة للنقد والودائع لدى البنوك 1.3 النقد والبنود المعادلة للنقد

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
11,891	11,412
370,681	93,442
382,572	104,854

حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها

2.3 ودائع لأجل لدى البنوك

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
370,681	93,442
1,086,885	1,381,329
1,457,566	1,474,771

ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها
ودائع تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها

4 الإستثمارات المالية

تتكون محفظة الإستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم إئتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو مؤسسات حكومية أو منظمات دولية أو مؤسسات مالية وغير مالية أو بنوك بالإضافة إلى إستثمارات بصناديق إستثمار استراتيجيات متعددة وصناديق العقار. يتم تقييم الإستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بإستخدام النظام المتدرج لنوعية مدخلات التقييم كما يلي:

المستوى (1): السعر السوقي المدرج (غير المعدل) في سوق نشط لأداة مطابقة (سعر إغلاق الأسهم والأدوات المشتقة وسعر الشراء للأوراق المالية ذات العائد الثابت).

المستوى (2): تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي تكون مدخلات التقييم الهامة لها ملحوظة إما بصورة مباشرة مثل أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأسعار السوق المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً، أو بأساليب تقييم أخرى تكون فيها جميع المدخلات الهامة ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من معطيات السوق.

المستوى (3): تشتمل هذه الفئة على كافة الأدوات التي تشتمل أساليب تقييمها على مدخلات لا تركز على بيانات ملحوظة ويكون للمدخلات غير الملحوظة تأثير هام على تقييم الأداة.

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي
1,020,587	1,163,389
596,389	420,703
111,492	111,866
953,417	590,300
2,681,885	2,286,258
(1,079)	(1,636)
2,680,806	2,284,622

إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل
[مستوى 1]

إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال عناصر التغير الأخرى في بيان الدخل الشامل
[مستوى 2]

إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر [مستوى 3]
إستثمارات بسندات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء

ينزل: مُخصص الخسائر الإئتمانية المُتوقعة على الإستثمارات بالسندات

لا توجد مُناقشات بين المستويات الثلاثة للإستثمارات بالقيمة العادلة، خلال السنة المنتهية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 أو 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022.

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة في المستوى (2) من معلومات السوق التي يمكن ملاحظتها مثل الصفقات التي تم تنفيذها حديثاً على الأوراق المالية لمصدر السند أو المصدرين المماثلين ومن منحى العائد.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

4 الإستثمارات المالية (تابع)

قيمة الإستثمارات المالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء

بلغت القيمة في السوق للإستثمارات بالسندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء 586,489 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 942,063 ألف دينار عربي حسابي). يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى تجميع معلومات السوق الهامة التي يمكن ملاحظتها مثل الصفقات التي تم تنفيذها حديثاً على الأوراق المالية لمصدر السند أو المصدرين المماثلين.

إستثمارات بالقيمة العادلة (المستوى 3)

يمثل هذا البند استثمارات بصناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار التي يتم تقييمها وفقاً لصادفي قيمة الموجودات. يتم تقييم صافي الأصول لهذه الصناديق بواسطة مدراء هذه الصناديق.

الجدول التالي يبين التغير في قيم الإستثمارات بالقيمة العادلة (المستوى 3) كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 و2022 على التوالي:

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
103,201	111,492	صافي القيمة العادلة كما في بداية السنة
2,264	559	التغير المعترف به في حساب الأرباح والخسائر للسنة
5,718	342	إستثمارات جديدة
(2,636)	(1,010)	تسبيل بالبيع
2,945	483	فروقات تحويل عملة
111,492	111,866	صافي القيمة العادلة كما في نهاية السنة

بلغت قيمة الأرباح غير المحققة المعترف بها (المستوى 3) في بيان الدخل الشامل الموحّد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 ما مجموعه 559 ألف دينار عربي حسابي (2022: 2,264 ألف دينار عربي حسابي).

الجدول التالي يلخص مكونات محفظة الإستثمارات حسب فئاتها كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

2022			2023			
المجموع	دول غير عربية	دول عربية	المجموع	دول غير عربية	دول عربية	
ألف دينار عربي حسابي			ألف دينار عربي حسابي			
السندات والأوراق المالية						
1,028,084	737,498	290,586	582,450	414,406	168,044	جهات حكومية وشبة حكومية
1,275,168	1,161,955	113,213	1,447,053	1,328,490	118,563	بنوك ومؤسسات مالية
99,496	39,988	59,508	90,535	46,385	44,150	قطاع الصناعات
63,708	63,708	-	9,578	9,578	-	قطاعات تجارية أخرى
103,937	89,414	14,523	44,776	44,776	-	منظمات دولية
(1,079)	(248)	(831)	(1,636)	(272)	(1,364)	الخسائر الإنتمائية المتوقعة
2,569,314	2,092,315	476,999	2,172,756	1,843,363	329,393	المجموع
صناديق إستثمارية غير مُدرجة						
64,904	64,904	-	69,640	69,640	-	صناديق الإستراتيجيات المتعددة
43,295	43,295	-	38,613	38,613	-	صناديق العقار
3,293	3,293	-	3,613	3,613	-	صناديق الاستثمار المتداولة
111,492	111,492	-	111,866	111,866	-	المجموع
2,680,806	2,203,807	476,999	2,284,622	1,955,229	329,393	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

4 الإستثمارات المالية (تابع)

الإستثمارات المالية المدارة خارجياً

يسند الصندوق والمؤسسات التابعة إدارة جزء من المحافظ الإستثمارية لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. بلغت القيمة العادلة للأموال المدارة من قبلهم 238,544 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 231,347 ألف دينار عربي حسابي).

5 عقود تبادل العملات الآجلة

يستخدم الصندوق أدوات مالية مشتقة تشمل عقود تبادل عملات آجلة وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق بإصدار أو الاحتفاظ بأدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة، وبالتالي فإن كل هذه الأدوات الغرض منها التحوط فقط.

بلغ صافي القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة مُستحقة الدفع 10,676 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 9,233 ألف دينار عربي حسابي). يتم تحديد القيمة العادلة لعقود تبادل العملات الآجلة بالرجوع إلى الأسعار الآجلة التي تم الحصول عليها من مصادر تسعير الأدوات المالية رويترز وبلومبيرج. إن المدخلات الهامة في نماذج التسعير لهذه العقود يمكن ملاحظتها في السوق وبالتالي يمكن تصنيفها في المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

6 خطوط الائتمان

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
182,641	182,579	الرصيد في بداية السنة
227,217	167,043	سحوبات خلال السنة
409,858	349,622	
(236,778)	(207,583)	تسديدات خلال السنة
40	(1,857)	ناقصاً: التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
9,459	(1,474)	فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي
182,579	138,708	الرصيد في نهاية السنة

يُقدّم برنامج تمويل التجارة العربية خطوط إئتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية مُعتمدة لديها بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. لا توجد أرصدة غير مسحوبة من خطوط الائتمان أو تخصيصات متعاقد عليها كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 و 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022.

7 قروض للدول الأعضاء

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
596,436	578,540	الرصيد في بداية السنة
110,035	187,498	سحوبات خلال السنة
(127,931)	(153,839)	تسديدات خلال السنة
-	(6,650)	ناقصاً: التغير في مخصص الخسائر الائتمانية
578,540	605,549	الرصيد في نهاية السنة

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

7 قروض للدول الأعضاء

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023، أقساط قروض مستحقة وغير مستلمة بلغ مجموعها 179,666 ألف دينار عربي حسابي (2022: 165,589 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 ما مجموعه 123,141 ألف دينار عربي حسابي (2022: 33,748 ألف دينار عربي حسابي).

8 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملة الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

9 مساهمة بمؤسسة ذات علاقة

يساهم الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات بعدد 10,148 سهماً بقيمة اسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد، تمثل ما نسبته نحو 11% من رأس المال المدفوع تم سدادها بالكامل. يتم تصنيف هذه المساهمة بالتكلفة ذلك لأن الصندوق غير ممثل في مجلس الإدارة وليس له حق التصويت في مجلس المساهمين، بالتالي ليس له تأثير في القرارات التي يتم اتخاذها بالمؤسسة.

10 حسابات مدينة وموجودات أخرى

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
79,920	93,777	إجمالي الفوائد المستحقة على القروض للدول الأعضاء
(78,234)	(89,662)	ينزل: الفوائد على القروض متأخرة السداد لأكثر من سنة
1,686	4,115	
1,804	1,924	الفوائد المستحقة على خطوط الائتمان
20,897	31,860	الفوائد المستحقة على الودائع والاستثمارات المالية
24,387	37,899	إجمالي الفوائد المستحقة
6,635	6,038	موجودات غير ملموسة (*)
2,173	1,459	ممتلكات ومعدات
-	6,201	هامش ضمان مستحق القبض
2,238	2,963	أرصدة مدينة أخرى
35,433	54,560	

(*) تتكون الموجودات غير الملموسة من صافي القيمة الدفترية لبرمجيات النظام التقني لمنصة الدفع "منصة بُنى" الذي تملكه المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.
بلغ مجموع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 159,443 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 51,724 ألف دينار عربي حسابي).

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

2023 ألف دينار عربي حسابي	2022 ألف دينار عربي حسابي	
41,254	22,195	فوائد مستحقة الدفع
4,969	371	صافي قيم معاملات استثمارية قيد الدفع
10,918	15,647	رصيد مخصص دعم الشعب الفلسطيني
-	225	هامش ضمان مُستحق الدفع
6,818	5,858	أرصدة دائنة أخرى
63,959	44,296	

● مطلوبات طارئة

لا توجد مطلوبات طارئة لدى الصندوق أو المؤسسات التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023، بينما كان رصيد المطلوبات الطارئة 15,102 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022 تتمثل في ضمانات ومساكن بنكية أخرى تم تقديمها بواسطة برنامج تمويل التجارة العربية بسياق أعماله الاعتيادية ولم تنشأ عنها مطلوبات جوهرية.

13 صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين

استناداً إلى المادة الخامسة والثلاثين من اتفاقية تأسيس الصندوق، يحق لأي عضو الانسحاب بعد مرور خمس سنوات على عضويته واسترداد أسهمه وما يستحقه من نسبة في صافي الموجودات. وقد اعتمد قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (3) لسنة 2005 تطبيق قاعدة الوزن المرجح لتحديد حصص الدول الأعضاء في صافي الموجودات، أخذاً بالاعتبار التفاوت الزمني في سداد الأقساط. يحتفظ الصندوق بسجل لكل دولة عضو يشتمل على حصتها المقومة بالوزن المرجح.

تأسيساً على ذلك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض" يعتبر رأس مال الصندوق المكتتب به والاحتياطي أدوات مالية قابلة للاسترداد وتصنف وفقاً لذلك كالتزامات مالية.

(أ) رأس المال المكتتب به والمدفوع

2023 ألف دينار عربي حسابي	2022 ألف دينار عربي حسابي	
1,200,000	1,200,000	رأس المال المصرّح به (24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)
900,000	900,000	رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)
(16,975)	(16,975)	رأس المال غير المدفوع
883,025	883,025	رأس المال المدفوع

وافق مجلس محافظي الصندوق بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. تضمن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية بدءاً من نيسان (إبريل) 2014 مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

يمثل الجزء غير المدفوع من رأس مال الصندوق المبلغ المتبقي من المستحق نقداً في زيادة رأس المال بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

13 صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين (تابع)

(ب) الاحتياطيات

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء، أيهما أكبر، إلى احتياطي الطوارئ. يستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً، ويحول المتبقي من الدخل التشغيلي إلى الاحتياطي العام. يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 مبلغ 34,228 ألف دينار عربي حسابي (2022: 29,123 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية.

اعتمد مجلس المحافظين في قراره رقم (5) لسنة 2023 التخصيص رقم عشرين لصالح العون الإنساني للشعب الفلسطيني بنسبة 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء لسنة 2022 (ما قيمته 1,499 ألف دينار عربي حسابي). كان المجلس قد أقرّ تخصيصاً تاسع عشر للهدف نفسه بموجب قراره رقم (6) لسنة 2022، بنسبة 10% من الدخل التشغيلي العائد للدول الأعضاء لسنة 2021 (ما قيمته 3,196 ألف دينار عربي حسابي).

(ج) المساهمون غير المسيطرين

يمثل هذا البند حصة جميع المساهمين غير المسيطرين في صافي موجودات برنامج تمويل التجارة العربية كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، التي تُقيّم بعملة الأساس وهي الدولار الأمريكي. تصنف حصص المساهمين غير المسيطرين كالتزامات مالية والتي كانت كالتالي:

2022 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي	صافي الموجودات العائد للمساهمين في برنامج تمويل التجارة العربية بالدولار الأمريكي:
986,635	985,150	- رأس المال المدفوع
204,354	235,812	- الاحتياطيات
1,190,989	1,220,962	
519,382	531,415	صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين

2023 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	التغير في صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين:
122,143	130,089	الرصيد في بداية السنة
3,375	4,828	صافي الدخل للسنة
(1,073)	(2,149)	توزيعات خلال السنة
(645)	597	التغير غير المحقق في قيم الاستثمارات بالقيمة العادلة
6,289	(1,337)	فروقات تحويل
130,089	132,028	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

14 الإيرادات الأخرى من الإستثمارات المالية

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
8,585	13,310	إطفاء الخصم (العلاوة) لعقود تبادل العملات الأجلة
2,264	559	التغير في قيم صناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار
(1,623)	(1,394)	نتائج التعامل في السندات والأوراق المالية
(155)	(1,410)	إيرادات أخرى
9,071	11,065	

15 مصروفات إدارية وعمومية

المصروفات الإدارية والعمومية بلغت 10,989 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 10,653 ألف دينار عربي حسابي). تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف العاملين بمبلغ 6,440 ألف دينار عربي حسابي (2022: 6,222 ألف دينار عربي حسابي). منها 611 ألف دينار عربي حسابي تمثل مصاريف الإدارة العليا (2022: 490 ألف دينار عربي حسابي). بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسات التابعة 205 كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 210 موظفاً).

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية لسنة 2023 مبلغ 4,152 ألف دينار عربي حسابي تتعلق بالمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية (2022: 3,806 ألف دينار عربي حسابي) منها مبلغ 1,223 ألف دينار عربي حسابي مكافآت مجلس الإدارة وتكاليف العاملين (2022: 994 ألف دينار عربي حسابي)، أما الباقي يتعلق بمصاريف تشغيل "منصة بُنى" للمدفوعات.

16 معونة فنية

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
65	693	تكاليف دورات تدريبية وندوات ومعونة مباشرة
(28)	(194)	مساهمات نقدية وعينية من الجهات المشاركة
37	499	نفقات المعونة الفنية التي تحملها الصندوق

17 التغير غير المحقق في قيم الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
(32,072)	14,988	التغير في قيمة السندات
(3,467)	(1,179)	التغير في قيمة عقود تبادل العملات الأجلة
(35,539)	13,809	التغير خلال السنة

18 تغيرات أخرى

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
(1,073)	(2,149)	توزيعات نقدية للمساهمين غير المسيطرين
6,289	(1,337)	فروقات تحويل حصة المساهمين غير المسيطرين
5,216	(3,486)	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

19 صافي النقد من الإستثمارات

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
(6,026)	185	صافي النقد المستخدم في الإستثمارات بصناديق الإستراتيجيات المتعددة وصناديق العقار
92,191	84,878	المستلم من/ (المستخدم في) بيع أو استحقاق السندات والأوراق المالية بالقيمة العادلة
(161,973)	381,580	المستخدم في بيع أو استحقاق السندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء
(874)	1,339	فروقات إعادة تقييم
(76,682)	467,982	

20 الأموال المدارة

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح منظمات عربية ما يعادل 11,468 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 9,847 ألف دينار عربي حسابي).

21 المعاملات مع جهات ذات علاقة

الجهات ذات علاقة مع الصندوق هي الدول الأعضاء وهي المستهدفة من أنشطة الصندوق كما هو مبين في إيضاح رقم (1).

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع الدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر):

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح	
578,540	612,199	7	قروض للدول الأعضاء
3,376,101	2,952,824	11	ودائع مقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية
6,198	10,477		إيرادات فوائد ورسوم على قروض للدول الأعضاء
51,724	159,443	11	نفقات فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية
37	499	16	نفقات معونة فنية

22 التوزيع الجغرافي للمحفظة الإستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الإستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الإستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الإستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كما يلي:

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	
1,299,877	1,365,636	الدول العربية والإفريقية
1,228,696	1,016,495	أوروبا
371,064	452,884	أمريكا الشمالية
1,146,650	857,319	الشرق الأقصى
103,976	78,471	المنظمات الدولية
4,150,263	3,770,805	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023:

المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات					
النقد والبنود المعادلة للنقد	104,854	104,854	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,381,329	1,290,671	90,658	-	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,583,820	922,880	101,193	418,378	141,369
إستثمارات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء	588,936	409,133	75,194	97,127	7,482
إستثمارات بصناديق الاستثمارات					
المتعددة وصناديق العقار	111,866	111,866	-	-	-
خطوط الائتمان	138,708	92,422	38,356	7,930	-
قروض للدول الأعضاء	605,549	251,510	84,268	254,895	14,876
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	8,070	-	-	-	8,070
حسابات مدينة وموجودات أخرى	54,560	41,534	2,961	2,568	7,497
	4,583,028	3,224,870	392,630	780,898	148,851
					35,779
المطلوبات					
ودائع من المؤسسات النقدية	2,952,824	2,549,504	403,320	-	-
والمالية العربية					
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	10,676	10,676	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	63,959	45,346	13,661	1,971	2,981
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	1,423,541	-	-	-	1,423,541
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين	132,028	-	-	-	132,028
	4,583,028	2,605,526	416,981	1,971	1,558,550
تعاقبات القروض غير المسحوبة	123,141	-	-	-	123,141

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

1 الأدوات المالية

(أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023:

المجموع	حتى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً	
ألف دينار عربي حسابي			
الموجودات			
النقد والبنود المعادلة للنقد	104,854	-	
ودائع لأجل لدى البنوك	1,381,329	-	
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,024,073	559,747	
إستثمارات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء	484,327	104,609	
إستثمارات بصناديق الاسر اتيجيات			
المتعددة وصناديق العقار	111,866	-	
خطوط الإنتمان	130,778	7,930	
قروض للدول الأعضاء	335,778	269,771	
ودائع لدى البنوك المركزية	-	5,336	
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	-	8,070	
حسابات مدينة وموجودات أخرى	44,495	10,065	
	3,617,500	965,528	4,583,028
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية	2,952,824	-	
والمالية العربية	10,676	-	
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	59,007	4,952	
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	-	1,423,541	
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	-	132,028	
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين			
	3,022,507	1,560,521	4,583,028
تعاقبات القروض غير المسحوبة			
	-	123,141	123,141

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022:

المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات					
النقد والبنود المعادلة للنقد	382,572	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,077,918	8,967	-	-	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	981,469	216,980	335,192	83,087	-
إستثمارات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء	512,825	293,835	137,078	8,848	-
إستثمارات بصناديق الاسر اتيجيات	-	-	-	-	-
المتعددة وصناديق العقار	111,492	-	-	-	-
خطوط الإئتمان	100,008	53,025	29,546	-	-
قروض للدول الأعضاء	222,069	96,559	245,036	-	14,876
ودائع لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	-	-	-	-	8,301
حسابات مدينة وموجودات أخرى	18,278	3,684	4,117	546	8,808
4,960,452	3,406,631	673,050	750,969	92,481	37,321
المطلوبات					
ودائع من المؤسسات النقدية	2,461,127	914,974	-	-	-
والمالية العربية	-	-	-	-	-
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	9,233	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	21,456	17,805	1,105	3,930	-
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	-	-	-	-	1,400,733
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين	-	-	-	-	130,089
4,960,452	2,491,816	932,779	1,105	3,930	1,530,822
تعاقبات القروض غير المسحوبة	-	-	-	-	33,748

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022

فيما يلي آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022:

المجموع	حتى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً
ألف دينار عربي حسابي		
الموجودات		
النقد والبنود المعادلة للنقد	382,572	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,086,885	-
إستثمارات بسندات بالقيمة العادلة	1,198,449	418,279
إستثمارات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء	806,660	145,926
إستثمارات بصناديق الاستثمارات		
المتعددة وصناديق العقار	111,492	-
خطوط الائتمان	153,033	29,546
قروض للدول الأعضاء	318,628	259,912
ودائع لدى البنوك المركزية	-	5,336
مساهمة بمؤسسة ذات علاقة	-	8,301
حسابات مدينة وموجودات أخرى	21,962	13,471
4,960,452	4,079,681	880,771
المطلوبات		
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	3,376,101	-
عقود تبادل عملات آجلة مستحقة الدفع	9,233	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	39,260	5,036
صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء	-	1,400,733
صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين	-	130,089
4,960,452	3,424,594	1,535,858
تعاقدات القروض غير المسحوبة		
33,748	-	33,748

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء وبالقائمة العادلة في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. ويقوم برنامج تمويل التجارة العربية وفقاً لأهدافه المحددة في نطاقه الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق وبرنامج تمويل التجارة العربية لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فإن حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

تتضمن البيانات المالية الموحدة مخصصات بمبلغ 10,988 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 (2022: 1,713 ألف دينار عربي حسابي) تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على قروض الدول الأعضاء، الودائع والسندات بالإضافة إلى خطوط الائتمان.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

(ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

لأغراض إدارة مخاطر الائتمان، يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية إلى أدوات تدرج في فئة الإستثمار وأخرى تدرج في درجة غير فئة الإستثمار. يتوافق تعريف الصندوق لتصنيف "درجة الإستثمار" مع ما هو متعارف عليه عالمياً، أي يتم تصنيف الأدوات المالية ذات التصنيف الائتماني BBB وما فوق كأدوات استثمارية، ويتم تصنيف الفئات التي تقل تصنيفها عن BBB على أنها أدوات غير استثمارية.

يُقدّم الصندوق قروض لدوله الأعضاء فقط. يُمثّل رصيد قروض إحدى الدول الأعضاء مانسبته 40% من إجمالي رصيد القروض كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 41%).

الجدول التالي تلخص القيم الإجمالية للأصول المالية المعرضة لمخاطر الائتمان وذلك طبقاً لمراحل التدني في قيم الأصول المالية وبحسب تصنيفاتها الائتمانية وذلك كما في 31 ديسمبر 2023 و2022:

(ألف دينار عربي حسابي)

2023				التصنيف الائتماني
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
محفظة القروض(*):				
612,199	191,007	-	421,192	● إجمالي المحفظة
(6,650)	(6,650)	-	-	● الخسائر الائتمانية المتوقعة
605,549	184,357	-	421,192	● صافي قيمة المحفظة
محفظة خطوط الائتمان:				
99,130	-	-	99,130	● جهات سيادية
41,850	-	-	41,850	● بنوك تجارية
140,980	-	-	140,980	● إجمالي المحفظة
(2,272)	-	-	(2,272)	● الخسائر الائتمانية المتوقعة
138,708	-	-	138,708	● صافي قيمة المحفظة
محفظة الودائع:				
1,430,754	-	-	1,430,754	● درجة فئة الإستثمار
41,714	-	-	41,714	● دون فئة الإستثمار
2,733	-	-	2,733	● غير مصنفة
1,475,201	-	-	1,475,201	● إجمالي المحفظة
(430)	-	-	(430)	● الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,474,771	-	-	1,474,771	● صافي قيمة المحفظة
محفظة السندات:				
2,089,573	-	-	2,089,573	● درجة فئة الإستثمار
84,819	-	-	84,819	● دون فئة الإستثمار
-	-	-	-	● غير مصنفة
2,174,392	-	-	2,174,392	● إجمالي المحفظة
(1,636)	-	-	(1,636)	● الخسائر الائتمانية المتوقعة
2,172,756	-	-	2,172,756	● صافي قيمة المحفظة

(*) لا يقوم الصندوق بتصنيف الدول الأعضاء المقترضة وفقاً للتصنيفات الائتمانية المتبعة بواسطة وكالات التصنيف العالمية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية المؤخذة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته (تابع)

(ألف دينار عربي حسابي)

2022				التصنيف الائتماني
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
محفظة القروض(*):				
578,540	191,007	-	387,533	• إجمالي المحفظة
-	-	-	-	• الخسائر الائتمانية المتوقعة
578,540	191,007	-	387,533	• صافي قيمة المحفظة
محفظة خطوط الائتمان:				
140,513	-	-	140,513	• جهات سيادية
42,485	-	-	42,485	• بنوك تجارية
182,998	-	-	182,998	• إجمالي المحفظة
(419)	-	-	(419)	• الخسائر الائتمانية المتوقعة
182,579	-	-	182,579	• صافي قيمة المحفظة
محفظة الودائع:				
1,407,061	-	-	1,407,061	• درجة فئة الإستثمار
36,193	-	-	36,193	• دون فئة الإستثمار
14,527	-	-	14,527	• غير مصنفة
1,457,781	-	-	1,457,781	• إجمالي المحفظة
(215)	-	-	(215)	• الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,457,566	-	-	1,457,566	• صافي قيمة المحفظة
محفظة السندات:				
2,473,533	-	-	2,473,533	• درجة فئة الإستثمار
96,860	-	-	96,860	• دون فئة الإستثمار
-	-	-	-	• غير مصنفة
2,570,393	-	-	2,570,393	• إجمالي المحفظة
(1,079)	-	-	(1,079)	• الخسائر الائتمانية المتوقعة
2,569,314	-	-	2,569,314	• صافي قيمة المحفظة

(*) لا يقوم الصندوق بتصنيف الدول الأعضاء المقترضة وفقاً للتصنيفات الائتمانية المتبعة بواسطة وكالات التصنيف العالمية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

(ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته (تابع)

الجدول التالية تلخص التغير في القيم الإجمالية للأصول المالية خلال عامي 2023 و2022 على التوالي:

(ألف دينار عربي حسابي)

2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
				محفظة القروض:
578,540	191,007	-	387,533	إجمالي المحفظة كما في بداية السنة
				التغير في المحفظة الناتج عن:
-	-	-	-	• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث
187,498	-	-	187,498	• سحبيات خلال السنة
(153,839)	-	-	(153,839)	• تسديدات خلال السنة
612,199	191,007	-	421,192	إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة
				محفظة خطوط الائتمان:
182,998	-	-	182,998	إجمالي المحفظة كما في بداية السنة
				التغير في المحفظة الناتج عن:
-	-	-	-	• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث
167,043	-	-	167,043	• سحبيات خلال السنة
(207,583)	-	-	(207,583)	• تسديدات خلال السنة
(1,478)	-	-	(1,478)	• فروقات تحويل العملات
140,980	-	-	140,980	إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة
				محفظة الودائع:
1,457,781	-	-	1,457,781	إجمالي المحفظة كما في بداية السنة
				التغير في المحفظة الناتج عن:
-	-	-	-	• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث
18,409,148	-	-	18,409,148	• شراء أصول مالية جديدة
(18,384,188)	-	-	(18,384,188)	• أصول استحققت أو بيعت خلال السنة
(7,540)	-	-	(7,540)	• فروقات تحويل العملات
1,475,201	-	-	1,475,201	إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة
				محفظة السندات:
2,570,393	-	-	2,570,393	إجمالي المحفظة كما في بداية السنة
				التغير في المحفظة الناتج عن:
-	-	-	-	• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث
3,401,768	-	-	3,401,768	• شراء أصول مالية جديدة
(3,773,574)	-	-	(3,773,574)	• أصول استحققت أو بيعت خلال السنة
(24,195)	-	-	(24,195)	• فروقات تحويل العملات
2,174,392	-	-	2,174,392	إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

(ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته (تابع)

(ألف دينار عربي حسابي)

2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
				محفظة القروض:
596,436	191,007	-	405,429	إجمالي المحفظة كما في بداية السنة
				التغير في المحفظة الناتج عن:
-	-	-	-	• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث
110,035	-	-	110,035	• سحبات خلال السنة
(127,931)	-	-	(127,931)	• تسديدات خلال السنة
578,540	191,007	-	387,533	إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة
				محفظة خطوط الائتمان:
183,100	-	-	183,100	إجمالي المحفظة كما في بداية السنة
				التغير في المحفظة الناتج عن:
-	-	-	-	• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث
227,217	-	-	227,217	• سحبات خلال السنة
(236,778)	-	-	(236,778)	• تسديدات خلال السنة
9,459	-	-	9,459	• فروقات تحويل العملات
182,998	-	-	182,998	إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة
				محفظة الودائع:
1,201,352	-	-	1,201,352	إجمالي المحفظة كما في بداية السنة
				التغير في المحفظة الناتج عن:
-	-	-	-	• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث
17,969,402	-	-	17,969,402	• شراء أصول مالية جديدة
(17,766,169)	-	-	(17,766,169)	• أصول استحققت أو بيعت خلال السنة
53,196	-	-	53,196	• فروقات تحويل العملات
1,457,781	-	-	1,457,781	إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة
				محفظة السندات:
2,521,104	-	-	2,521,104	إجمالي المحفظة كما في بداية السنة
				التغير في المحفظة الناتج عن:
-	-	-	-	• تحول أصول مالية بين المراحل الثلاث
3,913,580	-	-	3,913,580	• شراء أصول مالية جديدة
(3,949,037)	-	-	(3,949,037)	• أصول استحققت أو بيعت خلال السنة
84,746	-	-	84,746	• فروقات تحويل العملات
2,570,393	-	-	2,570,393	إجمالي المحفظة كما في نهاية السنة

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته (تابع)

يُلخص الجدول التالي التغير في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة:

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً			
2022	2023		
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي		
146	215	محفظة الودائع	
69	215	الرصيد كما في بداية السنة	
215	430	التغير في مخصصات الخسائر خلال السنة	
		الرصيد كما في نهاية السنة	
1,098	1,079	محفظة السندات	
(19)	557	الرصيد كما في بداية السنة	
1,079	1,636	التغير في مخصصات الخسائر خلال السنة	
		الرصيد كما في نهاية السنة	
459	419	خطوط الائتمان	
(40)	1,853	الرصيد كما في بداية السنة	
419	2,272	التغير في مخصصات الخسائر خلال السنة	
		الرصيد كما في نهاية السنة	
-	-	قروض للدول الأعضاء	
-	6,650	الرصيد كما في بداية السنة	
-	6,650	التغير في مخصصات الخسائر خلال السنة	
		المجموع	
1,703	1,713	الرصيد كما في بداية السنة	
10	9,275	التغير في مخصصات الخسائر خلال السنة	
1,713	10,988	الرصيد كما في نهاية السنة	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

(ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسات التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الإستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة.

يوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين وبيان الدخل الشامل الموحّد نتيجة كل تغيير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المُعطيات الأخرى على حالها دون تغيير:

2022 ألف دينار عربي حسابي	2023 ألف دينار عربي حسابي	التغير في نقاط الأساس	
924	1,415	25	التأثير على الدخل التشغيلي
1,213	1,741	25	التأثير على صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين

(د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المُدرجة في البيانات المالية الموحدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنوع في مكوناتها.

لا يمكن تحديد القيمة العادلة للقروض المقدّمة للدول الأعضاء على النحو المحدّد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)، ذلك بسبب الخصائص الفريدة لهذه القروض وعدم وجود سوق رئيسية لمثل هذه القروض.

إن القيمة الدفترية لخطوط الائتمان والودائع لأجل والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والحسابات المدينة والموجودات الأخرى والحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى، تعتبر تقديرات معقولة لقيمها العادلة، ذلك لأن معظم هذه الموجودات والمطلوبات لها استحقاقات قصيرة الأجل.

(هـ) إدارة مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات بشكل أساسي من خلال الاحتفاظ بموجوداته بالدينار العربي الحسابي على أساس وزنه المثبت بالعملات المكوّنة لسلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود تبادل العملات الأجلة. كما يقوم الصندوق والمؤسسات التابعة وفق ما حدّدته القواعد الإرشادية للإستثمار، بعمليات التحوّل اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الإستثمار. ويتم ذلك بإستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بعقود تبادل العملات الأجلة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2023

23 الأدوات المالية (تابع)

(و) إدارة مخاطر السيولة

يعمل الصندوق على توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء والإيفاء بالتزاماته الأخرى في الوقت المناسب. حيث أن عليه تقدير توقيت ومقدار احتياجات الدول الأعضاء أثناء الظروف غير المواتية يزيد من الحاجة لإدارة السيولة لديه وينبغي أن يكون مستعداً لتوفير الموارد للإحتياجات غير المتوقعة. يدير الصندوق مخاطر السيولة لديه من خلال مراقبة التطورات في مركز السيولة عن كثب، كما يقوم الصندوق أيضاً بمتابعة التطورات في الدول الأعضاء للتنبؤ باحتياجات تلك الدول بصورة أفضل.

يقوم الصندوق بالدخول في عقود تبادل عملات أجله وسندات وأوراق مالية غير مدرجة في سوق نشطه، والاستثمار في صناديق إستراتيجية متعددة وصناديق عقار غير مدرجة، بالتالي قد لا يكون متاحاً للصندوق تصفية هذه الإستثمارات أو الإستجابة للأحداث التي قد تؤدي للإنخفاض في قيمتها بالسرعة المطلوبة.

تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال التنوع في مكونات الأصول وأجلها مع الأخذ في الاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، واحتياجات السيولة والأحفاظ بأرصدة كافية من النقد وما يعادله وأوراق المالية القابلة للتداول.

الجدول التالي يبين استحقاقات المعلومات المالية للصندوق كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 و 2022.

المجموع	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر
31 ديسمبر 2023			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,952,824	2,085,573	463,931
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	41,254	33,483	5,755
	2,994,078	2,119,056	469,686
	405,336	2,016	403,320
31 ديسمبر 2022			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	3,376,101	1,811,202	649,925
فوائد على الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	75,605	25,363	8,970
	3,451,706	1,836,565	658,895
	956,246	41,272	914,974

(ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكل يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسات التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسات التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيّات للتوسع في النشاط، وما يترتب على برنامج تمويل التجارة العربية من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. تتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيّات، التي تظهر تفاصيلها ضمن البيانات الموحدة للتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين بالمؤسسات التابعة.

(ح) إدارة مخاطر الأسعار

يتعرض الصندوق لمخاطر التغير في أسعار السندات والأوراق المالية وعقود تبادل العملات الأجله الذي قد ينتج من التغير في معدلات الفائدة في المستقبل. وعندما تكون تلك السندات بعملات أخرى غير الدينار العربي الحسابي، فإن تحويل تلك السندات من العملات الأجنبية إلى الدينار العربي الحسابي سيعرض الصندوق لمخاطر التغيرات في أسعار صرف تلك العملات. الإيضاح (هـ) "مخاطر العملات الأجنبية" أعلاه يبين كيفية إدارة هذا العنصر من مخاطر الأسعار وقياسه وفقاً للحدود التي تحددها إدارة الصندوق.

تتمثل سياسة الصندوق في إدارة مخاطر الأسعار من خلال التنوع واختيار الأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن الحدود المرسومة بسياسة الإستثمار والتي تتطلب مراقبة الوضع العام للسوق على أساس يومي ومراجعته على أساس ربع سنوي من قبل إدارة الصندوق.

الهيكل التنظيمي للصندوق

الهيكل التنظيمي للصندوق

يتضمن الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعيينهما كل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، وينتخب المجلس رئيساً له من بين أعضائه بالتناوب. يعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق، ويتمتع بجميع سلطات الإدارة. يعقد مجلس محافظي الصندوق اجتماعاً سنوياً، في النصف الأول من كل عام، في دولة المقر أو خارجها. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس محافظي الصندوق كما في 31 ديسمبر 2023:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور عادل أحمد إسماعيل الشركس
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد محمود العسوس
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي محمد بن هادي الحسيني
	نائب المحافظ	معالي خالد محمد بالعمي
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور مروان العباسي
	نائب المحافظ	سعادة مراد عبد السلام
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي لعزیز فايد ⁽¹⁾
	نائب المحافظ	معالي صالح الدين طالب
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي عثمان إبراهيم روبله
	نائب المحافظ	سعادة أحمد عثمان علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي محمد بن عبد الله الجدعان
	نائب المحافظ	معالي أيمن بن محمد السيار ⁽²⁾
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور جبريل إبراهيم محمد
	نائب المحافظ	معالي برعي الصديق أحمد ⁽³⁾
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور كنان ياغي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد عصام هزيمة
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي بيحي إيمان عجي ⁽⁴⁾
	نائب المحافظ	سعادة عبد الرحمن محمد عبد الله
جمهورية العراق	المحافظ	معالي الدكتور علي محسن إسماعيل العلق ⁽⁵⁾
	نائب المحافظ	سعادة السيدة غفران كاظم نعمة ⁽⁶⁾

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي سلطان بن سالم الحبسي
	نائب المحافظ	سعادة طاهر بن سالم بن عبد الله العمري
دولة فلسطين	المحافظ	معالي الدكتور فراس ملح ⁽⁷⁾
	نائب المحافظ	سعادة فريد أحمد غنام ⁽⁸⁾
دولة قطر	المحافظ	معالي علي بن أحمد الكواري
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ	معالي مزي عبد محمد شافع
	نائب المحافظ	سعادة يونس إيمان
دولة الكويت	المحافظ	معالي فهد عبدالعزيز الجار الله ⁽⁹⁾
	نائب المحافظ	معالي باسل الهارون ⁽⁹⁾
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	معالي الدكتور وسيم منصوري ⁽¹⁰⁾
	نائب المحافظ	سعادة بشير يقطان ⁽¹¹⁾
دولة ليبيا	المحافظ	سعادة الصديق عمر الكبير
	نائب المحافظ	سعادة ناجي محمد عيسى بلقاسم
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي حسن عبدالله
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد معيط
المملكة المغربية	المحافظ	معالي نادية فتاح
	نائب المحافظ	معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي محمد الأمين الذهبي
	نائب المحافظ	سعادة فيلاي محمد فيلاي
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي سالم صالح بن بريك
	نائب المحافظ	معالي أحمد أحمد غالب

- 1 اعتباراً من مارس 2023، خلفاً لمعالي ابراهيم جمال كسالي.
- 2 اعتباراً من فبراير 2023، خلفاً لمعالي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك.
- 3 اعتباراً من مايو 2023، خلفاً لسعادة حسين يحيى جنقول.
- 4 اعتباراً من يوليو 2023، خلفاً لمعالي الدكتور علمي محمود نور.
- 5 اعتباراً من يناير 2023، خلفاً لمعالي مصطفى غالب مخيف.
- 6 اعتباراً من يناير 2023، خلفاً لسعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة.
- 7 اعتباراً من فبراير 2023، خلفاً لمعالي الدكتور محمد مصطفى.
- 8 اعتباراً من فبراير 2023، خلفاً لعطوفة اللواء طلال دويكات.
- 9 اعتباراً من سبتمبر 2023، خلفاً لمعالي الدكتور سعد حمد ناصر، الذي كان خلفاً لمعالي مناف عبدالعزيز الهاجري، الذي كان خلفاً لمعالي عبدالوهاب محمد الرشيد.
- 10 اعتباراً من أغسطس 2023، خلفاً لمعالي رياض توفيق سلامة.
- 11 اعتباراً من أغسطس 2023، خلفاً لسعادة الدكتور وسيم منصوري.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس المديرين التنفيذيين (2022-2025)، كما في نهاية ديسمبر 2023:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور فهد بن محمد التركي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور رياض بن محمد الخريّف	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة علي بوهراوة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة مازن صباح أحمد	جمهورية العراق	12.27
سعادة سامية قرشي الطيب عمر (السودان)	جمهورية مصر العربية	*19.65
	الجمهورية اليمنية	
	جمهورية السودان	
	جمهورية الصومال الفيدرالية	
	جمهورية جيبوتي	
	جمهورية القمر المتحدة	
سعادة فيصل فهد عبد العزيز المزيّني (الكويت)	دولة الكويت	15.13
	دولة الإمارات العربية المتحدة	
سعادة عبدعلي الدباغ (المغرب)	المملكة المغربية	12.87
	دولة ليبيا	
	الجمهورية التونسية	
	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	
سعادة الدكتور قيس بن عيسى اليحيائي (عمّان)	دولة قطر	6.77
	مملكة البحرين	
	سلطنة عُمان	
الدكتور نضال العزام (الأردن)	الجمهورية العربية السورية	7.07
	المملكة الأردنية الهاشمية	
	الجمهورية اللبنانية	
	دولة فلسطين	

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

الإدارة التنفيذية للصندوق

يُعَيِّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. يعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله، ويقدم تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يساعد المدير العام، في إنجاز أعمال الصندوق، المستشار كبير الاقتصاديين وموظفون فنيون ينتظمون في عدة دوائر. إضافة إلى الدوائر، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي، ووحدة للاستراتيجية والتقييم، ووحدة لإدارة المخاطر. كما تم تشكيل خمس لجان، منها لجنتين دائمتين، هما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، إضافة إلى اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين، الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين، وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين، ولجنة إدارة المخاطر، إضافة إلى لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

ملاحق التقرير

ملحق رقم (1):

أنواع القروض والتسهيلات

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيسيتين. تسهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم إصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية.

تتمثل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل.

بالنسبة للقرض التلقائي، يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملة قابلة للتحويل. يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

بالنسبة للقرض العادي، فيقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، ذلك في حدود 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى 175 في المائة، بإضافة حدود القرض التلقائي. يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيحي مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. تسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يخص القرض الممتد، فيقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيحي اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد بحدود 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق بالقرض التعويضي، فيقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. يُشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. يسدد مبلغ القرض خلال ثلاث سنوات من تاريخ السحب.

فيما يخص تسهيل النفط، فقد تم إنشاؤه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007، الذي تم اعتماده بناءً على توصية مجلس المديرين التنفيذيين الواردة بقراره رقم (1) لسنة 2007، كآلية إقراض مؤقتة لمدة خمس سنوات من بدئها، لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. تضمنت القواعد المنظمة لمنح القروض في إطار تسهيل النفط، أن يُقدم التسهيل للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، ويمكن تقديمه بحد أقصى يبلغ 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، شريطة اتفاق الدولة العضو مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي. يسدد القرض في إطار تسهيل النفط خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ السحب.

بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لسنة 2017، بتاريخ 13 مارس 2017، تم الموافقة على توصيات لجنة القروض باعتبار تسهيل النفط منتهي العمل به، والنظر في إمكانية إعادة العمل بالتسهيل مستقبلاً بحسب تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعد موافقة مجلس المحافظين على إعادة العمل به.

فيما يتعلق بتسهيل السيولة قصير الأجل، فيمثل آلية إقراض لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. تُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح، ذلك بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل لنفسه لمرتين كحد أقصى.

جدير بالذكر، أن تسهيل السيولة قصير الأجل تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2009. كما تم اعتماد القواعد المنظمة للعمل بالتسهيل بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (13) لسنة 2009. بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لعام 2017، وتمت الموافقة على تمديد العمل بالتسهيل لفترة مؤقتة تمتد لثلاث سنوات، والنظر بعدها في تفعيل التسهيل بصفة دائمة أو مد العمل به لفترة مؤقتة أخرى أو إيقاف العمل به.

أما المجموعة الثانية التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، فتشمل تسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة لتسهيل التصحيح الهيكلي، بدأ العمل به في عام 1998، حيث تُركّز القروض المقدمة في إطاره على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة. يُشترط لتقديم القروض في إطار هذا التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً مناسباً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعته تنفيذه.

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (4/2009) تم الفصل بين شقي التسهيل (القطاع المالي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة) ليبلغ الحد الأقصى للاقتراض بإطار كل شق 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

بخصوص تسهيل الإصلاح التجاري، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2007، من أجل توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، ودعم الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق المالية الدولية، بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج.

يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معها على برنامج إصلاح هيكلي مناسب، يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. تسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

أما بالنسبة لتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد استحدثه الصندوق في عام 2016، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. تقدم القروض في إطار هذا التسهيل بحدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

ملحق رقم (2): جداول القروض

جدول (أ/1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2023)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688								
	2	السودان	1,875								
			6,563	0	0	0	0	0	0	0	6,563
1979	3	موريتانيا	750								
	4	المغرب	1,875								
	5	سوريا	750								
	6	السودان	1,875								
	7	السودان			11,250						
			5,250	0	11,250	0	0	0	0	0	16,500
1980	8	موريتانيا	750								
	9	موريتانيا		4,500							
	10	الصومال	1,500								
	11	السودان			5,000						
			2,250	4,500	0	5,000	0	0	0	0	11,750
1981	12	اليمن	2,940								
	13	المغرب	1,875								
	14	المغرب			31,850						
	15	المغرب	3,600								
	16	اليمن		8,820							
	17	المغرب			9,800						
	18	الصومال	1,440								
	19	الصومال			12,740						
	20	السودان	1,875								
	21	اليمن	3,675								
			15,405	8,820	44,590	9,800	0	0	0	0	78,615
1982	22	السودان			5,000						
	23	السودان	3,600								
	24	موريتانيا	2,190								
	25	المغرب	1,875								
	26	سوريا	2,940								
	27	موريتانيا			8,240						
	28	اليمن	3,675								
	29	اليمن			3,920						
			14,280	0	13,240	3,920	0	0	0	0	31,440
1983	30	العراق	27,930								
	31	السودان			4,800						
	32	السودان	1,875								
	33	اليمن			3,920						
	34	موريتانيا	750								
	35	العراق			27,000						
	36	سوريا			3,000						
	37	الأردن	3,990								
	38	الأردن			1,960						
	39	اليمن		5,700							
			34,545	5,700	0	31,800	8,880	0	0	0	80,925
1984	40	الصومال	1,500								
	41	اليمن			4,900						
	42	السودان			4,335						
	43	المغرب	1,875								
	44	اليمن	3,690								
			7,065	0	4,335	0	4,900	0	0	0	16,300
1985	45	اليمن	3,975								
	46	المغرب	3,600								
	47	المغرب	3,750								
	48	اليمن			5,100						
	49	الأردن	1,050								
	50	الأردن			2,660						
	51	الأردن			700						
	52	موريتانيا	2,190								
	53	العراق	27,930								
			42,495	0	0	7,760	700	0	0	0	50,955

جدول (1/ب): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2023) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البنية المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675								
	55	المغرب	1,875								
	56	سوريا	2,940								
	57	سوريا	2,400								
	58	المغرب		6,250							
	59	المغرب					2,500				
	60	موريتانيا			3,250						
	61	موريتانيا	1,500								
	62	تونس	3,675								
	63	الأردن	3,990								
	64	تونس	1,500								
			21,555	6,250	3,250	0	2,500	0	0	0	33,555
1987	65	تونس					3,450				
	66	اليمن		2,500							
	67	العراق					18,620				
			0	2,500	0	0	22,070	0	0	0	24,570
1988	68	المغرب	1,875								
	69	اليمن	3,690								
	70	الأردن					1,960				
	71	المغرب	7,350								
	72	الجزائر					18,620				
	73	موريتانيا				2,460					
	74	اليمن		6,150							
	75	مصر	4,687								
	76	اليمن	3,975								
	77	موريتانيا	2,190								
	78	اليمن					5,100				
	79	سوريا		8,200							
	80	الجزائر	27,930								
	81	العراق	27,930								
			79,627	14,350	0	2,460	25,680	0	0	0	122,117
1989	82	العراق	3,300								
	83	الأردن		5,320							
	84	مصر	5,250								
	85	المغرب			17,150						
	86	الجزائر		41,640							
			8,550	46,960	17,150	0	0	0	0	0	72,660
1990	87	موريتانيا			9,050						
	88	مصر				6,625					
			0	0	9,050	6,625	0	0	0	0	15,675
1991											
1992	89	المغرب		14,800							
	90	تونس	3,675								
			3,675	0	14,800	0	0	0	0	0	18,475
1993	91	موريتانيا			3,250						
			0	0	3,250	0	0	0	0	0	3,250
1994	92	اليمن	11,340								
	93	موريتانيا				2,460					
	94	الأردن			7,980						
	95	الجزائر			29,150						
			11,340	0	37,130	2,460	0	0	0	0	50,930
1995	96	اليمن		15,120							
	97	تونس	5,175								
	98	الأردن			5,320						
			5,175	15,120	5,320	0	0	0	0	0	25,615
1996	99	الجزائر			31,230						
	100	موريتانيا			4,955						
			0	0	36,185	0	0	0	0	0	36,185

جدول (1/ج): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2023) - تابع

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكل	تسهيل دعم البنية المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660					
	102	جيبوتي		367							
	103	اليمن			19,656						
			0	367	19,656	2,660	0	0	0	0	22,683
1998	104	الأردن									
	105	اليمن									
			0	0	0	0	0	0	0	0	12,967
1999	106	الجزائر									
	107	تونس	5,175								
	108	المغرب									
	109	تونس									
	110	لبنان	3,675								
			8,850	0	0	0	0	0	46,555	0	55,405
2000	111	جيبوتي			245						
	112	لبنان									
	113	موريتانيا			4,000						
	114	المغرب				7,400					
	115	مصر									
			0	0	4,245	7,400	0	0	26,754	0	38,399
2001	116	الأردن									
	117	المغرب									
	118	مصر				15,750					
	119	مصر	23,625								
	120	تونس				3,450					
	121	تونس									
			23,625	0	0	19,200	0	0	26,480	0	69,305
2002	122	مصر									
	123	جيبوتي									
	124	لبنان	3,675								
			3,675	0	0	0	0	0	31,290	0	34,965
2003	125	المغرب									
	126	جيبوتي			368						
	127	مصر			55,125						
			0	0	55,493	0	0	0	11,100	0	66,593
2004	128	القمر المتحدة	184								
	129	تونس									
	130	السودان			9,800						
	131	مصر									
			184	0	9,800	0	0	0	28,800	0	38,784
2005	132	موريتانيا			8,600						
	133	السودان									
	134	لبنان									
			0	0	8,600	0	0	0	16,625	0	25,225
2006	135	جيبوتي									
			0	0	0	0	0	0	350	0	350
2007	136	سوريا									
	137	لبنان									
			0	0	0	0	0	0	11,100	0	11,100
2008	138	القمر المتحدة		184							
	139	جيبوتي						614			
	140	سوريا							9,600		
	141	لبنان						18,200			
			0	184	0	0	0	18,814	9,600	0	28,598
2009	142	الأردن	7,365								
	143	الأردن									
	144	المغرب									
	145	موريتانيا									
	146	المغرب				21,880					
			7,365	0	0	21,880	0	0	69,258	0	98,503

جدول (1/د): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2023) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البنية المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
2010	147	الأردن				9,820					
	148	الأردن							17,185		
	149	المغرب							47,863		
	150	اليمن			43,000						
			0	0	43,000	9,820	0	0	65,048	0	117,868
2011	151	المغرب						13,675			
	152	مصر	43,725								
	153	مصر							58,300		
			43,725	0	0	0	0	13,675	58,300	0	115,700
2012	154	الأردن	7,365								
	155	اليمن		21,000							
	156	اليمن				24,000					
	157	تونس							15,935		
	158	تونس				12,750					
	159	تونس	9,562								
	160	المغرب				27,350					
			16,927	21,000	0	64,100	0	0	15,935	0	117,962
2013	161	السودان							9,800		
	162	اليمن		21,000							
	163	الأردن				12,790					
	164	الأردن			12,790						
	165	القمر المتحدة			787						
	166	تونس							12,000		
	167	تونس							20,000		
	168	المغرب							60,000		
			0	21,000	13,577	12,790	0	0	101,800	0	149,167
2014	169	موريتانيا			20,000						
	170	اليمن			36,510						
			0	0	56,510	0	0	0	0	0	56,510
2015	171	الأردن							13,285		
	172	مصر							78,880		
	173	مصر	59,160								
	174	السودان			39,900						
			59,160	0	39,900	0	0	0	92,165	0	191,225
2016	175	الأردن	9,964								
	176	موريتانيا				12,340					
	177	مصر				81,820					
			9,964	0	0	94,160	0	0	0	0	104,124
2017	178	الأردن				13,400					
	179	المغرب							69,500		
			0	0	0	13,400	0	0	69,500	0	82,900
2018	180	تونس				18,532					
	181	تونس							18,532		
	182	السودان							22,800		
	183	مصر							87,700		
	184	المغرب				41,125					
			0	0	0	59,657	0	0	0	129,032	188,689
2019	185	الأردن							23,000		
	186	السودان		27,400							
	187	السودان				27,400					
			0	27,400	0	27,400	0	0	23,000	0	77,800
2020	188	مصر							153,475		
	189	الأردن	10,000								
	190	المغرب	30,844								
	191	المغرب							51,406		
	192	تونس	14,381								
	193	تونس							23,968		
			55,225	0	0	0	0	0	228,849	0	284,074
2021	194	تونس				19,175					
	197	الأردن				14,770					
	198	الأردن							13,290		
			0	0	0	33,945	0	0	0	13,290	47,235
2022	197	المغرب									
	198	مصر				87,700					
	199	تونس		19,175					12,748		
			0	19,175	0	87,700	0	0	0	12,748	119,623
2023	200	المغرب				41,125					
	201	المغرب							69,501		
	202	الأردن		12,790							
	203	مصر							153,475		
			0	12,790	0	41,125	0	0	222,976	0	276,891
		المجموع	486,475	206,116	450,331	565,062	64,730	32,489	1,168,452	155,070	3,128,725

جدول (2) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2023)

الدول المستفيدة من القروض المتلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	7	43.724	المملكة الأردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية التونسية	7	43.143	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930	جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية السودان	5	11.100	جمهورية الصومال	1	12.740
الجمهورية العربية السورية	4	9.030	جمهورية مصر العربية	1	55.125
جمهورية الصومال	3	4.440	المملكة المغربية	3	63.800
جمهورية العراق	4	87.090	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اللبنانية	2	7.350	الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية مصر العربية	6	141.135	جمهورية جيبوتي	2	0.613
المملكة المغربية	11	60.394	جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7	10.320			
الجمهورية اليمنية	9	40.635			
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184			
	67	486.475		29	450.331
الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	2	18.110	المملكة الأردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640	الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية العربية السورية	1	8.200	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
المملكة المغربية	1	6.250	الجمهورية العربية السورية	1	3.000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	4.500	جمهورية العراق	1	18.620
الجمهورية اليمنية	7	80.290	المملكة المغربية	1	2.500
جمهورية جيبوتي	1	0.367	الجمهورية اليمنية	3	13.920
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184			
جمهورية السودان	1	27.400			
الجمهورية التونسية	1	19.175			
	17	206.116		11	64.730
الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	56.100	المملكة الأردنية الهاشمية	6	74.869
الجمهورية التونسية	4	53.907	الجمهورية التونسية	7	88.912
جمهورية السودان	3	37.200	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية العراق	1	27.000	جمهورية السودان	2	19.600
جمهورية مصر العربية	4	191.895	الجمهورية اللبنانية	3	19.526
المملكة المغربية	6	148.680	جمهورية مصر العربية	7	521.778
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3	17.260	المملكة المغربية	9	382.615
الجمهورية اليمنية	3	33.020	الجمهورية اليمنية	1	9.057
			جمهورية جيبوتي	2	0.770
			الجمهورية العربية السورية	2	11.600
			الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	30	565.062		41	1,168.452
الدول المستفيدة من قرض تسهيل النفط	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من قرض تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614	جمهورية السودان	1	22.800
الجمهورية اللبنانية	1	18.200	جمهورية مصر العربية	1	87.700
المملكة المغربية	1	13.675	الجمهورية التونسية	1	18.532
			المملكة الأردنية الهاشمية	1	13.290
			المملكة المغربية	1	12.748
	3	32.489		5	155.070

جدول (3) : أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة (2022 - 2023)

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية عام 2023			نهاية عام 2022			الدولة
إجمالي إلتزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	إجمالي إلتزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	
33,828	5,116	28,712	41,340	5,905	35,435	المملكة الأردنية الهاشمية
110,645		110,645	110,645		110,645	جمهورية السودان
2,880		2,880	2,880		2,880	الجمهورية العربية السورية
14,876		14,876	14,876		14,876	جمهورية الصومال
306,950	61,475	245,475	237,667		237,667	جمهورية مصر العربية
145,993	33,501	112,492	59,527		59,527	المملكة المغربية
80,860	18,255	62,605	80,860	18,255	62,605	الجمهورية اليمنية
0		0	625		625	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
39,309	4,794	34,515	63,868	9,588	54,280	الجمهورية التونسية
735,341	123,141	612,200	612,288	33,748	578,540	المجموع

جدول (4) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2023)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض *	أرصدة سحوبات القروض **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	12,967	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978
2016	104,124	570,911	542,869
2017	82,900	542,813	486,578
2018	188,689	574,279	502,558
2019	77,800	504,396	465,981
2020	284,074	683,872	569,692
2021	47,235	620,596	596,436
2022	119,623	612,288	578,540
2023	276,891	735,341	612,200

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسددة.

ملحق رقم (3): رأس المال

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2023

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			إجمالي المدفوع
		المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملة القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام**	
1- المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	7,795	6,975	14,850
2- دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	27,725	24,925	52,950
3- مملكة البحرين	13,800	80	7,220	6,500	13,800
4- الجمهورية التونسية	19,275	100	10,113	9,063	19,275
5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	61,115	54,975	116,850
6- المملكة العربية السعودية	133,425	760	69,878	62,788	133,425
7- جمهورية السودان	27,600	200	14,400	13,000	27,600
8- الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9- جمهورية الصومال الفيدرالية	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10- جمهورية العراق	116,850	760	61,115	54,975	116,850
11- سلطنة عمان	13,800	80	7,220	6,500	13,800
12- دولة قطر	27,600	200	14,400	13,000	27,600
13- دولة الكويت	88,200	500	46,200	41,500	88,200
14- الجمهورية اللبنانية	13,800	100	7,200	6,500	13,800
15- دولة ليبيا	37,035	186	19,427	17,423	37,035
16- جمهورية مصر العربية	88,200	500	46,200	41,500	88,200
17- المملكة المغربية	41,325	200	21,688	19,438	41,325
18- الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	7,220	6,500	13,800
19- الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20- دولة فلسطين*	5,940	-	-	-	-
21- جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22- جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
المجموع	900,000	5,336	456,979	420,710	883,025

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

** التحويل من الإحتياطي العام إلى رأس المال تم على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الإحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الإحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

ملحق رقم (4):

الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2023، ومواعيد انعقادها.

مسلسل	موضوع الدورة التدريبية	تاريخ الانعقاد
1	"التوازنات العامة الإقتصادية والمالية"	(9 - 12) يناير 2023
2	"الإحصاءات النقدية والمالية - متقدمة"	(9 - 20) يناير 2023
3	"أساسيات التمويل والصيرفة الإسلامية"	(16 - 19) يناير 2023
4	"الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية"	(23 - 26) يناير 2023
5	"مؤشرات أسعار العقارات السكنية"	(23 - 27) يناير 2023
6	"تشخيص القطاع النقدي"	(30 يناير - 2 فبراير 2023)
7	"التطور المالي والشمول المالي"	(6 - 17) فبراير 2023
8	"سياسة المالية العامة والاستقرار والنمو"	(6 - 9) فبراير 2023
9	"الأزمات المالية وأسبابها: دراسة حالات"	(13 - 16) فبراير 2023
10	"إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ"	(14 - 16) فبراير 2023
11	"الإصلاحات في قطاع المالية العامة في الدول العربية"	(20 - 23) فبراير 2023
12	"التحليل الاقتصادي للمؤشرات الإقتصادية الرئيسية"	(20 - 23) فبراير 2023
13	"إحصاءات الحسابات القومية - دورة متقدمة"	(20 فبراير - 3 مارس) 2023
14	"الاستقرار المالي"	(28 فبراير - 2 مارس) 2023
15	"إحصاءات الدين الخارجي"	(6 - 10) مارس 2023
16	"إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية"	(6 - 17) مارس 2023
17	"تطوير قطاع السكن ميسور التكلفة"	(6 - 9) مارس 2023
18	"التمويل المستدام"	(7 - 9) مارس 2023
19	"التقييم المالي للمشروعات الإستثمارية"	(13 - 16) مارس 2023
20	"الاقتصاد القياسي"	(13 - 16) مارس 2023
21	"إدارة المخاطر والإمتثال لمكافحة الجرائم المالية في نظام المدفوعات"	(9 - 11) مايو 2023
22	"الإستخدامات الإقتصادية لبرنامج (Eviews): دورة تمهيدية"	(15 - 19) مايو 2023
23	"إطار الاقتصاد الكلي"	(15 - 18) مايو 2023
24	"تحليل الأسواق والأوراق المالية"	(22 - 25) مايو 2023
25	"معالجة البيانات المفقودة باستخدام برمجية (R)"	(22 - 25) مايو 2023
26	"السياسات الرامية إلى الإستقرار الإقتصادي والمالي"	(29 مايو - 1 يونيو) 2023
27	"الهندسة المالية وتسعير المشتقات باستخدام برمجية (R)"	(29 مايو - 1 يونيو) 2023
28	"إدارة الأزمات الإقتصادية"	(5 - 8) يونيو 2023
29	"كيفية إنشاء محافظ الإستثمار الأخضر والمستدام"	(5 - 8) يونيو 2023
30	"النمذجة الإقتصادية الكلية"	(5 - 9) يونيو 2023
31	"تشخيص الإقتصاد الكلي"، بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	(12 - 23) يونيو 2023
32	"مكافحة غسل الأموال"، بالتعاون مع البنك المركزي الفرنسي	(19 - 21) يونيو 2023
33	"تحليل أداء التجارة الخارجية"	(19 - 22) يونيو 2023
34	"تطوير قطاع السكن ميسور التكلفة"	(4 - 7) سبتمبر 2023
35	"معالجة البيانات المفقودة باستخدام برمجية (R)"	(4 - 7) سبتمبر 2023
36	"تحليل سياسة المالية العامة"، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	(11 - 22) سبتمبر 2023
37	"استخدام جداول المدخلات والمخرجات في تحليل السياسات القطاعية والتنبؤ"	(11 - 15) سبتمبر 2023
38	"إحصاءات القطاع الخارجي - المستوى المتوسط"، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	(18 - 29) سبتمبر 2023
39	"الصكوك ودورها في التمويل"	(18 - 21) سبتمبر 2023

40	"التفاعلات بين السياسة النقدية والسياسة الإحترازية الكلية"	(25- 28) سبتمبر 2023.
41	"حوكمة الشركات"	(25 - 28) سبتمبر 2023
42	"المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية"	(25 - 28) سبتمبر 2023
43	"نمذجة المتغيرات الاقتصادية والمالية باستخدام نماذج التغيرات"	(2 - 6) أكتوبر 2023
44	"الأساليب المتقدمة في إجراءات الحرص والعناية الواجبة في العمليات الاستثمارية"	(2 - 5) أكتوبر 2023
45	"حوكمة المالية العامة"	(2 - 5) أكتوبر 2023
46	"إحصاءات مالية الحكومة"، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	(9 - 20) أكتوبر 2023
47	"التنوع والتحول الهيكلي الاقتصادي"	(9 - 12) أكتوبر 2023
48	"تطبيقات التصنيفات الائتمانية السيادية بالدول العربية"	(9 - 12) أكتوبر 2023
49	"تطوير أسواق المال العربية"	(16 - 19) أكتوبر 2023
50	"تحليل البيانات متعدد الأبعاد"	(16 - 20) أكتوبر 2023
51	"متطلبات تطوير المدفوعات الرقمية وأهميته في القطاع المالي"	(17- 19) أكتوبر 2023
52	"إدارة الاحتياطيات الأجنبية"، بالتعاون مع بنك التسويات الدولية	(23 - 26) أكتوبر 2023
53	"الاستخدامات الاقتصادية لبرمجية EViews: تحليل السلاسل الزمنية"	(23 - 27) أكتوبر 2023
54	"النمذجة المالية المتقدمة: المحاكاة والتنبؤ باستخدام برمجية R"	(23 - 26) أكتوبر 2023
55	"مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية"	(30 أكتوبر - 02 نوفمبر) 2023
56	"إدارة الاستثمارات العامة"	(30 أكتوبر - 02 نوفمبر) 2023
57	"الاقتصاد القياسي المتقدم"	(30 أكتوبر - 2 نوفمبر) 2023
58	"الاقتصاد الكلي للتغير المناخي"، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	(6 - 17) نوفمبر 2023
59	"التخطيط الاستراتيجي- تطبيق منهجية بطاقات الأداء المتوازن"	(6- 9) نوفمبر 2023
60	"إدارة الدين العام ومتطلبات تنمية أسواق الدين المستدام المحلية" بالتعاون مع البنك الدولي	(6 - 9) نوفمبر 2023
61	"مؤشرات السلامة المالية" بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	(13 - 17) نوفمبر 2023
62	"الاستقرار المالي وأدوات السياسة الإحترازية الكلية"	(13 - 16) نوفمبر 2023
63	"الاندماج المالي وأثره على الشمول والاستقرار الماليين"	(13 - 16) نوفمبر 2023
64	"تشخيص مواطن الضعف في المالية العامة"	(20 - 23) نوفمبر 2023
65	"قياس التجارة الرقمية"، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية	(20 - 23) نوفمبر 2023
66	"التقنيات المالية الحديثة وتعزيز تطبيقاتها في القطاع المالي والمصرفي"	(20 - 23) نوفمبر 2023
67	"تحليل ميزان المدفوعات وسياسات القطاع الخارجي"	(20 - 23) نوفمبر 2023
68	"النمو الشامل"، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	(4 - 15) ديسمبر 2023
69	"إعداد إحصاءات البيئة وتغيرات المناخ ذات الصلة بالاقتصاد الكلي" بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	(4 - 15) ديسمبر 2023
70	"تحديثات نظام الحسابات القومية 2025، والإصدار السابع من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للدول العربية"، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي	(12 - 14) ديسمبر 2023
71	"سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة" بالتعاون مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايبكا)	(18 - 22) ديسمبر 2023
72	"التنبؤ بالإيرادات العامة"	(18-21) ديسمبر 2023
73	"سياسات التنافسية العالمية في الدول العربية"	(18 - 21) ديسمبر 2023
74	"المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية" الجزء الثاني بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية	(18 - 21) ديسمبر 2023

ملحق رقم (5):

أعداد المشاركين من الدول العربية في الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدمها صندوق النقد العربي خلال الفترة (1/1/1988 - 2023/31/12)

إجمالي العدد التراكمي للمشاركين	عدد المشاركين في الدورات وورش العمل المشتركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية *	عدد المشاركين في الدورات وورش العمل التي يقدمها الفنيين بالصندوق	الدولة عدد الأنشطة
647	301	346	
1154	573	581	المملكة الأردنية الهاشمية
1053	446	607	دولة الإمارات العربية المتحدة
827	345	482	مملكة البحرين
863	410	453	الجمهورية التونسية
844	410	434	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
430	356	74	جمهورية جيبوتي
1390	651	739	المملكة العربية السعودية
1087	524	563	جمهورية السودان
1081	551	530	الجمهورية العربية السورية
144	88	56	جمهورية الصومال الفيدرالية
1084	630	454	جمهورية العراق
806	412	394	سلطنة عُمان
800	364	436	دولة فلسطين
525	254	271	دولة قطر
112	55	57	جمهورية القمر المتحدة
751	344	407	دولة الكويت
502	302	200	الجمهورية اللبنانية
609	258	351	دولة ليبيا
1152	520	632	جمهورية مصر العربية
1092	540	552	المملكة المغربية
646	330	316	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
856	387	469	الجمهورية اليمنية
17,808	8,750	9,058	العدد الإجمالي للمشاركين

* تتضمن المؤسسات الدولية والإقليمية التي يشترك الصندوق معها في تقديم دورات وحلقات عمل بالمعهد: صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، البنك الإسلامي للتنمية، البنك المركزي الألماني، بنك إنجلترا المركزي، بنك التسويات الدولية، البنك الدولي، الوكالة الألمانية للتنمية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، البنك المركزي الفرنسي، الوكالة اليابانية للتنمية الدولية (جاكا)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: +971 2 6171552
فاكس: +971 2 6326454
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: <http://www.amf.org.ae>